الجامعة الإسلامية في لبنان
كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

العلاقات الإيرانية - السعودية بعد عام 2003

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب
احسان محمد هادي

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور طلال عتريسي	رئيساً
الأستاذ الدكتور غسان العزي	عضواً
الأستاذ الدكتور رامز عمار	عضواً

خلدة
2013-2012

إنَّ كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية في الجامعة الاسلاميَّة في لبنان غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي كاتبها فقط.

الاهداء

إلى شريكتي في هذه الدنيا الفانية وتحملت مصاعب الحياة..

إلى الذين جعلوا لحياتي ثمـــرة أبنـــائي..محمـــد ويوســـف وهاجر..

إلى صديقي الذي علمني معنى الصداقة..الشيخ حيدر ..

أهدي ثمرة جهدي هذا .

إحسان

شكر وعرفان

أقف صاغراً أمام فضل من ساعدني ووقف إلى جانبي لإنجاح هذا الجهد وصولاً إلى صورته النهائية، فأتقدم إلى الأستاذ المشرف د.طلال عتريسي بعظيم الشكر والامتنان لما بذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة رغم سعة مشاغله، كما أشكر أساتذتي أثناء المرحلة التحضيرية في الجامعة الإسلامية في لبنان، وأشكر أستاذي علاء داخل على ما بذله من جهد في رعاية كل طلبة قسم القانون والسياسة في مرحلة البكالوريوس فكان نعم الأب وإن شاء الله سنكون له أبناءً بررة، واثمن غالياً فضل أستاذي د.محمد دخيل الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والمناقشات طيلة مدة إعداد هذه الرسالة. وأشكر بعد ذلك مكتب السيد د.محمد بحر العلوم على ما وفره لي من المصادر والنصيحة وأخص بالذكر الأستاذ أحمد ألساعدي ومتابعته لمراحل كتابة الرسالة، وأتقدم بالشكر للعاملين في المكتبة العتبة العلوية المقدسة والمكتبة القانونية في النجف بإدارة الأستاذ جاسم لمساعدتهم لي أثناء البحث ورفدي بالمصادر الحديثة، وأشكر د.محمد فرحات الذي يعد أخو للعراقيين الدارسين في لبنان، وأشكر الأستاذ عبد الجبار رمضان، وأشكر السيد قتاد الحسيني والشيخ رضا حدرج الذي أعانني في التصحيح اللغوي، وأشكر الأخوان في دار البصائر للنشر في لبنان، وأشكر كل من ساعدني في إعداد البحث وفاتني ذكر اسمه.

الباحث

المقدّمة

للعلاقات الإيرانية السعودية أهمية خاصة لما تتمتع به الدولتان من موقع استراتيجي متميز، فضلاً عن عوامل أخرى مهمة منها المساحة الكبيرة للدولتين، وكثافتهما السكانية، والأهم امتلاكهما احتياطي نفطي كبير، يُعد عصب الاقتصاد الوطني للدولتين، ويرتكز عليه نشاطهما السياسي والاقتصادي، لما له من تأثير على اقتصاد باقي الدول المستهلكة للنفط فضلاً عن تأثيره على الاقتصاد العالمي.

أما من حيث موقع فالدولتان تطلان على الخليج العربي الذي يمثل قلب العالم، والغني في بتروله من حيث الإنتاج، إذ يصدّر من النفط العالمي أكثر من 40%، كما أنه يمتلك أكبر مخزون احتياطي نفطي في العالم. وعليه فالدولتين إقليمياً، يلعبان دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط، ومؤثران في السياسة الإقليمية للمنطقة والعالم، مما جعل لهما تأثيراً في السياسة العالمية على صعيد القطبين خلال القرن العشرين، ولم ينفك تأثيرهما في ظل القطبية الأحادية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو يتعزّز اليوم أكثر في انطلاقة التعددية القطبية.

الأمر الذي جعل منطقة الخليج العربي مركزاً لاستقطاب القوى العالمية التي تطلعت لمد سيطرتها ونفوذها بقصد التحكم بالعالم أجمع، لذا سعت الدول الكبرى إلى التقرب للدولتين، فعزّز نفوذ الدولتين السياسي والاقتصادي والأمني وجعل لهما دوراً فاعلاً على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن هنا تكتسب العلاقة بينهما أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية وفي التاريخ المعاصر.

تعتبر كل من إيران والسعودية من أهم دول الخليج والعالم الإسلامي، إذ يتميزان بخصائص واعتبارات تضفي عليهما طابع التفرد والتميز عن باقي دول المنطقة، مما يجعل العلاقة بين الدولتين مميزة ومؤثرة. ولما كان الدين يلعب دوراً مؤثراً في حياة الشعوب وتوجهاتها، ساهم الدين الإسلامي والذي تشترك به كل من الدولتين السعودية وإيران من تحقيق التقارب وتعمق اللحمة في العلاقات بين الدولتين ممّا يساهم في دفع العلاقات نحو التعاون بينهما، غير أن الاختلاف المذهبي بين الدولتين أثّر سلبياً على هذه العلاقة. وساهم في جعل التنافس والتناحر والتنازع مستمراً بينهما عند غياب المصالح المشتركة، كما أن وجود النفط في الدولتين ساهم هو الآخر في عدم استقرار العلاقة بينهما، فمنذ اكتشاف النفط ظهر معه التنافس على صعيد الانتاج النفطي، وظل قائماً في

إطار منظمة أوبك، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدولتين تتناوب ما بين المد والجزر، فأحياناً يغلب عليها طابع الحوار والتعاون الايجابي، وأحياناً أخرى يسودها التوتر والتنافس إلى حدّ الصراع وهي أشبه بالحرب الباردة بينهما.

وقد أدرك صانعو القرار في إيران أهمية السعودية في المنطقة لما تتمتع به من ريادة بين دول الخليج، فضلاً عن تأثيرها الفاعل على العالمين العربي والإسلامي، إضافة إلى ذلك تأثيرها في الشرق الأوسط، وشهدت العلاقات الإيرانية السعودية تغيراً واضحاً بعد عام 2003 أي بعد احتلال العراق، وهذا التغيير تسبب بواقع إقليمي جديد للمنطقة. فبعد إبعاد العراق عن الموازنة الإقليمية للقوى أصبحت إيران والسعودية قوتين فاعلتين في هذا التوازن تتنافسان على الدور الإقليمي، لذا تسعى السياسة السعودية تجاه إيران، إلى كبح جماح الأخيرة والحد من نفوذها في منطقة الخليج، حيث تمثل هذه المنطقة النفوذ الاستراتيجي لإيران.

أضف إلى ذلك، هناك قضايا أخرى تؤثر في العلاقة بينهما، منها التواجد الأميركي المكثف في المنطقة ووجود القواعد الأميركية فيها، فضلاً عن الاتفاقات الأمنية الموقعة بين دول الخليج والولايات المتحدة، والتهديد الأمريكي والإسرائيلي المستمر لإيران بسبب برنامجها النووي يقابله تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز، وكذلك الثورات العربية الأخيرة والتي أطاحت بأنظمة الحكم لبعض الدول العربية في ما يسمى بـ"الربيع العربي". كل هذه العوامل والمتغيرات ساهمت وتساهم في التأثير على العلاقة بين الدولتين.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبحث في العلاقات الإيرانية السعودية من عام 2003، حيث برزت عدة متغيرات في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وأفرزت الثورات الحاصلة في العالم العربي "الربيع العربي" تغييراً في أنظمة الحكم، وصعود الإسلاميين إلى السلطة في هذه الدول.

وعليه، سنحاول في هذا البحث تحليل العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين البلدين في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والدينية والأمنية لأجل تحليل نقاط القوى ومواقع الضعف في هذه العلاقة، للوقوف على المعطيات التي تساهم في بعث القوى المحركة لبناء علاقات ايجابية بين الدولتين، ومعرفة الأسباب التي جعلت العلاقة بينهما مجهولة المعالم، وما مدى تأثير التطورات الإقليمية والدولية على مسار هذه العلاقة. فتأتي هذه الدراسة

كمحاولة لتسليط الضوء على العلاقة القائمة بين ايران والسعودية، للكشف عن أسس هذه العلاقة، وما هي نقاط القوى والضعف فيها، وما هي العوامل المحركة والفاعلة فيها.

أهمية الدراسة:

تمتلك كلٌّ من الجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية موقعاً كبيراً ومتميزاً بين دول المنطقة، وتجمعهما علاقات ومصالح اقتصادية وسياسية، فتبرز أهمية البحث في عدة نقاط منها:

تُعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة والمحورية للأمن والسلم العالميين، وتلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار العالمي، حيث أن للمنطقة أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، فالنفط يشكل العصب الأساس فيها، لإنتاجها الغزير والمؤثر على السوق العالمية، فضلاً عن أمتلاكها لأكبر احتياطي عالمي من مخزون النفط.

طبيعة المرحلة الراهنة التي تعيشها الدولتان، وذلك في إطار التطورات العالمية المتسارعة في المنطقة من احتلال العراق، وتغيّر موازين القوى الإقليمية، والثورات العربية الأخيرة وتأثيراتها على دول المنطقة والعالم، هذه الأسباب وغيرها جعلت البلدين يشكلان قوتين مؤثرتين في المنطقة الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما لها تأثيرات مختلفة على المنطقة.

إن التقارب بين إيران والسعودية يؤدي دون شك إلى تدعيم الاستقرار والأمن في المنطقة في ظل الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، لذا فإن الأمر يستدعي دراسة وافية لهذه العلاقة وآفاق تطويرها.

لا توجد دراسة متكاملة ووافية عن العلاقة بين البلدين تتمثل بالمدة بعد عام 2003، وبالتالي أملي أن تقدم هذه الدراسة مادة علمية للمهتمين بالشأن الإيراني والسعودي.

النطاق الزمني للدراسة:

تستعرض الدراسة المراحل التي مرّت بها العلاقات بين البلدين بعد عام 2003 وحتى أواسط عام 2012 وهذه المدة كافية لاستخلاص لنتائج للعلاقات بينهما. أما سبب تحديد الإطار الزمني للدراسة، فتعود إلى أن عام 2003 شهد أحداثاً هامة في منطقة الخليج لم يقتصر تأثيرها على إيران والسعودية فحسب، بل تعدّاها إلى المستويين الإقليمي

والعالمي وكان لها تأثيراً كبيراً على العلاقات الإيرانية السعودية، لأن احتلال العراق أدّى إلى تغيير موازين القوى الإقليمية بعد إبعاد العراق منها.

فرضية الدراسة:

بناءاً على ما ذكر أعلاه، فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية أساسية مفادها "أن للعلاقات الإيرانية السعودية أهمية عالمية امتازت بتعدد مجالاتها، وسعة العوامل المؤثرة فيها، والتغير الإقليمي الذي حدث بعد عام 2003 بعد الاجتياح الأميركي للعراق، الأمر الذي جعلها تتباين في اتجاهاتها وتتأرجح بين التعاون تارة والخلاف تارة أخرى حتى تصل إلى حد التنافس والصراع، وكل مرحلة تترك بصمتها على العلاقة بين البلديين".

ويترتب على هذه الفرضية عدة تساؤلات أهمها:

ما هي أبرز القضايا الخلافية بين إيران والسعودية حول أمن الخليج، والتواجد الأميركي في الخليج، والبرنامج النووي الإيراني، والتسلح السعودي، والخلاف حول الملفات العربية (العراق، لبنان، فلسطين، سورية، اليمن)؟ وما هي الآفاق المستقبلية المحتملة لتلك العلاقات وانعكاسها من تطورات الأوضاع في سورية؟ وعلاقاتهم بعد الثورات العربية في ظل "الربيع العربي"، والتهديد الأميركي المستمر لإيران؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في معالجة هذا الموضوع على مجموعة من المناهج العلمية أهمها المنهج الوصفي التاريخي الذي يقوم على وصف الوقائع والأحداث التاريخية التي لها صلة بموضوع الدراسة وتفسيرها. كما وتعتمد على المنهج التحليلي للوقوف على القوى الفاعلة والجوانب المؤثرة في العلاقات بين البلدين، وقد حاولت خلق نوع من الترابط بين المنهجين على النحو الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

شهد عام 2003 تحولات خطيرة في المنطقة، وما تلاها من أحداث وتغيرات أدّت إلى تغير في طبيعة العلاقة بين إيران والسعودية، فقد وجدت كل من إيران والسعودية الفرصة سانحة للعمل مع جيرانها للارتقاء معهم على سياسة ثابتة مستقرة تضمن أمنها

وأمن المنطقة "أمن الخليج" واتخاذ كافة الوسائل الممكنة لارتقاء سياسة تؤكد ضمان المصلحة العليا لدولهم.

إن هذه الدراسة تحاول تفسير تطور العلاقات السعودية – الإيرانية، لاستكشاف الحلول للعديد من الإشكاليات، وما هي التغيرات الطارئة على مسار العلاقات الإيرانية السعودية من خلال دراسة التفاعل بين متغيرين هما:

المتغيرات الداخلية التي شهدها كل من البلدين وخاصة إيران بعد انتخابات عام 2005 وصعود التيار المحافظ للسلطة برئاسة "محمود نجاد" الذي ينتهج سياسة متشددة والتأكيد على مبادئ الثورة الإسلامية وأهدافها.

المتغير الإقليمي الذي حصل نتيجة احتلال العراق وتغير ميزان القوى ووجود القوات الأجنبية في الخليج. وكذلك الثورات العربية التي عرفت بـ "الربيع العربي" وتأثيراتها على العلاقة بين البلدين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف ما يلي:

التعرف على خفايا العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003.

توضيح مجالات التعاون والاختلاف والعلاقات المتنوعة بينهما بعد الاجتياح الأميركي للعراق، ورؤيتهم للقضايا العربية التي تعد مسائل خلافية فيما بينهما.

طرح رؤية مستقبلية لأبعاد العلاقات الإيرانية السعودية.

هيكلية الدراسة:

في ضوء التساؤلات التي طرحتها فرضية الدراسة، فقد تضمنت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول توزعت على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول لمحة تاريخية حول العلاقات الإيرانية السعودية وفيه ثلاثة مباحث. والفصل الثاني بين النظام السياسي لكل من البلدين وسياساتهم الإقليمية وفيه أربعة مباحث. أما الفصل الثالث فتطرق إلى قضايا الخلاف بين إيران والسعودية وفيه ثلاثة مباحث. والفصل الرابع تحدث عن مستقبل ومحددات العلاقات بين البلدين وفيه ثلاثة مباحث. أما خاتمة الدراسة فتناولت أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

بخصوص مسار العلاقات الإيرانية السعودية حول مدة الدراسة، وقائمة بأبرز المراجع المستخدمة في الدراسة.

وأخيراً ثمة صعوبات غير قليلة واجهت كتابة هذه الرسالة في مقدّمتها ندرة المصادر الحديثة التي تخص العلاقات بين البلدين في ظل التحولات المتسارعة التي طرأت خلال مدة الدراسة، لكن بجهد حثيث حاولت تذليل تلك الصعوبات قدر المستطاع وأخذ المصادر الرصينة من بينها من أجل الخروج بهذا الجهد الأكاديمي المتواضع، والذي أطمح أن أكون قد حققت الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

الفصل الأول

لمحة تاريخية حول العلاقات بين إيران والسعودية

أن أي دراسة للعلاقات الدولية بين بلدين وتحليلها يوجب العودة للنظريات المطروحة في هذا المجال ومن هذه النظريات نظرية "السكندر وندت" التي صاغها في كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية عام 1999" ملخصها: أن العلاقات بين الدول مبنية على معطى من تاريخ ثقافي مشترك بين أي بلدين، وأن أي دراسة ليس لها عمق تاريخي فهي غير مناسبة لفهم الأحداث، وأن أي تحليل سينتج ظواهر يصعب ربطها بعضها ببعض لأنه يفتقر إلى عمق جغرافي سينتج عنه عموميات سطحية لا يمكن ربطها ببعضها البعض، وحددها في ثلاث علاقات: العداوة ويمثلها المنهج الواقعي لتوماس هوبز، والمنافسة يمثلها المنهج النفعي لجون لوك، والصداقة يمثلها المنهج المثالي لأمانويل كانت، وهذه الثقافات الثلاث تؤثر في سلوكيات الدول تجاه بعضها. فبعض الدول تسعى لاستدعاء تلك الثقافات من محيطها لتطبقّها في بيئتها فتفرض قيمها ومصالحها عن طريق الإكراه "القوة العسكرية أو الاقتصادية" أو المقايضة عبر تغليب مكاسب التقارب أو عبر استدعاء الشرعية أي استخدام القوة الناعمة لثقافاتها[1].

تعود العلاقات بين إيران والعرب إلى تاريخ قديم وتضرب في جذورها أعماق التاريخ، ولا يُنكر دور الشعبين في بناء صرح الحضارة الإسلامية، وتوطّدت هذه العلاقة بين الأمتين الفارسية والعربية في الإسلام وباتت أمة واحدة هي الأمة الإسلامية.

أتخذت العلاقات الإيرانية السعودية عدة اتجاهات، فتارة تنحى إلى التعاون وأخرى نحو الاختلاف والتقاطع والتنافس، وفقاً لمصالحهما وتبعاً للظروف والتغير الحاصل في المنطقة. وفي هذه الدراسة سنبحث العلاقة بين البلدين في العصر الحديث منذ عام 1925 إلى 2003 لأهمية هذه المرحلة في التاريخ البلدين.

---

(1) انظر: عادل الطريفي، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12209)، في 2012/5/2.

المبحث الأول

العلاقات الإيرانية – السعودية بين 1925- 1979

عُرفت إيران بـ"بلاد فارس" وذلك قبل عام 1935، وعاشت إيران في تلك المرحلة ظروفاً قلقة ومضطربة أتاحت هذه الظروف الفرصة لظهور شخصية "رضا خان" العسكرية الذي قام بانقلاب عسكري في 1925/11/31 فأنهى حكم الأسرة القاجارية[1] التي حكمت إيران منذ عام 1796[2]، ولقّب نفسه شاهاً[3] لإيران فكان الشاه الأول لأسرة آل بهلوي وبهذا أحدث تغيراً في الحكم فوضع الأسس الحديثة لسياسة إيران الداخلية والخارجية.

أما السعودية فتاريخها الحديث يفيد بأن عبد العزيز بن سعود (1880- 1953) قد حصل على البيعة كأميرٍ على نجد بعد أن دخل الرياض عام 1901 وأصبح سلطاناً عليها وما حولها، وقد استولى على الحجاز عام 1922 ليصبح سلطان نجد والحجاز[4]، وحاول تطبيق حياة متطورة ضمن إطار الدولة الحديثة للسعودية فأمر سكان بلاده بهجر عاداتها القديمة كالغزو وغيرها، ودعاهم للاستقرار وتبني حياة جديدة متطورة، وأطلق البعض من الدول والجماعات على السعودية اسم "الدولة الوهابية"، وجذور هذه التسمية تعود إلى الاتفاق المبرم بين الأمير ابن سعود أمير منطقة الدرعية ورجل الدين الشيخ محمد بن عبد الوهاب على المبايعة بين الطرفين فيتكفل الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأمور

(1) القاجارية: قبيلة من قبائل التركمان كانت تقيم في إيران، فهم عنصر غريب عن العنصر الإيراني، ولكن أجتمع لهم كثرة العدد والشجاعة، ونتيجة الاضطراب القائم في البلاد وتكاثر الطامعين في الحكم من مختلف القبائل الإيرانية، مهدت هذه العوامل أسباب السلطان لهم، لمزيد من المعلومات انظر: الشيخ سليمان الظاهر، تاريخ الشيعة: السياسي الثقافي الديني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ج3، 2002، ص431.

(2) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985، ص4.

(3) شاه: تعني ملك، سلطان؛ وكل شيء كبير؛ وتعني الله؛ وتعني الطريق الرئيسي؛ وتعني لقب الدراويش، انظر: سعيد السعيدي، معجم تاج المعاجم: فارسي- عربي، مكتبة نشر أديان، قم، 2006، ص513.

(4) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الحياة للنشر، ج2، بيروت، 1957، ص275-290.

الشرعية، بينما يتكفل الأمير بن سعود وأبنائه من بعده إدارة الحكم وأمور البلاد على أن يكون المذهب الوهابي مذهباً رسمياً للبلاد(1).

ومن المفيد الإشارة إلى أن الوهابية ظهرت كحركة دينية في الجزيرة العربية تدعو للعودة إلى الدين الأول وتعارض تقديس الأولياء الذي ترى فيه هرطقة وشركاً بالله(ﷻ) ويعتقدون بعدم وجوب تمجيد أحد حتى رسول الله (ص)، لأنه ينزع من الرب جزءاً من العبادة الواجبة له وحده الأمر الذي أدى إلى نهب النفائس الموجودة داخل الأماكن المقدسة الشيعية وتهديمها بعد ذلك(2)، بحيث لم يبق في نجد والحجاز أي قبر من قبور الصحابة والأولياء باستثناء قبر النبي(ص)، وعمموا منهجهم هذا في البلاد، فكلما سيطروا على قرية أتوا على أضرحتها هدماً وتخريباً فوصفهم البعض بهدّامي القبور(3).

كما أن ابنه الأمير سعود (1902– 1969) لفت أنظار العالم عندما هاجم الحدود العراقية وحاصر مدينة كربلاء وهي من المدن المقدسة عند الشيعة، لأنها تضم قبر الإمام الحسين حفيد نبي الإسلام، فقام بقتل سكانها وهدم القبور المقدسة وسلب كل نفيس في المدينة، فأثار هذا العمل سخط دول العالم وشعوبها بما فيها بلاد فارس وتركيا التي يغلب المذهب الشيعي فيها، وعاد سعود إلى عاصمته الدرعية فخوراً بنصره المذهبي وغنيمته التي لا تقدر بثمن(4).

نجح عبد العزيز بن سعود بضم الحجاز إلى مكة ووحدها، ثم أعلن الملكية، ووقع مع بريطانيا "معاهدة جدة" بتاريخ 1927/5/20 (5)، وتضمن المعاهدة على ارتباط البلدين بروابط ودية دون خضوع السعودية إلى انكلترا، وبذلك تكون السعودية البلد الوحيد في

---

(1) ج.ج. لوريمر، تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، تعليق وجمع: محمد بن سلمان الخضيري، دار غارنت للنشر، لندن، 2001، ص16.

(2) افغيني بريماكوف، العالم بعد 11 أيلول، ترجمة: احمد الهاشم وفلاح السوداني، دار المدى للنشر، دمشق، 2006، ص67– 68.

(3) كريم السراجي، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام للنشر، بيروت، 2010، ص66.

(4) قدري قلعجي، اكتشاف الجزيرة العرب: خمسة قرون من المغامرة والعلم، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2006، ص136– 137.

(5) الشيخ خالد البغدادي، آفة العصر الوهابية وآل سعود: قصة التحالف المشؤوم، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف، 2012، ص222.

المنطقة الذي لم يقع تحت أي احتلال، ثم تم تبادل البعثات الدبلوماسية مع الدول الأخرى[1].

تعود العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية إلى عام 1929، وتأخر الاعتراف الإيراني بحكم آل سعود إلى هذا التاريخ بسبب تدمير مقامات الأولياء وأضرحتهم في المدينة المنورة ومكة، حيث قام الوهابية المتحالفون مع آل سعود بتدمير تلك القبور وأعدُّوها إشراكاً بالله (ﷻ)، فبادرت كل من الدولتين إلى إجراء مفاوضات بينهما وانتهت باعتراف إيران بحكم آل سعود[2]، وعلى أثرها تم توقيع كل من شاه إيران "رضا بهلوي" وملك السعودية "عبد العزيز آل سعود" معاهدة صداقة ومودة تضمنت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، فتم افتتاح أول سفارة لإيران في المملكة العربية السعودية عام 1930، ومنها بدأت العلاقات الرسمية الدبلوماسية بين البلدين[3].

سار الملك على خطى الأعمار والبناء فاستحدث أول إدارة لتتولى شؤون الاتصال بالعالم الخارجي في عام 1930 سميت "مديرية الشؤون الخارجية"، ثم بعد ذلك أصدر مرسوماً ملكياً بتاريخ 1930/12/19 قضى بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة خارجية وتولي منصب وزير الخارجية الأمير "فيصل بن عبد العزيز" الذي احتفظ بهذا المنصب بعد توليه ولاية العهد ثم توليه قيادة المملكة حتى يوم اغتياله في 1975/3/25، وبذلك تكون أول وزارة أحدثت في الدولة بصفة رسمية، ووجد أن الوضع الجديد بحاجة إلى توحيد تسمية البلاد لينهي التسمية السابقة (بلاد الحجاز ونجد) فأصدر مرسوماً ملكياً يحمل رقم (2716) في 1932/9/18 فأصبح الاسم الرسمي للبلاد "المملكة العربية السعودية"، وفي هذا العام شهدت الدولة تحولاً منتظماً في استحداث أجهزة الدولة وفقاً للشروط العصرية[4].

في عام 1931 أجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع عبد العزيز آل سعود لإبرام معاهدة بين البلدين وبمقتضى هذه المعاهدة تُعامل الولايات المتحدة معاملة الدولة الأكثر

---

(1) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص512.

(2) سنت جون فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)، تعريب: عمر الديراوي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، بلا ت، ص 350.

(3) محمد عبد الله رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، عدد(105)، القاهرة،1991، ص196.

(4) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص457- 458.

رعاية وأبدى الجانب السعودي قبولاً وترحيباً بالشروط الأميركية، ووقعت المعاهدة في عام 1933[1].

تم اكتشاف النفط في إيران عام 1908من بئر عند بلدة "مسجدي سليمان" وأرفد الدولة بأموال طائلة[2]، بينما السعودية كانت تستمد مواردها من الحج وازدادت نفقات المملكة بسبب تشكيل مؤسسات الدولة من جيش وإدارات لدوائرها دون زيادة بالواردات المالية وكانت المملكة تمر بأزمة مالية خانقة ففكر الملك عبد العزيز استغلال ما يوجد في أرضه من ثروات أسوةً بإيران التي استثمرت النفط فأصبح يدر عليها بأموال طائلة، وتم اكتشاف النفط في المملكة عام 1938 في منطقة "الحسا" الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات الدولة[3] .

يعود تاريخ الإمبراطورية الفارسية إلى العهود القديمة، وسقطت هذه الإمبراطورية بعد دخولها الإسلام، واندمجت في الأمة الإسلامية، وبعد انهيار الدولة العباسية، وتعاقبت عدة أسر على حكم بلاد فارس منها "الصفوية والافشارية والزندية والقاجارية وآخرها آل بهلوي" وكان آخر حكامها الشاه محمد رضا بهلوي. وفي عام 1936 أصدر شاه إيران رضا بهلوي مرسوماً يقضي باستبدال أسم البلاد من "فارس" إلى "إيران" نسبة إلى القومية الآرية التي تنحدر منها القومية الفارسية[4].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بقيت العلاقات مستمرة بين إيران والسعودية طوال تلك السنوات، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية أعلنت الدولتان حيادهما من الحرب، غير أن دول الحلفاء اعتبرت أن الحياد يتعارض مع مصالحها، فانتهى الأمر باحتلال الحلفاء لإيران عام 1941 مما أجبر الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش

---

(1) عبد العزيز بن محمد الشيخ، الإستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار جوانا للنشر، بيروت، 2011، ص84.

(2) هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي- سياسي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص21.

(3) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، مرجع سابق، ص512.

(4) نسبة إلى القومية الآرية التي تنحدر منها القومية الفارسية . مأمون كيوان، اليهود في إيران، دار بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص7- 8.

لابنه "محمد رضا بهلوي" في 1941/8/16 وطلب من الشعب الاعتراف بسلطة ولي العهد كشاه لإيران خلفاً له لمصلحة البلاد(1).

أما بالنسبة للسعودية فقد حافظ الملك عبد العزيز على العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الحلفاء طيلة الحرب العالمية الثانية وأعلن تأييده لهم وبذلك اكتسب ثقتهم لا سيما بريطانيا والولايات المتحدة، وبذلك تمكن من تجنيب بلاده الاحتلال، كما مدهم بالنفط وسمح لهم باستخدام موانئ السعودية في الخليج والبحر الأحمر.

وقد استمرت العلاقات الإيرانية السعودية حتى عام 1943 مستقرة وثابتة إلا أنها اتصفت بالبرودة ولم تتطور، ففي موسم الحج من العام نفسه قام أحد الحجاج الإيرانيين بالاعتداء على الكعبة فاعتقلته الشرطة السعودية وصدر حكم الإعدام عليه، وعلى أثر ذلك جاء رد الفعل الإيراني باستنكار الإعدام بحق مواطن إيراني، وعلى أثرها توترت العلاقات بين البلدين مما أدى إلى سحب كل من الطرفين بعثته الدبلوماسية(2).

واستمر انقطاع العلاقات بينهما حتى عام 1946 إذ بعث ملك السعودية "عبد العزيز بن سعود" رسالة شخصية إلى شاه إيران "محمد رضا بهلوي" يدعوه فيها إلى استئناف العلاقات على أن تقوم على أساس من الروابط والثقة والتاريخ، وجاء الرد من إيران على الرسالة عن رغبتها في إزالة سوء التفاهم القائم بين البلدين، وعلى أثر ذلك استؤنفت العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين البلدين في عام 1947 فاستمرت وتطورت(3).

بعد الحرب العالمية الثانية تركز اهتمام الأميركيين بمنطقة الشرق الأوسط لإدراكهم بأهمية النفط كمصدر استراتيجي للاقتصاد العالمي، وعملوا على تقاسم الثروات النفطية مع الدول عن طريق الشركات النفطية، وقد فعلوا ذلك مع السعودية. أما إيران في عام 1951 قام مصدق رئيس وزراء إيران بتغيير سياستها الخارجية فأعلن عن تأميم النفط

---

(1) خضير مظلوم فرحان البدري، إيران: تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران1941- 1943، دار الضياء للنشر، النجف،2007، ص147- 149.

(2) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983، مركز دراسات الإيرانية والعربية، لندن، 1994، ص66-67.

(3) انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية – الإيرانية 1990- 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص19.

والوقوف بوجه الهيمنة الغربية، فتدخل الأميركيون لإنهاء حكم مصدق وإعادة الشاه للسلطة عام 1953[1].

بقيت العلاقات الإيرانية السعودية على حالها في عهد حكم مصدق، وعينت إيران سفيراً فوق العادة في المملكة العربية السعودية ولم تتدخل السعودية بالشأن الداخلي لإيران، وفي عام 1953 توفي ملك السعودية ومؤسسها "عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود" وتولى ولي العهد "سعود بن عبد العزيز" الحكم وبويع ملكاً على السعودية واستمر على نهج والده في ضرورة الحفاظ على علاقات ودية ودافئة مع إيران[2].

فوجّه شاه إيران دعوة إلى ملك السعودية للقيام بزيارة إلى طهران فلبّى ملك السعودية "سعود بن عبد العزيز" الزيارة في شهر آب من عام 1955، وصفت هذه الزيارة بالأولى من نوعها بين البلدين منذ تأسيسهما كدولتين معترف بهما في المجتمع الدولي[3].

وفي فترة الستينيات من القرن الماضي استمرت العلاقات وتطورت مع وصول الملك "فيصل بن عبد العزيز" بتاريخ 1964/10/29، وكان الملك الجديد معروفاً لدى الشاه كرجل دولة بارع ادارة الامور السياسية، وفي عام 1967 قام الملك فيصل بزيارة إلى طهران وعَبّر خلال زيارته عن رغبته في تطوير العلاقات والتقدم بالمصالح المشتركة بينهما، وقد دلّت تلك الزيارة على أن إيران بدأت تستعيد صورتها أمام العرب التي تشوّهت بسبب علاقاتها مع إسرائيل، والجدير بالذكر أن الشاه استنكر العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية وطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة، وخلال هذه الزيارة ألقى الملك خطبة أمام البرلمان الإيراني ركز فيها على أن الإسلام هو عنصر التقارب بين الأمّتين وأن الوقت قد حان للوصول إلى تعاون وترابط بين البلدين[4]. وتوّج هذا التعاون عند انعقاد أول قمة إسلامية في المغرب عام 1969 بجهود إيرانية – سعودية[5].

---

(1) جواد كاظم الهنداوي، بحوث في القانون والسياسة، دار الرافدين، بيروت، 2005، ص121.

(2) انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية – الإيرانية 1990- 2003، مرجع سابق، ص18.

(3) المرجع نفسه، ص19.

(4) انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية – الإيرانية 1990- 2003، مرجع سابق، ص29.

(5) محمد عبد الله رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص197.

ومع بداية السبعينيات شهدت العلاقات الإيرانية – السعودية تطوراً ملحوظاً تمثل بتوجيه دعوة من قبل الشاه "محمد رضا بهلوي" إلى الملك "فيصل بن عبد العزيز" لزيارة طهران، وفعلاً تمت الزيارة وجرى خلالها التباحث من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة للدفاع المشترك بين البلدين عن أمن الخليج إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب الخلاف بين إيران والإمارات حول الجزر الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى"[(1)].

هنالك عدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تعزيز التقارب الإيراني السعودي طوال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فعلى الصعيد الداخلي كان من مصلحة إيران بما تملك من موقع استراتيجي مهم في منطقة الخليج تطلب من الشاه إتباع سياسة خارجية قائمة على أساس الصداقة وحسن الجوار مع الدول العربية المجاورة له في الخليج ذات التأثير الواضح والمؤثر في المنطقة ولا سيما المملكة العربية السعودية[(2)]. أما على الصعيد الخارجي فكان التخوف من الخطر الروسي "الاتحاد السوفيتي آنذاك" أحد الأسباب الرئيسية التي دعت كل من البلدين إلى تعزيز علاقاتهما الدبلوماسية[(3)].

وعلى أثر قرار الانسحاب البريطاني من الخليج جاءت ردة الفعل من السعودية وإيران، فالمملكة العربية السعودية أبدت قلقها من القرار البريطاني لأنها كانت تخشى من الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج. أما موقف إيران من قرار الانسحاب البريطاني جاء على لسان رئيس وزراء إيران "أمير عباس هويدا" بتاريخ 1968/1/27 في مؤتمر صحفي إذ أعلن أن إيران بوصفها دولة تتمتع "بأعظم قوة" في عموم منطقة الخليج، وأنها تهتم وبصورة كبيرة باستقرار المنطقة، وللوصول إلى هذه الغاية، فقد تهيأت إيران للتعاون مع أية دولة ساحلية في الخليج ترغب في ذلك، وأن هذا الموضوع لا يعني القوى غير الخليجية، وأنه ليس المقصود من فكرة التعاون هذه السماح للبريطانيين بالمغادرة من باب ثم الدخول الأميركي أو البريطاني بشكل آخر من باب آخر، كما أكد "هويدا" عدم

---

(1) علي ناغي علي خاني (إعداد)، الشاه و أنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني "أسد علم"، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2011، ص340.

(2) مصطفى جبار الطائي، العلاقات الإيرانية– السعودية: دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص9.

(3) جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (122)، 1995، ص49.

وجود شك بأن إيران سوف تحمي مصالحها وحقوقها في منطقة الخليج بكل ما تملك من قوة ولن تسمح لأية قوى خارجية بالتدخل في منطقة الخليج[1].

أما المملكة العربية السعودية فقررت من جانبها ضم جهودها إلى جهود كل من الكويت والبحرين من أجل مواجهة التطورات التي قد تحدث بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج عام 1971، وقد فسرت إيران هذا العمل بأنه عدائي من جانب السعودية تجاهها والوقوف بوجه مصالحها في المنطقة. أما السعودية فقد أعدت تلك الاتهامات بأنها غيرُ مبررةٍ. وقد أدى الأمر إلى التصعيد عندما أصدر شاه إيران تعليماته إلى سفيره في السعودية بتقديم شكوى فحواها أن الصحافة السعودية تستخدم مصطلح "الخليج العربي" بدل "الخليج الفارسي" في تغطيتها أخبار المنطقة، وأن هذا المصطلح كان دائماً يثير غضب الشاه وامتعاضه عندما يسمع به لكون الشاه يعد الخليج فارسياً وليس عربياً[2].

تعد السعودية نفسها حامية لعروبة الخليج، إما إيران فعزمت على سد الفراغ الحاصل في منطقة الخليج بعد انسحاب القوات البريطانية منه[3]. وكان متوقعاً في حال عدم التوصل إلى تقارب بينهما، فإن الانسحاب البريطاني قد يؤدي إلى صدام بين هاتين الدولتين الكبيرتين في الخليج، وعلى أثر ذلك جاء المشروع الأميركي الذي ينص على تشجيع كل من إيران والسعودية على العمل من أجل تنسيق سياساتهما الدفاعية في المنطقة حتى يمكنهما ملأ الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج[4].

في عقد السبعينيات ارتبطت العلاقات الإيرانية السعودية بالإستراتيجية الأميركية الجديدة، والتي تمثلت مبدأ ريتشارد نيكسون السياسية 1971 "سياسة العامودين المتوازين" وهو مبدأ الحرب بالنيابة الذي جاء بعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام[5]، والتي تنص على فكرة التحالف وتوفير الأمن الإقليمي عن طريق تقديم الدعم للقوى الإقليمية الصديقة

---

(1) نعيم جاسم محمد، موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1947، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، عدد(15) السنة الخامسة، 2011، ص249.

(2) نفس المرجع، ص249.

(3) غلام رضا نجاتي، تاريخ إيراني المعاصر: إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، 2008، ص319.

(4) نعيم جاسم محمد، مرجع سابق، ص295.

(5) Markus, Kaim.(ed.), great powers and Regional orders: the united state and the Persian gulf 1st, England Goiania re orders: the united state and the Persian gulf 1st, England, Ash gate publising Limited, 2008. P14.

"إيران– السعودية" اللتين اعتبرتا نقطتي الارتكــاز فــي منطقــة الخلــيج، ومــن الممكــن عــن طريق تعاونهما أن يوفر مــا يــشبه "الإطــار القــوي للاســتقرار الإقليمــي فــي المنطقــة[1]، ويساعد على توزيع عملية الدفاع عن الخليج بينهما في التــصدي للنفــوذ الــسوفيتي ومواجهــة القوى الراديكالية المتواجدة في المنطقة.

وعلى الرغم من اعتمــاد الولايــات علــى إيــران والــسعودية فــي إســتراتيجيتها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفضل أن ترتكز علــى إيــران بــشكل كبيــر[2]، وذلــك لعــدة أسباب:

أولاً: الموقع الاستراتيجي لإيــران، إذ لــديها ســاحل كبيــر علــى الخلــيج يبلــغ طولــه (860)كم وإشرافها المباشر على مضيق هرمز الذي يمر مــن خلالــه معظــم الــنفط المــصدّر للعالم، فضلاً عن إطلالتها على المحيط الهندي، كذلك لها حــدود مــع الاتحــاد الــسوفيتي يبلــغ طولها (1250)ميلاً، ولإيران موقع استثنائي بين منــابع الــنفط فــي الخلــيج وآســيا الوســطى وبحر قزوين إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر الرئيسي بــين آســيا وأوربــا وبــذلك تكــون لإيران أهمية كبيرة في ميزان المعادلة الدوليــة[3]، وبــذلك تــرى الولايــات المتحــدة أن قــوة إيران مسألة مهمة وحيوية لاحتواء النفوذ السوفيتي في منطقــة الخلــيج فــشكلت إيــران جــداراً عازلاً بوجهها ومنعها من توسيع نفوذها في منطقة الخليج.

ثانياً: العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: العامل الاقتصادي إذ تشكل إيران قــوة اقتــصادية متناميــة بوصــفها دولــة نفطيــة تملك احتياطياً كبيراً، فضلا عن امتلاكها للمواد الخام الداخلة في الصناعات.

رابعاً: العامل السكاني الهائل الــذي جعــل مــن إيــران أن تكــون أحــد الــدعامتين فــي السياسة الأمريكية، لأن الكثافة السكانية تؤهــل إيــران للقيــام بــدور الــشرطي فــي المنطقــة

---

(1) اسامة الغزالي وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص247.

(2) Robert d. Hanks, Oil and Security in the United States Policy Towards the Arabian Gulf and the Indian Ocean, Arab research center, Croom Hetm London،1981, p.48.

(3) طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، عدد (84)، حزيران(يونيو) 1999، ص4.

ويجنب ذلك الولايات المتحدة التدخل العسكري وجعل إيران يد أمريكا الضاربة في المنطقة لتحمي مصالحها وتنّفذ سياساتها[1].

وفي عام 1972 قام رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي "الكسي كنسيجين" بزيارة لبغداد وعلى أثرها وقعت معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين وكان الهدف منها هو تسلل الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة فاعتبرت إيران والمملكة السعودية والولايات المتحدة تلك المعاهدة تهديداً لمصادر الطاقة وخطوط الملاحة البحرية، ومنعاً لذلك بذلت هذه الدول جهوداً حثيثة من أجل الحيلولة دون وصول نفوذ الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الخليج[2] .

وعلى الرغم من سياسة الولايات المتحدة ذات الدعامتين حاولت التوفيق بين إيران والسعودية في كل الأمور إلا أن هذا لم ينهِ حالة التنافس القائمة بينهما، فكانت السعودية تنظر بريبة لإيران وتعيش في قلق دائم من قوتها المتزايدة في المنطقة، فقد كانت إيران تعد أكبر مشترٍ للسلاح من بين دول المنطقة طيلة عقد السبعينيات[3].

وتميزت المملكة العربية السعودية بأنها حليفة الولايات المتحدة، والذي تمثل بدعم سياسة ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة. إلا أن الملك الذي يعتبر حريصاً على مصالح الأسرة الحاكمة والطامح إلى استقرار النظام داخلياً، ورفع شأن المملكة دولياً بوصفهِ سادن الحرمين الشريفين وإمام الموحدين، كل هذه الأسباب اضطرت الملك "فيصل بن عبد العزيز"[4] إلى الوقوف ضد العدوان الإسرائيلي والصهيونية في عام 1973 وإعلان المقاطعة النفطية لجميع الدول الساندة لهذا الكيان بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ومساندة قضية الشعب العربي الفلسطيني العادلة، والمطالبة بتحرير شرقي

---

(1) احمد باسل البياتي، دور إيران في المنظومة الامبريالية، بحث في دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، بصرة، 1985، ص259.

(2) علي اكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية: دراسة في الوثائق وزارة الخارجية الإيرانية(1897– 1979)، تعريب: عبد الرحمن العلوي، دار الهادي للنشر، بيروت، 2007، ص375.

(3) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون؟، سلسلة دراسات إيرانية – عربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص49.

(4) فيصل بن عبد العزيز آل سعود (1906– 1975):عاهل المملكة العربية السعودية خلفاً لأخيه سعود وقد مات اغتيالاً ووصف بوقفاته الإسلامية المشرفة، انظر: المنجد في اللغة ولأعلام، دار المشرق، بيروت، ط43، 208، ص431.

القدس من براثن اليهود حيث موقع الجامع الأقصى الشريف، والتنديد باتفاقية كامب ديفد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية[1].

يُعدّ عام 1973مميزاً لأنهُ فيه فرضت الدول العربية المصدرة للنفط بقيادة السعودية حظراً نفطياً جزئياً وانتقائياً على الدول المتضامنة مع إسرائيل، ورفعت شعار النفط كسلاح في المعركة. وبذلك انفجرت أسعار النفط إذ ارتفعت من (3) دولارات إلى (11) دولار للبرميل الواحد. إلا أن السعودية وظّفت ذلك وأصبحت من أهم الدول المنتجة للنفط وقوة مالية هائلة استخدمت تلك الإيرادات في تعويض ضعفها السياسي ولاستمالة الأنصار في الأوساط العربية والعالمية، كما استخدمت تلك الإيرادات الهائلة وتوظيفها في دفع الانتقادات حول نظامها السياسي والديني وسياستها الخارجية الموالية للولايات المتحدة[2].

أدّى الحظر النفطي إلى ارتفاع الأسعار وأزمة في أسواق الطاقة العالمية، لذلك هدّد كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة أنه لن يسمح باستخدام النفط في الصراع الدائر، فردَّ وزير النفط السعودي ووزراء عرب آخرون بأنهم على استعداد لتفجير منابع النفط إذا كان هناك أي محاولة أمريكية للسيطرة عليه[3].

أزمة الطاقة عام 1973 دفعت معظم بلدان العالم للتفكير بإيجاد حل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي غير أن جميع الجهود التي بذلت لم تحقق أي انجاز يذكر نظرا للروح العدائية لدى الكيان الصهيوني[4].

من خلال ذلك نلاحظ في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لم تمتلك السعودية أي من مقومات التي تمكنها من بسط قوتها ونفوذها بشكل فعال خارج حدودها، بينما بعد عام 1973 بدأت السعودية بالنضوج كدولة فاعلة على الساحة الدولية، فحاولت

---

(1) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة:خيري ضامن وجلال الماشطة، دار الفارابي ومكتبة السائح، بيروت، 2011، ص592-593.

(2) جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط: من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص150.

(1) نخبة من الأساتذة والباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة: على ضوء إعلان المبادئ(أبعادها ونتائجها)، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص43.

(4) علي اكبر ولايتي، الإسلام وإيران: ديناميكية الثقافة وحيوية الحضارة، تعريب: عبد الرحمن العلوي، ج4، دار الهادي للنشر، بيروت، 2006، ص67.

أن تفرض نفسها على الاقتصاد العالمي، وفي التأثير على المجريات الإقليمية، كما برهنت ذلك لاحقاً عام 1981 من خلال جهودها التي بذلتها في تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

إن التغيير في السلوكيات التي أحدثها النفط لدى الدول العربية وفي مقدمتها السعودية التي كان لها دور بارز وقوي داخل النظام الإقليمي والدولي، وفي تصوير احتمالات ممارسة السعودية نفوذها على الولايات المتحدة وإبراز قوتها داخل العالم العربي والإسلامي، وقد اتضح فيما بعد أن السعودية قد تعرضت لحملة تضخيم وتعظيم لقدراتها قادتها أجهزة الإعلام الغربية وشاركت فيها الدبلوماسية الأمريكية، فانكشفت الحقيقة واتضحت الهوّة العميقة بين القدرات والنفوذ الفعلي للمملكة مما أدى إلى بعثرة في النظام العربي. وبعد فقدان الثقة اتجهت الكثير من الدول العربية للانعزال والانفراد بالعمل، وحاولت الدول الصغيرة شراء الأمن والشرعية المصطنعة من الدول الكبيرة التي تملك القوة خدمة لمصالح الدول الكبرى على حساب مصالح شعوب المنطقة، فتوجهت السعودية بعدها إلى التقوقع داخل محيطها الإقليمي في الجزيرة العربية فانطلقت تمارس نفوذاً إقليمياً. وقد أكد ذلك تصريح أحد المسؤولين الأمريكيين حين قال "إن العرب لا يملكون النفط وإنما يقعدون عليه"[1].

وفي 1975/3/25 اغتيل الملك فيصل من قبل ابن أخيه، واعتلى الحكم بعده أخوه "خالد" وبايعته أسرة آل سعود جميعاً واستمر في الحكم حتى عام 1982[2]. وحاول الملك الجديد جاهداً الحفاظ على استمرار العلاقات الطيبة مع إيران.

---

(1) مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد(345)، نوفمبر 2007، ص90.

(2) خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص554.

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية- السعودية بين 1979- 1990

لم تشكل إيران في عهد حكم الشاه أي تهديد أمني أو سياسي أو عسكري لدول الخليج العربية برغم من الاختلاف في المذهب والقومية إلا أنهما كان يجمعهما تحالف مشترك مع الولايات المتحدة والغرب، بل أن إيران كانت تلعب دور شرطي الخليج للوقوف بوجه المد الشيوعي ومنع تدخل السوفيت في منطقة الخليج.

وبعد ذلك جاء الحدث الأبرز في منطقة الخليج عام 1979 بقيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله السيد الخميني الذي نجح في خطابه بتثوير الفكر الشيعي الذي كان يستند إلى مبدأ التقية ونجحت الثورة بالإطاحة بنظام الشاه، وتعد أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث كونها ثورة شعبية خالصة ليست انقلاباً عسكرياً كما هو عادةً ما يحصل في المنطقة ولا بقوة السلاح أو بالاغتيالات ولا بالفوضى وإنما حركة شعبية سلمية لم ترتبط بالشرق أو الغرب إنما ارتبطت بالإسلام[1]، كما إن المحللين السياسيين لم يتوقعوا سقوط الشاه بهذه السرعة الذي تجمعت له كل عوامل القوة والاستمرارية سواءاً بسيطرته الحديدية داخل البلاد من خلال جهاز الأمني (السافاك) أو بدعم أكبر قوة غربية "الولايات المتحدة " التي تعدها يدها الضاربة ورجلها في المنطقة مما جعل من الصعب على أي محلل سياسي أن يتوقع سقوطه بمثل هذه السرعة[2] .

لما انتصرت الحركة الوطنية الإيرانية على نظام الشاه بقيادتها الدينية وشعاراتها الإسلامية أعادت الروح الثورية للوطن العربي، كما قدمت الثورة في إيران دليلاً على انه يمكن قيام حركة وثورة إسلامية مما دفع الحركات الإسلامية للنهوض[3].

فرفعت الثورة في إيران منذ يومها الأول شعارات معادية للغرب والامبريالية، ونادت بتحرير فلسطين، وبعد انتصارها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل عن

---

(1) نعيم قاسم، الإمام الخميني الأصالة والتجديد، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، 2012، ص137.

(2) سيد زهره، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد(65)، القاهرة، يوليو1981، ص30.

(3) محمد المسعد الشابي، نحو إستراتيجية للعالم الإسلامي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(311)، كانون الثاني(يناير) 2005/1، ص82.

الشعب الفلسطيني وأغلقت سفارة الكيان الإسرائيلي التي أقامها الشاه المخلوع وسلمتها لمنظمة التحرير.

أصبحت الثورة الإسلامية في إيران نموذجاً جديداً للثورة في العالم الإسلامي، فبدأ العرب يخشون الثورة الإسلامية في إيران ويتخوفون من المد الإسلامي الداخل إلى المنطقة، وبعد إعلان الجمهورية الإسلامية قررت إيران الاحتفاظ بالجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات وعدّتها أراضي إيرانية، مما جعل العرب يعتقدون أن إيران قوة محلية لها أطماع توسعية في المنطقة خاصة منطقة الخليج بعد الشعارات التي رفعتها الثورة[1].

وكان لهذا الحدث الأثر الكبير في تحويل سياسة إيران الخارجية بسبب التغيرات الجذرية التي أوجدتها الثورة الإسلامية، فتبلورت ملامح التغيير في علاقاتها الخارجية مع دول الجوار وصولا إلى الدائرة العالمية الأوسع في علاقاتها الخارجية.

وفي ظل الشعارات التي طرحها قادة الثورة في إيران منها العداء للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل وتخليها عن لعب دور شرطي الخليج بانتهاجها سياسة عدم الانحياز ورفع شعار الثورة "لا شرقية ولا غربية" وإنما إسلامية، وفي الوقت نفسه آمنت الثورة بضرورة أن تسير دول الجوار والشعوب المستضعفة على نهج الثورة الإسلامية وأهدافها وهو ما عرف بمبدأ تصدير الثورة الذي نادت به إيران[2].

كان العالم العربي يخشى من عواقب الثورة الإسلامية في إيران، فلا توجد دولة شهدت تجربة ثورة إسلامية شعبية حقيقية، والنخب العربية اعتادت على الانقلابات والحكم المطلق هي السمة الأساسية في العالم العربي الذي نظر إلى الثورة بخوف وريبة لأن المد الثوري لا تحدّه حدود وأنه ينتقل تلقائياً إلى خارج الحدود الجغرافية والعرقية والقومية، وكان هناك إجماع عربي ينص على ضرورة أن تحتفظ إيران بتطوراتها الثورية داخل حدودها[3].

---

(1) حسن حنفي، الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي، مكتبة الأسرة والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص163-164.

(2) محمد رضا فوده، العلاقات الإيرانية- الخليجية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1994، ص34-36.

(3) محمد سريع القلم، الديناميكية الدولية والإقليمية للخليج (الفارسي): آفاق التعاون بين الدول المطلة على الخليج، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد (21)، يوليو(سبتمبر)/ 1999، ص149.

وازداد من تأثير الثورة في محيطها الإقليمي، إذ إن قادتها تبنوا مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج والاقتداء بها، واعتبر آية الله الخميني قاصداً السعودية أن التفسير السني للإسلام في صورته الوهابية نوع من أنواع "التشويه أو التحريف"، وأن الطرح الخليجي لنظام الحكم الملكي يناقض مبادئ الدين الإسلامي الذي ينص على أن المُلكَ لله (ﷻ) وحده[1].

لم تكن لدى إيران بعد نجاح الثورة أي طموحات لاحتلال أراضي الدول المجاورة لها، وكان واضحاً أنها تبحث عن الوسائل لتصدر بها ثورتها، فجاء الخطاب الثوري لنشر روح الثورة الإسلامية تمهيداً لاكتساب المزيد من النفوذ الخارجي وتوظيفه في دعم مكانة الحكم الإسلامي داخلياً وخارجياً.

ففي الأيام الأولى للثورة لم يكن للمملكة العربية السعودية أي مواقف فعلية تجاه الإحداث الجارية في إيران، وكان المسئولون السعوديون يمتنعون من أداء أي تصريحات صريحة تعبر عن وجهات نظرهم تجاه الثورة الإسلامية في إيران[2].

بعد نجاح الثورة ووصول آية الله الخميني للسلطة في إيران، قرر أن تكون إيران منافساً للسعودية التي يكره نظامها الحاكم، وأخذ يشكك بشرعية الادعاءات الدينية لآل سعود بقوله: "كيف تدعي أسرة بمثل هذا الفساد، ولها ارتباط بالشيطان الأمريكي حماية الأماكن المقدسة"[3]، كما قال إن الملكية والحكم الوراثي هو ما أبطله الإسلام وألغاه فكيف توجد اليوم[4].

وبعد استقرار الأوضاع في إيران ونجاح الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية فيها اشتد التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية وكان ناجماً عن عوامل شبيهة بتلك التي أثرت على العلاقات الإيرانية العراقية، إضافة إلى القلق المفرط من جانب السعودية والذي كان يفوق قلق العراق المجاور لها نشأ عن راديكالية الثورة الإيرانية التي اعتبرته

(1) نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص172.

(2) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي، مرجع سابق، ص85.

(3) جان ميشال فولكية، السعودية دكتاتورية محمية، تعريب:سليم المفتي، منشورات البان ميشال، باريس، 1995، ص112.

(4) السيد عباس نور الدين، ولاية الفقيه ظل الحقيقة العظمى: تجليات الفكر عند الإمام الخميني والإمام الخامنئي، مركز باء للدراسات، بيت الكتاب للنشر، بيروت، 2011، ص45.

مكسباً للاتحاد السوفيتي. وقامت إيران بإجراءات استفزازية تجاه السعودية نابعة عن كره قادة الثورة لحكام السعودية، كدعوة آية الله الخميني للحجاج بالهتاف للثورة الإسلامية الإيرانية أثناء الحج، كما وجهت إذاعة قوية من خوزستان إلى جماهير العمال من غير السعوديين في المنطقة يبدأ البث بالآية القرآنية (أن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها) متهمة السعودية بالإلحاد ومعاداة الإسلام والغرض من ذلك تهييج المشاعر الساخطة على "فشل دولة عربية غنية بالنفط في مواجهة تحدي فئة قليلة من الصهاينة مغتصبين لبيت الله المقدس الشريف"، وأدت هذه الإجراءات والأعمال إلى زيادة حدة التوتر القائم بين الطرفين[1].

أخذت السعودية تتخوف من المنطقة الشرقية التي يتواجد فيها الشيعة، وتعد أغنى منطقة في المملكة فيتواجد فيها النفط بكثرة، لأن شيعة السعودية يُعتبرون أقل اندماجاً مع المجتمع السني لأنهم يعانون من التهميش، لأن المجتمع السني السعودي يتميز بالأغلبية الوهابية وهم يبغضونَ الشيعة، ويعانون من تمييز ملحوظ ضدهم بوظائف الدولة ويمنعون من ارتقاء المناصب العليا فيها، وليس لديهم أي تأثير يذكر في الدولة، حيث يعيشون في غالبيتهم بعيداً عن العاصمة السياسية "الرياض" والمركز التجاري "جدة"، ويعتبرون الشيعة الوحيدين في العالم العربي غير المعترف بهم كمسلمين في بلدهم، ونتيجة لمواقف الوهابية المتشددة منهم فقد عوملوا منذ إنشاء المملكة السعودية على إنهم مواطنون من الدرجة الثانية[2].

وبعد وقت قصير من نجاح الثورة الإيرانية اندلعت اضطرابات خطيرة في أوساط شيعية في المنطقة الشرقية للمملكة السعودية بدأت مع حفل ديني في ذكرى عاشوراء التي يحتفل فيها الشيعة كل عام والهامة لديهم، فحمل بعض الأشخاص صوراً لقائد الثورة الإسلامية الإيرانية آية الله الخميني، بالإضافة إلى لافتات فيها شعارات ضد الحكومة السعودية والولايات المتحدة واستمرت تلك المظاهرات لمدة ثلاثة أيام وعندها استدعت الحكومة السعودية قوات الحرس الوطني لقمع المتظاهرين الأمر الذي أسفر عن سقوط

(1) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص226.

(2) شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص152.

عدد من الضحايا، واعتبرت الرياض أن إيران هي المحرّضة لأعمال العنف في المملكة(1).

منذ تأسيس السعودية كانت العلاقات مع إيران محكومة بالمصالح، فكانت السعودية ترى مصالحها مع إيران في عهد الشاه الأمر الذي عزّز العلاقات بينهما وسعت إلى تطورها وتوثيق التعاون، وعندما غيرت إيران سياستها بعد الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، فاختلفت المصالح فتوترت العلاقات بينهما، وإنْ صاحبها فصول من التقارب لكنها ما لبثت تعود للتوتر حتى وصلت إلى حد القطيعة، أما مراحل التقارب بين البلدين فكانت تقتضيه مصالحهما المشتركة.

مع ذلك بقيت العلاقات بينهما متأزمة بسبب وجود تنافس ضمني حاد إلى درجة عدم اتفاقهما حتى على تسمية الخليج فهو "الخليج الفارسي" بالنسبة لإيران، وتسمية "الخليج العربي" للسعودية وباقي الدول العربية الأخرى، وأيضاً ما يفرضه وجود نظام شيعي حاكم، وقوي في الجوار من خطر على السعودية إذ إن الشيعة في السعودية هم أقليه تتركز في المنطقة الشرقية للمملكة التي تعد غنية بالنفط و يعانون من تمييز طائفي(2).

وبحلول عام 1980 نشبت حرب بين العراق وإيران، فقامت السعودية باتخاذ موقف داعم للعراق في حربهِ، كما قامت بمنح مساعدات مالية وعسكرية للحكومة العراقية في حربها ضد إيران، كان دعم المملكة العربية السعودية للعراق نابعاً من نظرة عربية خالصة. إن العراق بلد عربي ترتبط معه السعودية بأواصر الهوية القومية والعربية، كما أنهم ينظرون إلى إيران على أنّها أصبحت مصدر تهديد في المنطقة.

إلا أن تصريحات المسؤولين السعوديين كانت تعبر عن وجهة نظر إسلامية، إذ تعد المملكة العربية السعودية مهد الإسلام ومحط الحرمين الشريفين (مكة التي نزل فيها الوحي، والمدينة المنورة التي هاجر إليها رسول الله(ص))، والتي يتوجه إليها جميع المسلمين في العالم عند عبادتهم وصلاتهم، كما يتوجه المسلمون إلى المملكة لأداء فريضة

---

(1) د. و. اندروتيل، التنافس السعودي الإيراني ومستقبل أمن الشرق الأوسط، الكلية الحربية للجيش الأمريكي، واشنطن، متاح على الموقع:

< http:// www.rsgleb.org >

(2) مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، عدد94/ تموز(يوليو) / 2008، متاح على:

< http://www.carnegieendowment .org \ programs\Arabic. >

الحج السنوية، لذا فإن المملكة العربية السعودية ملزمة بتنمية علاقات صداقة مع جميع الأقطار الإسلامية ومنها إيران[1].

وإزاء التطورات في المنطقة منها اشتداد الحرب العراقية الإيرانية، والتخوف من مفهوم تصدير الثورة الإسلامية، اتفقت دول الخليج العربية بمساعي سعودية على تأسيس مجلس تعاون خليجي في 1981/5/25 كمنظومة إقليمية تضم ست دول خليجية هي السعودية وقطر والبحرين وعمان والإمارات العربية والكويت. وكانت غاية السعودية من تأسيس هذا المجلس هو إقامة سد دفاعي في مواجهة نفوذ إيران في المنطقة وإبعادها عن الشؤون الداخلية لدول منطقة الخليج، ورأت إيران أن هذا المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج الصغيرة[2]، مما يفسح المجال أمام السعودية بلعب دور قيادي بارز في منطقة الخليج بما تملكه من مقومات مادية ومعنوية، كما أن الخصوصية والظروف التي نشأ فيها المجلس ظلت إيران تنظر إليه على أنه يستهدفها بالدرجة الأولى ويهدد أمنها، وتعتبر إيران أي تجمع عربي في أي شكل من إشكاله موجهًا لها، لذا طالبت إيران إدخالها فيه كعضو مراقب وجاء الرد من الدول العربية الخليجية في استبعاد طهران من القرارات التي تتعلق بمستقبل منطقة الخليج[3].

واعتبرت إيران أن التجمع الخليجي من خلال تشكيل مجلس التعاون الخليجي موجهاً بالأساس ضدها أي ضد قطبية إيران في المنطقة، وأن إيران تفضل أن تتعامل مع كل دولة على حدة وفق ثوابت تحددها الأيديولوجية ومتغيرات تحددها أولويات السياسة الخارجية الإيرانية. فتركزت العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية على المصالح المشتركة، سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية تحت عنوان الجوار والدين المشترك ودعم السلام والأمن والصداقة[4].

---

(1) مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني، ترجمة: وليد خالد احمد، مكتبة مصر للنشر، بغداد، 2008، ص150.

(2) وليد الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج العربي في الوثائق غير المنشورة (1965-1991)، دار الحكمة، بغداد، 1992، ص158.

(3) مجموعة من المؤلفين، إيران والخليج البحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،1998،ص189.

(4) صحيفة اطلاعات الإيرانية، في23/ بهمن 1381/ ه.ش.

وفي عام 1982 توفي ملك السعودية خالد فجأة، فخلفه أخوه "فهد بن عبد العزيز" وبويع ملكاً على السعودية. في ظل استمرار الحرب العراقية الإيرانية توالت التصريحات العربية المؤيدة للعراق في حربه وخاصةً موقف السعودية، ففي أوائل عام 1983 نشرت الصحف البريطانية أن الصين تبيع دبابات نوع (t-69) المتطورة للعراق بتمويل من المملكة العربية السعودية، وهي حليف للولايات ومنافسة سنية لإيران[1]، مما أدى إلى ازدياد التوتر بين إيران والسعودية، وبلغ التوتر حدته عندما قامت طائرات سعودية بإسقاط طائرتين إيرانيتين اخترقتا الأجواء السعودية مستهدفة ناقلات نفط بعد اندلاع حرب الناقلات عام 1984[2]. بعد هذا الحادث عملت السعودية على إدخال أكبر عدد من الحجاج الإيرانيين إلى السعودية كدليل على حسن نية المملكة تجاه إيران، كما عملت إيران بتوجيه التعليمات إلى الحجاج الإيرانيين بالتزام الهدوء خلال موسم الحج[3].

وإنهاءاً لحالة عدم الثقة والتوتر في العلاقات بين البلدين حصل انفراج عام 1986 بعدما عملت إيران على تلطيف أجواء العلاقات بينهما، فتجاوبت السعودية لذلك إذ شهد ذلك العام قيام وزير خارجية السعودية "سعود الفيصل" زيارة إلى طهران، وتعد أول زيارة لمسؤول سعودي إلى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فبادر فيها الطرفان إلى تقريب وجهات النظر في مختلف القضايا منها: عدد الحجاج والحرب العراقية الإيرانية وحصص النفط في أوبك[4].

وفي عام 1986 حدث انفجار في السعودية في منطقة "الخبر" راح ضحيته تسعة عشر عسكرياً أمريكياً فاتهمت الولايات المتحدة إيران بالهجوم، فرفضت السعودية الاتهام وأصرت على أنه عمل إرهابي داخلي لا شأن لإيران فيه.

ثم بعد ذلك عادت حالة التوتر بين إيران والسعودية إلى أعلى درجة في موسم الحج عام 1987 بعد إن أصدر آية الله الخميني للحجاج الإيرانيين أمراً بالقيام بمظاهرة البراءة

---

(1) جون جارفر، الصين وإيران: شريكان قديمان ففي عالم ما بعد الامبريالية، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص88.

(2) Darius Bazargan, Iran: Politics the Military and Gulf Security, MERIA، Vol.1، No.3, September, 1997.

(3) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي العربي، مرجع سابق، ص479.

(4) R.K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East, John Hopkins University, London, 1986. P.97.

والتنديد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، فحدث صدام بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي أدت إلى حدوث مصادمات راح ضحيتها عدد من الحجاج بين قتلى وجرحى بلغ عددهم (400)حاج[1]. وقد أعلنت السعودية بعد تلك الأحداث إن إيران استهدفت من خلال موسم الحج السيطرة على المسجد الحرام، والإخلال بموسم الحج وتعطيله، وإعلان حكومة إسلامية في الحجاز. أما في إيران قام متظاهرون بالهجوم على السفارة السعودية في طهران انتقاماً للاستخدام المفرط للقوة في قمع المتظاهرين الحجاج. رداً على ذلك بتاريخ 1988/4/26 بادرت السعودية بسحب بعثتها الدبلوماسية وقطع علاقاتها بشكل كلي مع طهران، وقامت بطرد الدبلوماسيين الإيرانيين عن أراضيها ومنع الحجاج الإيرانيين من الدخول للأراضي السعودية وحرمانهم من موسم الحج[2].

بعد تلك الحادثة قررت إيران مقاطعة موسم الحج، فعملت السعودية على تخفيف حالة التنافس بين الدولتين في القضايا العالقة بينهما وذلك جاء بتصريح من ملك السعودية "فهد" في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الإسلامي التابع لوزراء الإعلام في الدول الإسلامية عام 1988 فأعرب الملك عن أملهِ "في مشاركة إخواننا الإيرانيين مشاركة كاملة في أعمال المؤتمر في المستقبل القريب"[3].

ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية أعربت السعودية وباقي دول الخليج عن ترحيبها بنهاية الحرب مما أدى ذلك إلى تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج وتم الاتفاق في الجلسة الرابعة والثمانين لمنظمة أوبك على حصص الأعضاء من إنتاج النفط كل منهم بما فيهم العراق وإيران، وتم تحديد سعر البرميل، كما تم إيقاف جميع الحملات الدعائية المعادية بين إيران ودول الخليج، وعليه اتخذت السعودية إجراءات لحل مشاكل الحج العالقة مع إيران، واتفق الجانبان على الأعداد المقررة من الحجاج الإيرانيين، وقد انعكس ذلك على التزام الحجاج الإيرانيين الهدوء في موسم الحج[4].

---

(1) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة العروبة للنشر، بيروت،1989، ص244- 245.

(2) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مرجع سابق، ص87.

(3) صحيفة الجزيرة السعودية، عدد(6211)، 1989/9/30.

(4) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص218.

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى واستقرار الأوضـاع فـي المنطقـة تحـدث نائـب رئـيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإيرانـي "محمـد جـواد لارجـاني" فـي تـشرين الثـاني /1988 إن تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج يتطلب تطوراً تـدريجياً لمبـدأ ترتيبـات الأمـن الجماعي بما في ذلك تعاون اقتصادي، فدعى إلـى وجـوب قبـول كـل دولـة كمـا هـي دون الحاجة إلى تغيير نظامها، وستكون كل دولة عضواً كـاملاً فـي هـذا الترتيـب، لكـن الدولـة الكبيرة يجب أن يكون لها قول كبير[1].

رفضت دول الخليج هذا المقترح، وجاء تأكيـد الـرفض مـن وزيـر خارجيـة الـسعودية الذي رأى أن معظـم الطـرح الإيرانـي ارتـبط بالتعـاون الاقتـصادي، وتمنـى أن يتطـرق العرض إلى نقاط الاخـتلاف الجوهريـة باعتبـار أن تحقيـق العلاقـات الاقتـصادية مـرتبط بالتخلص من جميع العوائق[2]. وكـان معظـم دول الخلـيج همهـا الوحيـد هـو الـدفاع عـن نفسها، وحماية أمنها أكثر من البحث عن توازن القوى في المنطقة.

اعتمدت الثورة الإسلامية الإيرانية فـي ظهورهـا واسـتمرارها علـى ثلاثـة مرتكـزات رئيسية هي: القائد (الكاريزمي)، الدين، الجماهير، فكان من الطبيعـي جـداً أنّ أيـاً مـن هـذه المرتكزات إذا أصـيبت بالخلـل أو التـشويه فـإن أسـاس الثـورة والنظـام المنبثـق عنهـا سيتعرض للخطر. وكان يتوقع الكثير من الباحثين الـسياسيين الغـربيين إن بعـد وفـاة آيـة الله الخميني صاحب الشخصية الكاريزمية التي كان يتمتـع بهـا سـتؤول الـبلاد مـن بعـده إلـى صراعات شخصية على السلطة، كما أعلنـت وكالـة الأنبـاء الألمانيـة خبـر رحيـل الـسيد الخميني قائلة: "توفي القائد الديني آية الله الخميني مـساء يـوم الـسبت تاركـاً بـلاده فريـسة صراع نفوذ سلطة مخيف"، كما ذكرت إذاعة بـي بـي سـي البريطانيـة بعـد إعلانهـا خبـر رحيل السيد الخميني: "لقـد تـرك آيـة الله الخمينـي الأوضـاع متأزمـة، إن مـستقبل إيـران وقيادتها مجهولة". وذكر راديو صوت أمريكا: "بداية عدم الاسـتقرار فـي إيـران بـسبب عـدم وجود القيادة". إلا إنه بعد فترة لم تتجاوز ساعات على رحيـل آيـة الله الخمينـي تـم انتخـاب

(1) christen marshal, Iran s Persian gulf policy :from Khomeini to Khatami (new York: rout ledge, 2003)، p.151.

(2) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص310.

السيد الخامنئي كمرشد أعلى للجمهورية الإسلامية وولي للفقيه، ثم بعد ذلك انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية[1].

بعد ذلك حصل انفراج في العلاقات بين إيران والسعودية الذي جاء نتيجة لتولي رفسنجاني رئاسة الجمهورية، وعليه تم لأول مرة منذ إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عقد اجتماع بين ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" والرئيس الإيراني في المؤتمر الذي حصل في دكار عاصمة السنغال في كانون الأول من عام 1990.

المبحث الثالث

العلاقات الإيرانية – السعودية بين 1990- 2003

مع تزايد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي أصبح من غير الممكن الاستغناء عنه، لذا تزايدت أهمية منطقة الخليج التي تعد الأغنى في العالم بهذه السلعة، وأعدت منطقة إستراتيجية للاقتصاد العالمي. وان أية محاولة إقليمية للتأثير في إمدادات النفط إلى الخارج أو في عوائده بالنسبة إلى الدول المنتجة سيتم مواجهتها بالقوة، وجاء هذا الموقف باستخدام القوة والتحشيد الدولي ضد العراق بعد غزوه للكويت عام 1990 ليكون مثالاً على ذلك[2].

واخذ الرأي العام العالمي عام 1991 تحركاً لافتاً للنظر من خلال الأمم المتحدة بعد احتلال العراق للكويت، فحاول صدام حسين أن يخلط الأوراق عن طريق تبرير احتلاله للكويت وربطه بحقد العرب ضد الكيان إسرائيلي لكي يؤثر بالرأي العام للعالم الإسلامي والعربي، لكن تبين بعد ذلك أن هذا الأمر قد فشل ففوجئ مفاجأة لم يكن يتوقعها عندما وجد كّلاً من السعودية ومصر وغيرها من الدول العربية مشاركين في التحالف العسكري ضده[3].

---

(1) المكتب السياسي لممثلية الفقيه في الحرس الثورة الإسلامية، إيران الإحداث المهمة في العقد الأخير، ترجمة: عبد الرضا افتخاري، دار الرسول الأكرم للنشر، بيروت، 2004، ص153.

(2) أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، سلسلة اطروحات الدكتوراه(100)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص29.

(3) ج. م. روبرتس، موجز تاريخ العالم، ترجمة: فارس قحطان، ج2، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2004، ص956.

وتم بعد ذلك الإعلان في 1991/3/21 عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة استمرت ثلاث سنوات. ثم بادر الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بزيارة إلى السعودية وهي أول زيارة من رئيس إيراني بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتقى الرئيس الإيراني بملك السعودية " فهد بن عبد العزيز" في ابريل 1991.

وفي العام نفسه ضرب زلزال بعض المدن الإيرانية، فقدمت السعودية معدات ومساعدات طبية لمساعدة ضحايا الزلزال. وقد أعلن خادم الحرمين فهد بن عبد العزيز أن إيران بلد مجاور تربطنا معه روابط عديدة. وقام الأمير "سعود الفيصل" وزير خارجية السعودية بزيارة إلى طهران في 1991/6/5.

ويذكر أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عرف بجهوده في تحسين العلاقات الإيرانية الإسلامية والعالمية ومع دول الجوار وخصوصاً السعودية، وقد وصفه بعض المراقبين السياسيين بمهندس العلاقات الإيرانية السعودية[1].

وفي أيلول/1993 قام الرئيس الإيراني رفسنجاني بمحاولة جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساندة إيران في زيادة حصة إنتاجها من نفط داخل منظمة أوبك، وأسفرت تلك المشاورات عن موافقة السعودية داخل منظمة أوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة لإيران، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الإنتاج اليومي المصدر من النفط لإيران بمعدل(260000) برميل يومياً[2].

وفي تلك الفترة اتسم الحوار الإيراني السعودي بالصراحة والموضوعية من أجل التقارب وعرض الجوانب الثقافية والحضارية المشتركة بينهما كجسر لتحسين العلاقات بين البلدين وتجنب إثارة القضايا الساخنة التي تعترض محاولة الوصول للتفاهم، كذلك لم يستخدم الجانب الإيراني أسلوب المبادأة الذي يستخدمه الساسة الإيرانيون عادة في حواراتهم مع أطراف أخرى حول المسائل الخلافية المتعلقة بينهم، وهو ما فسرته بعض الصحف الإيرانية بأنه يمثل تراجعاً عن مواقفهم السابقة وعد تحولاً بالأساليب وليونة في المواقف[3].

---

(1) محمد بن صقر السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني وخاتمي، مجلة المجلة، في10 /ابريل/2012، متاح على الموقع:

< http://www. Majalla. Alla. Com / arb>.

(2) محمد السعيد عبد المؤمن، جمهورية الثالثة، مرجع سابق، ص218.

(3) صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية، في 1994/10/5.

وفي 1993/10/6 أعلن علي اكبر ولايتي وزير خارجية إيران أثناء زيارته إلى المملكة السعودية عن توجيه دعوة إلى الملك فهد لزيارة طهران، وبدا أن الدولتين على وشك عقد تسوية تاريخية تضع حداً للقضايا الجوهرية التي هي محل الخلاف بينهما. وجاء قرار الحكومة الإيرانية المفاجئ بعدم طرح قضية الجزر الثلاثة في المفاوضات بين إيران ودولة الإمارات والمقرر عقدها في طهران، وهكذا نسفت المفاوضات، وعليه أحسّت السعودية أن إيران قد أساءت فهم سياسة المملكة الوفاقية تجاهها، وبدا للمملكة أن إيران تنظر إلى تسوية الخلاف بينهما على أنه بمثابة تنازل وضعف من السعودية لإيران، فجاء بيان رسمي من السعودية في1993/3/16 أعربت فيه بوضوح عجز المملكة عن فهم سياسات إيران، ثم بعد ذلك ساءت العلاقات بينهما، واتخذت السعودية موقفاً أكثر صرامة، وقررت تقليص عدد الحجاج الإيرانيين الداخلين إلى المملكة لأداء فريضة الحج[1].

وفي عام 1993 أي بعد وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض في الولايات المتحدة بقيادة "بيل كلينتون" جاء بسياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق بمحاصرتهم وسن قوانين صارمة ضدهم، وفرض القيود على المبادلات التجارية والعسكرية مع هاتين الدولتين من أجل إضعافهما وتحجيمهما دولياً.

وبحلول عام 1996 حاولت السعودية التقارب مع إيران ففسر بعض المحللين السياسيين أن سبب التقارب يعود إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي واجهت المملكة بسبب تدني أسعار النفط والذي وصل إلى عشر دولارات للبرميل، ورأت السعودية أنه لا يمكن إعادة التحكم بسياسة أسعار النفط من دون التعاون مع إيران داخل منظمة أوبك، وفي المقابل رأت إيران أن التقارب مع السعودية هو خطوة ضرورية على طريق تحسين العلاقات مع الدول العربية وخاصةً دول الخليج، وبالتالي إفشال الإستراتيجية الأمريكية الساعية إلى تطويق إيران وعزلها عالمياً[2].

في عام 1997 قبل الانتخابات الرئاسية وإثناء جولة المنافسات بين المرشحين مرت إيران بتحدٍ للمؤسسة السياسية والدينية في إيران ومن الملاحظ أن الناخب الإيراني قد قرر التغير، لذلك توجهت أعداد غفيرة إلى صناديق الاقتراع، فانتخبوا شخصية ليبرالية يرتدي الزي الديني هو "محمد خاتمي" الذي خاض الانتخابات بناء على برنامج انتخابي

(1) مجموعة من المؤلفين، إيران والخليج البحث عن استقرار، مرجع سابق، ص241.

(2) نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، بلا ت، ص189.

قائم على تطبيق القانون والديمقراطية والعمل على تحسين العلاقات مع العالم الخارجي، ونظام سياسي منفتح.

وجاءت الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 1997 لتسفر عن وصول الإصلاحي "محمد خاتمي" إلى سدة الحكم بأغلبية الأصوات حيث انتخبه عشرون مليون ناخب، وبذلك تفوّق على منافسيه ليصبح رئيساً للجمهورية الإسلامية[1]، وبعد أداء الرئيس الجديد اليمين الدستوري في 1997/7/4 أكد على دعم العدالة الاجتماعية والتنمية انطلاقاً من الترابط الوثيق بين التنمية والعدالة المتوازنة في جميع المجالات، وهي التي تصون الاستقلال السياسي ولاقتصادي للبلاد[2].

بعد وصول الرئيس الإصلاحي خاتمي للسلطة أحدث تغيراً سريعاً ومفاجئاً في سياسة إيران الخارجية باتخاذه أسلوب الانفتاح على الخارج وتحسين علاقات إيران الخارجية إقليمياً ودولياً، وقام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي، كما طرح فكرة "حوار الحضارات" رداً على الكاتب الأمريكي "صموئيل هنتغتن" في نظريته صدام الحضارات، واتخذ أسلوب الانفتاح على العالم لأجل فك عزلة إيران مع العالم، وتبني سياسة خارجية تهدف إلى إزالة التوترات والتطبيع مع الدول العربية.

فعمل خاتمي على ذوبان الجليد بين إيران والعرب وظهر ذلك في منظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول/1997 بطهران عندما شاركت الدول العربية المجاورة لإيران بوفود بلغت مستوى قياسي بعدد الوفود المشاركة ومستوى رفيع من التمثيل الدبلوماسي، فكان أهم الضيوف الذين حضروا ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات" الذي لم يدخل إيران منذ عام 1980، فأكد خاتمي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر أن إيران ليس لديها أي نوايا عدائية تجاه الدول العربية المجاورة لها، وإنها تقبل بالأنظمة العربية كما هي، فكان ذلك إشارة من الرئيس الإيراني الجديد عن تخلي إيران عن فكرة تصدير الثورة التي انتهجتها منذ إعلان الجمهورية الإسلامية فيها[3].

---

(1) غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر: إيران في العصر البهلوي، مرجع سابق، ص35.

(2) Hosein snai, foreeign policy in thy service of development International Affairs Review, Belgrade Vol. XVIII.No, October 15 1995, P26.

(3) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الأيوبي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص283-284.

فكانت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين لها الأثر الكبير في تطوير العلاقات منها الزيارات متبادلة بين وزراء الدفاع والخارجية، وكانت أهم زيارة التي جاءت من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء مؤتمر القمة الإسلامية وزيارة الرئيس خاتمي إلى المملكة العربية السعودية والاستقبال التاريخي الذي حظي به والذي تواجد فيه معظم المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم الملك فهد[1] .

وفي إطار تفعيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام 2001 عاماً (لحوار الحضارات)، بادرت السعودية بعقد مؤتمر عالمي لحوار الحضارات في أواخر عام 2001 تحت عنوان "الإسلام وحوار الحضارات" واشترك فيه أكثر من مائة شخصية بين مفكر وأكاديمي وباحث من مختلف أنحاء العالم، وكان الحضور البارز لإيران والدول العربية، وقد تميز هذا المؤتمر بأنه سعى لبلورة منظور إسلامي يجمع بين الشيعة والسنة وطرح قضايا المنطقة والعالم[2].

فرحبت المملكة السعودية بالتغير الذي أحدثه الرئيس الإيراني الجديد في سياسة إيران الخارجية، فتبادل كل من المسؤولين الإيرانيين والسعوديين الزيارات، فجاءت زيارة الأمير "نايف بن عبد العزيز" وزير خارجية السعودية عام 2001 إلى طهران وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية أمنية بينهما، وتعد هذه الاتفاقية أهم تطور في تاريخ العلاقات بين البلدين حسب وصف السفير الإيراني في السعودية، وعلى الرغم من اهتمام بنود الاتفاقية بعناصر أساسية تتمثل في مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها ومكافحة كافة أنواع الجريمة المنظمة بشتى صورها، إلا أن عدداً من المراقبين أكدوا أن هذا الاتفاق له العديد من الأبعاد الإستراتيجية[3].

وتعد البحرين من أهم الملفات الخلافية بين إيران ودول الخليج العربية وخاصةً السعودية، واتهام إيران بتصدير الثورة إلى البحرين أو ضمها إلى إيران، فجاءت زيارة الرئيس الإيراني خاتمي للمنامة في أيار/2003 وهي أول زيارة لرئيس إيراني منذ قيام

---

(1) Ruhallah Ramazani, Iran s Foreign policy, middle East Journal Vol.43 NO.2, Spring 1998, P.37.

(2) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، مرجع سابق، ص169.

(3) R.k Ramazain, Ibid, p37.

الجمهورية الإسلامية عـــام 1979 طمـــأن فيهـــا البحـــرين ودول الخلـــيج بـــأن لـــيس لإيـــران مطامح بضم البحرين إليها[1].

وعند وقوع أحداث 11/أيلول/2001 علـــى الولايـــات المتحـــدة، جـــاءت التحقيقـــات لتفيـــد عن ضلوع تسعة عشر عربياً بهذا العمل الإرهابي منهم خمـــسة عـــشر ســـعودياً ينتمـــون إلـــى تنظيم القاعدة مما سبب إحراجاً للمملكة السعودية.

استنكرت إيران العمل الإرهابي الذي وقـــع علـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة. وفـــي 2001/9/22 اتهم القضاء الأمريكي مسؤولين إيـــرانيين فـــي تفجيـــر مبنـــى للأمـــريكيين فـــي منطقة "الخبر" السعودية والذي أدى إلى قتل تسعة عشر أمريكياً في حزيران /1996.

ورداً على الهجوم الإرهابي الذي تعرضت لـــه الولايـــات المتحـــدة الـــذي أثبـــت هـــشاشة الدفاعات الداخلية للولايات المتحدة والذي اخترق مـــن قبـــل تنظـــيم القاعـــدة، شـــنت الولايـــات المتحدة حرباً استباقية ضد تنظيم القاعدة أطلق عليها الرئيس الأمريكـــي بـــوش الابـــن "بحـــرب عالمية ضد الإرهاب"، كما فصل العالم إلى فسطاطين إمـــا معنـــا أو ضـــدنا، فقامـــت الولايـــات المتحدة بحرب في أفغانستان، وشكل هذا الموقف فرصـــة مناســـبة لإيـــران لتحـــسين علاقاتهـــا الخارجية مع الغرب وفتح باب الحوار الذي أغلـــق معهـــا منـــذ قيـــام الثـــورة الإســـلامية عـــام 1979، فاستخدمت إيـــران أســـلوب "الحيـــاد الايجـــابي" أي لا تقـــف معهـــا ولا ضـــدها فـــي الحرب، وقد تكرر هذا الموقف فـــي احـــتلال العـــراق عـــام 2003، إلا أن الولايـــات المتحـــدة قدمت خدمة لإيران بإزاحة عـــدوين شرســـين علـــى حـــدودها، الأول نظـــام طالبـــان الـــسني المتشدد في أفغانستان، والثاني نظام صدام حسين في العراق الذي شـــن حربـــاً ضروســـاً ضـــد إيران استمرت ثماني سنوات، وفي فترة بعـــد الاجتيـــاح الأمريكـــي للعـــراق صـــرح الـــرئيس الإيراني محمد خاتمي قائلا:"إن الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة أصـــبحت جارتنـــا فـــي الغـــرب كما في الشرق، وعلينا أن نتعايش مع هذا الواقع الأمريكي الجديد فـــي المنطقـــة رغـــم مـــرارة ذلك"[2].

---

(1) معمر عطوي، الخليج بين ضفتين جهود حثيثة للتعاون، مجلة شؤون الأوسط، مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث، بيروت، عدد(128)، شتاء- ربيع 2008، ص196.

(2) علاء مطر، اثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2006، متاح على الموقع:

< http://www.asharqalarabi..org.uk/markaz/m_abhath-55.htm>.

وعندما أعلن رئيس الولايات المتحدة بوش الحرب على الإرهاب تعهد السفير السعودي لدى واشنطن تأييد ودعم بلاده لهذه الحرب، وأكد إن السعودية ستحافظ على استقرار سوق النفط العالمي، ولأجل ذلك بعثت السعودية إلى الولايات المتحدة بحوالي تسعة مليون برميل من النفط مما أدى إلى انخفاض كبير ومفاجئ بسعر النفط العالمي من (28) دولار إلى (22) دولار للبرميل الواحد[1].

وفي 2002/1/29 صنف الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" إيران ضمن دول ما اسماه "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وذلك بتهمة دعم الإرهاب[2]. وقد استخدم مصطلح (محور الشر) ليذكرَ العالم بالتحالف بين ألمانيا وايطاليا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية، والذي سميَّ ب(محور الحقد) آنذاك، كما استخدم المصطلح ليدل العالم على إستراتيجيتهم في الشرق الأوسط[3].

فخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بعد وصول الإصلاحيين إلى السلطة قرر المحافظون الاتجاه إلى مراكز الأبحاث وتحديداً إلى جامعة الإمام الحسين، لإعادة تقييم علاقات إيران الدولية. ومن خلال كتاباتهم وأبحاثهم وخطبهم يبدو أنهم توصلوا إلى استنتاج بأن نهاية الحرب الباردة وموقع إيران الجيوسياسي الفريد جعلها قوة إقليمية طبيعية. كما أن الطريقة الوحيدة لإيران لكي تحقق مكانتها الإقليمية بأن تتصرف بشكل أكثر حكمة، وأن ذلك يعني الحد من بعض التعابير التي تعبر عن نفوذها الإقليمي، واستخدام بعض المفاهيم ومصطلحات دولية معينة والتفاوض مع البعض حول اندماج وتراص متبادل ومقبول مع خصومة شريطة أن لا تمس بصورة إيران الدولية[4].

لذلك نرى التوجه الإيراني في عهد رفسنجاني وخاتمي في إتباع سياسة براغماتية، فكان ذلك عاملاً ايجابياً في تحسين علاقات إيران الخارجية مع دول الخليج وخاصةً المملكة السعودية التي تعد أهم مرتكز في منطقة الخليج لما تتمتع من مميزات ذكرناها

---

(1) Craig Unger, House of Bush, House of Saud: the Secret Relationship between the world s two most powerful Dynasties (New York, Scribner , 2004), p.11.

(2) مهدي نور الدين، الحصار المتبادل العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد احتلال العراق،، مركز الحضارة والتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012، ص24.

(3) جواد كاظم الهنداوي، بحوث في القانون والسياسة، مرجع سابق، ص141.

(4) راي تاكي وفورين أفيرز، حان الوقت الانفراج مع إيران، مجلة محاور إستراتيجية، مركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، العدد(6)، آذار (مارس)/2007، ص62.

سابقاً، فنظرت السعودية إلى سياسة إيران في تلك الفترة على أنها أخذت تميل نحو التصالح.

وفي عام 2005 أنهيت رئاسة محمد خاتمي الذي فاز بدورتين انتخابيتين وكانت البلاد تعاني من مشاكل اقتصادية خانقة فكانت هذه الظروف التي رشح فيها محمود احمدي نجاد لرئاسة إيران عام 2005 الذي كان يشغل منصب رئيس بلدية طهران، وهو من التيار المتشدد، المنتمي إلى مدرسة الحرس الثوري الإيراني، وكان من طلاب جامعة طهران الذين شاركوا في الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وتميز بعمله إثناء شغله منصب رئيس بلدية طهران بمناصرة الطبقة الفقيرة من الشعب الإيراني، وتأثر الشارع الإيراني بحياة التقشف التي يعيشها بحيث يملك كان بيتاً متواضعاً كباقي الطبقة الفقيرة، كما يملك سيارة قديمة موديل 1977، وانطلاقاً من توجه شعبي الذي كان يعيشه الشارع الايراني ركز في حملته الانتخابية على الفئات الفقيرة والدنيا من طبقات الشعب، وأعلن أن الفقر والفساد والمحسوبية كلها أمور مخالفة لوعود الثورة الإسلامية التي نادت بها، وأنه سيصحح الأخطاء التي حدثت في السابق، وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز نجاد وتراجع نفوذ الإصلاحيين وصعود قوى "الحرس الثوري ومليشيا البسيج" بوصفهما اللاعبين الرئيسيين في السياسة الإيرانية[1].

إن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين في إيران ليس موضوعاً داخلياً بحتاً، بل له أبعاد إقليمية ودولية كبيرة، فإيران بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السكاني وطبيعتها السياسية ومكانتها النفطية وامتداداتها الأيديولوجية عكست ولا تزال تعكس تأثيراتها المعروفة على محيطها الإقليمي مما يجعل العالم يراقب من سيصل إلى السلطة من التيارين، ودول الخليج العربية تتطلع في الوصول إلى السلطة في إيران التيار الذي يميل إلى الاعتدال والهدوء والعقلانية لأن ذلك أمر يهم الجميع ويعود بالمنفعة على المنطقة برمتها[2].

---

(1) مجموعة من المؤلفين، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص115- 116.

(2) انظر: حامي شورش، دول الخليج وإيران والدارة الصراع في العصر الحالي، صحيفة الشرق الأوسط في 1999/12/12.

الفصل الثاني

النظام السياسي في إيران والسعودية وسياساتهم الإقليمية

هنالك عدة عوامل مؤثرة ومتحكمة في العلاقات الإيرانية السعودية منها النظام السياسي ودوره في صناعة القرار السياسي الخارجي والبيئة الداخلية لكلا البلدين والعامل الأيديولوجي الذي ينتهجه كلا الجانبين في السلطة، والتطورات الحاصلة في المنطقة، والتغير في البيئة الإقليمية للنظام منها، الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أدى إلى إبعاد العراق كدولة قوية عن الساحة وتغيّر ميزان القوى فأصبح التنافس بين إيران والسعودية واضحاً للعيان. كما أن التطورات التي طالت النظامين السياسيين الإيراني والسعودي المتمثل بتغير صانعي القرار كان له الأثر البارز على العلاقة بين البلدين، فالتطور الذي حصل على الساحة الإيرانية ظهر بوصول التيار الإصلاحي للسلطة برئاسة خاتمي ثم بعد ذلك وصول التيار المحافظ إلى السلطة عام 2005 برئاسة نجاد وما تلاه من صراع بين التيارين على السلطة. أما التغير السعودي فحدث بعد وفاة الملك فهد وتولي ولي العهد عبد الله المملكة من بعده.

إن أي نظام سياسي يتحرك في إطار بيئته الداخلية وأخرى خارجية تدفعه لرسم سياسته من خلال صنع القرار لإدارة علاقاته الخارجية، ومن الملاحظ أن الأجهزة المنوطة في صناعة القرار السياسي في البلدين متعددة منها الرسمي وغير الرسمي.

ومن المؤكد أن سياسات الدول تنبع من جغرافيتها، كما تخضع السياسة الخارجية للدول إلى مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية ويكتسب كل محدد أهمية وفق توجهات سياسة الدولة في إطار العلاقات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح والقيود التي تفرضها البيئتان الإقليمية والدولية على سياسات الدولة لتحقيق المصالح المرجوة. وتعد السياسة الخارجية لأي بلد حسب المصالح القومية لذلك البلد سواء أكانت قريبة أم بعيدة الأجل، فالعمل الخيري مفقود والأخلاق والتضحية في سبيل الآخرين قيم غائبة تماماً في عالم السياسة الخارجية.

وقد بين البروفسور البريطاني "فرد هاليدي" الذي يعد خبيراً في شؤون الشرق الأوسط فيفيد بأن هناك خمسة عوامل تؤثر في قرارات القادة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية في كل بلد[1]:

أولهما: الأمن القومي للدولة ما ينضوي تحته من أمن غذائي ومائي واقتصادي، فالمتطلبات الاقتصادية للدولة تحدد بشكل كبير طبيعة سياستها الخارجية.

ثانياً: المصالح البيروقراطية لمكونات الدولة، فالدولة تحتوي على مؤسسات مدنية وعسكرية، عامة وخاصة، ولكل منها مصالحه الخاصة والمتعارضة أحياناً تدفع باتجاه تحقيقها من خلال عوامل ضغط تمارسها على السلطة الحاكمة.

ثالثاً: الرأي العام في البلد، وأهميته في السياسة الخارجية والسيطرة على الإعلام وتجيشه حسب المصالح لا حسب الحقائق.

رابعاً: قدرة الدولة في إدارة علاقاتها الدولية وارتباطها بقوة الدولة سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية أم طبيعية مثل الثروات والقوة البشرية والموقع الجغرافي.

خامساً: المبادئ والقيم والأعراف التي تتبناها الدولة أو كلاهما الدولة والشعب. ويبقى عامل آخر يتعلق بالدول النامية والعربية خصوصاً وهو التأثيرات الخارجية على هذه الدول من قبل الدول الكبرى التي تملك مفاتيح المنظمات، وهذا ما يفسر عجز الدول العربية فرادى أو مجتمعة تحت مظلة الجامعة العربية من إيجاد حل لأي أزمة عربية.

ويعتبر المحدد الطائفي الذي أخذ بعداً سياسياً وأحد أهم المحددات المهمة التي تؤثر على عملية صنع القرار للسياسات الخارجية للدولة فهو محدد ثقافي – اجتماعي للدولة، ويلعب دوراً بارزاً في العلاقات الخارجية، وهذا واضح بين إيران والسعودية التي تلتهب بينهما حمى الأيديولوجية في علاقاتهم، فينظر كل طرف إلى الآخر بريبة بسبب اعتناقهم مذهباً مخالفاً للأخر.

إن المنطقة تواجه خلافات تصل إلى حد الصراع بين السنة والشيعة، وإيران والسعودية هما أبرز لاعبان في الساحة الإقليمية على هذا الوتر ، والدليل على تأثيرهم إقليمياً هو اللقاء الذي جمع الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد مع الملك عبد الله بن

---

(1) منذر عيد الزملكاني، روسيا ماذا تريد... أم الولايات المتحدة؟، صحيفة الشرق الأوسط، عدد (12270)، في 2012/7/2.

عبد العزيز آل سعود بالرياض في 2007/3/3 علـــى الـــرغم أن الاجتمـــاع قـــصير إلا أنهمـــا اتفقا فيه على إخماد نار الطائفية المشتعلة فـــي العـــراق وإطفـــاء جـــذوتها فـــي لبنـــان[1]، وقـــد أعطى هذا اللقاء إشارة بأنه يمكن العمل والتعاون بينهما في المنطقة.

المبحث الأول

النظام السياسي الإيراني

بعد وفاة آية الله الخميني زعـــيم الثـــورة الإســـلامية الإيرانيـــة فـــي3/6/1989 كـــان قـــد أرسى أسس انتقال السلطة إلى خلفائه من بعده بشكل منظم نـــسبياً، ويعـــود ذلـــك لقدرتـــه علـــى إقامة حكم المؤسسات خدمة للثـــورة الإســـلامية فـــي إيـــران واســـتمرارها، فالنظـــام الـــسياسي الإيراني نظام جمهوري، وآلية تداول السلطة فيـــه تـــتم عبـــر الانتخابـــات الدوريـــة. وتتـــصف تركيبة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتعـــدد والتنـــوع والتـــداخل فـــي عمليـــة صنع القرار الداخلي والخارجي، إلا إن هناك مؤســـستين رئيـــسيتين لهمـــا دور مفـــصلي همـــا مؤسسة القيادة "المرشد" وتأتي بعدها "رئاسة الجمهورية".

وتبلغ عدد مؤسسات الحكم في الجمهوريـــة الإســـلامية الإيرانيـــة ســـبعة هـــي: "القيـــادة– المرشد والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والـــسلطة القـــضائية ومجلـــس الخبـــراء والمجلـــس الأعلى للأمن القومي ومجمع تشخيص مصلحة النظام"[2].

القيادة (المرشد): وهو ما يعـــرف بــــ(الـــولي الفقيـــه)، يجـــب أن تتـــوفر فيـــه شـــروط المعرفة الكافية بالإسلام وقوانين الله (ﷻ) والتقـــوى والبعـــد عـــن الأهـــواء النفـــسية والتـــدبير والإدارة والقـــدرة علـــى التنـــسيق بـــين القـــوى المتعلقـــة بالحكومـــة[3]. واجتمعـــت للمرشـــد صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة، ويـــنص دســـتور الجمهوريـــة الإســـلامية علـــى إن

(1) مجموعة من المؤلفين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص28.

(2) علي البغدادي، إيران تاريخ وحضارة، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، بغداد، ط2، 2010، ص171.

(3) محمد تقي مصباح اليزدي، الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012، ص136.

المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيـران[1]. ومنحـه الدسـتور السـيادة السـياسية والدينيـة، ويشغل هذا المنصب حالياً السيد "علـي حـسين خـامنئي" منـذ 1989/6/4، ويتـدخل المرشـد في عمل مختلـف سـلطات الدولـة، وطبقـاً لـنص المـادة (57) مـن دسـتور الجمهوريـة الإسلامية المعدل التي تفيد أنّ "الـسلطات الحاكمـة فـي جمهوريـة إيـران الإسـلامية هـي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القـضائية، تمـارس صـلاحياتها بإشـراف ولـي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمـواد اللاحقـة فـي الدسـتور وتعمـل هـذه الـسلطات مستقلة عن بعضها البعض"[2].

كما يعمل المرشد(القائد) على تعيـين وعـزل الأفـراد التـاليين حـسب مـا نـص عليـه الدستور من صلاحياته[3]:

- رئيس السلطة القضائية.
- ستة أعضاء من علماء الدين في مجلس صيانة الدستور المكـون مـن(12)عـضو نـصفهم من القانونيين العاديين والنصف الآخر من علماء الدين.
- القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري.
- القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

ويرى آية الله الخميني في إطار تنظيره لولايـة الفقيـه أنـه حالمـا يمتلـك رجـل الـدين مؤهلات الفقيه العادل وقدراته في القيادة، وأن يكـون مـن رجـال الحـوزات العلميـة الدينيـة فإنه يحرز آلياً سلطة التحكم في حياة المـسلمين قاطبـة وممتلكـاتهم، فبـرر آيـة الله الخمينـي منح الفقيه سلطات سياسية[4].

---

(1) مؤسسة المعارف الإسلامية الثقافية، بحوث في ولاية الفقيه، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012، 56-57.

(2) د.نيفين عبد السلام مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص78.

(3) ولفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سلسلة دراسات مترجمة (17)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص69.

(4) فرهنك رجائي، الاسلاموية والحداثة: الخطاب المتغير في إيران، سلسلة دراسات مترجمة(42)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص324.

ويعد منصب المرشد أو القائد أهم المحاور الرئيسية المؤثرة في السياسة الخارجية من إصدار توجيهاته في رسم السياسة الخارجية للبلاد وإقرار السياسات العامة للدولة، ويحتفظ بحق إصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة وإعلان حالة الحرب والسلم والتعبئة العامة للقوات المسلحة، وهناك وظائف كثيرة تناط بالمرشد، فهو محور النظام الإسلامي في إيران[1].

كما يقرر إذا كان النظام سيتبنى الإصلاح أو يفرض القوانين الصارمة، كما له وحده سلطة البتّ في مسألة إيقاف البرنامج النووي الإيراني أو المضي فيه قدماً.

السلطة التنفيذية: وتتمثل في رئيس الجمهورية، ورئاسة الوزراء:

أ- **رئيس الجمهورية:** وقد عرفه دستور الجمهورية الإسلامية بأنه أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد منصب القيادة (المرشد)، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء، وهو المسؤول عن تطبيق الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث إضافة إلى رئاسته السلطة التنفيذية ويتمتع بالعديد من الصلاحيات في مجال اختصاصه، وطبقاً للمادة (114) من الدستور التي تنص على أن "ينتخب رئيس الجمهورية لولاية أمدها أربع سنوات عبر الانتخابات المباشرة للشعب، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين"[2].

ب- **مجلس الوزراء:** يعين رئيس الجمهورية الوزراء ثم يقدمهم إلى مجلس الشورى لإجراء التصويت عليهم ومنحهم الثقة، ورئيس الجمهورية هو الرئيس لمجلس الوزراء أيضاً. أما بخصوص صلاحيات مجلس الوزراء فقد حددتها المادة (134) من الدستور وهي أن "يعمل رئيس الجمهورية على التنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء من خلال اتخاذه للتدابير اللازمة وتحديد البرامج والسياسات الخاصة بالحكومة بالتعاون مع الوزراء وتطبيق القوانين. ويعتبر القرار الذي يتخذه مجلس الوزراء بتوصية من رئيس الجمهورية ملزماً. ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن الإجراءات التي يتخذها مجلس الوزراء"[3].

---

(1) علي البغدادي، إيران تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص173.

(2) نفس المرجع، ص173.

(3) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص77-78.

السلطة التشريعية: وفق ما ورد في الدستور تنقسم السلطة التشريعية إلى مؤسستين هما:

مجلس الشورى(البرلمان): يتألف مجلس الشورى من ممثلي الشعب يتم انتخابهم بشكل مباشر ولمدة أربع سنوات، وحسب المادة (71) من الدستور التي تنص "ويكون هذا المجلس مسؤولاً عن سن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور"[1].

مجلس صيانة الدستور: أسس هذا المجلس من أجل ضمان مطابقة التشريعات التي يصادق عليها مجلس الشورى الإسلامي ومدى مطابقتها للأحكام الإسلامية والدستور، ولا يكتسب مجلس الشورى أية صفة قانونية في غياب مجلس صيانة الدستور[2].

السلطة القضائية: ينص الدستور على استقلالية القضاء ويعمل على حماية حقوق الأفراد ومسؤوليته عن تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني. ويقوم القائد(المرشد) بتعيين مجتهد عادل ضليع بالأمور القضائية، ويتحلى بالحكمة والتدبير ويقوم بعمل رئيس للسلطة القضائية لمدة خمس سنوات، وهو أعلى منصب في السلطة القضائية[3].

مجلس الخبراء: إن أهم واجبات هذا المجلس هو انتخاب القائد(المرشد) وعزله إذا تبين عدم أهليته[4].

المجلس الأعلى للأمن القومي: تأسس هذا المجلس بعد نهاية الحرب الإيرانية- العراقية. ويرأسه رئيس الجمهورية ومهامه ضمان المصالح القومية للدولة وحماية الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وحماية إيران من التهديدات الخارجية والداخلية والعمل على تسخير كافة موارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية من أجل ذلك، كما يقوم بوضع السياسات الأمنية والدفاعية حسب السياسات العامة الصادرة من المرشد وتنسيق جميع النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد. يتكون هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ورئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة ورئيس منظمة التخطيط والميزانية وممثلين عن المرشد

---

(1) نيفين عبد المنعم، صنع القرار والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص129- 130.

(2) انظر الدستور الإيراني، المواد (92- 99).

(3) انظر الدستور الإيراني، المواد (156- 174).

(4) علي البغدادي، إيران تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص182.

يعينهما المرشد ووزراء الخارجية والداخلية والإعلام وأي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس وموظفي المناصب العليا في الجيش وقوات حرس الثورة[1].

مجمع تشخيص مصلحة النظام: تم تشكيل هذا المجلس بأمر من القائد(المرشد) الذي بدوره يعين أعضاءه الدائمين والمؤقتين، ومهمة هذا المجلس هو النظر في حل الخلافات التي تنشأ بين مجلس الشورى وصيانة الدستور، وتصبح قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد عليها، كما يقوم بتقديم المشورة لما يحول إليهِ من مسائل من المرشد وخاصة في تحديد السياسات العامة للدولة، وأيضاً من مهامه في حالة موت المرشد أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء يختار مجمع تشخيص مصلحة النظام عضواً من مجلس القيادة الذي بدوره سيتولى مهام المرشد بشكل مؤقت حتى انتخاب مرشد جديد[2].

أما سياسة إيران الخارجية فطبقاً إلى المادة (152) من الدستور تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المتحاربة. أما المادة (153) فتنص بمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش والشؤون الأخرى للبلاد. أما المادة (154) فتعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في كل بقعة من بقاع العالم، مع تمسك الجمهورية الإسلامية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى بشكل كامل[3].

وهنالك جهات أخرى غير رسمية تلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي في إيران هي:

---

(1) نفس المرجع، ص183.

(2) انظر: الدستور الإيراني، المواد(111- 112).

(3) مجلة معلومات، (وثيقة) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد(76)، آذار (مارس)/2010، ص133.

رجال الدين(الحوزة الدينية): فإنها تساهم في المحافظة على المذهب الشيعي وتعمل على تخريج علماء الدين والمراجع ترجع إليهم عامة الناس من مقلديهم في الفتاوى، وهنالك تيارات من رجال الدين تشدد على مزج الدين بالسياسة ومؤمنين بنظرية ولاية الفقيه (مدرسة آية الله الخميني).

البازار: تلعب القوى الاقتصادية تاريخياً ممثلة في تجار البازار في إيران دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار، فالقوى الاقتصادية (التجار) تقوم بدور أساسي وفاعل في الحياة الاقتصادية كونه المركز التجاري والاقتصادي للمدن الإيرانية بما فيه من أعمال التجارة والحرف اليدوية والإقراض المالي وعمليات المضاربة والاستثمار وتجميع رؤوس الأموال وغيرها، مما يمنحها القدرة في التأثير في القرارين الاقتصادي والسياسي، كما يحظى التجار بمكانة مميزة داخل المجتمع الإيراني بسبب القوة الاقتصادية التي يملكونها، فهم الأقوى اجتماعياً بعد المؤسسة الدينية، وهناك علاقة وثيقة بين رجال الدين والبازار الإيراني لذا تحولت العلاقة بينهم من دينية إلى سياسة براغماتية.

وتميل سياسات الحكومة إلى ترجيح كفة تجار البازار في رسم سياسة الحكومة الاقتصادية، وخاصة الطبقة الوسطى من التجار ورجال الأعمال الذين لديهم دور بارز وهم غالباً ما يكون لهم تأثير لكونهم يملكون علاقات اجتماعية قوية مع رجال الدين الممسكين بالسلطة، بل إن رجال الدين يعيشون من هذه الطبقة لأن (الخُمس) سهم الإمام يدفع لهم، وأنهم يتحكمون بدفع المبالغ لمن يريدون من رجال الدين (المجتهد)، وهي أداة قوية للتحكم لأنهم يدفعون له فتكون الأموال أداة قوية ليتمكن من دفع رواتب طلبته، كما ساهم البازار في إنجاح الثورة عام 1979 وأطلق عليهم تسمية قاعدة الثورة[1].

إلا إن تزايد النفوذ السياسي للحرس الثوري الإيراني بسبب الدعم اللامحدود الذي تلقاه من المرشد الأعلى للثورة السيد الخامنئي سحب البساط من تحت أقدام التجار، مما أدى إلى تقليص نفوذهم وتأثيرهم.

الحرس الثوري(المؤسسة العسكرية للثورة الإسلامية الإيرانية): برز الحرس الثوري في الأيام الأولى للثورة في 1979/5/5 كتجمع قوي أيديولوجي عسكري مهمته حماية الثورة وتعزيز قبضتها على السلطة وتطبيق العدالة الثورية على أعداء النظام

---

(1) هاينس هالم، الشيعة، ترجمة:محمود كبيبو، دار الوراق للنشر، لندن، 2011، ص125- 126.

الإسلامي وإبعاد فلول نظام الشاه من أجهزة الدولة وملاحقتهم، ونشر مبادئ الثورة الإسلامية وأهدافها داخل المجتمع الإيراني. وكان الحرس الثوري مسؤولاً أمام "المجلس الثوري" وهو جهاز سري يضم أخلص أتباع آية الله الخميني، والمجلس حكم إيران من وراء الكواليس. في بداية تكوينه رأسه السيد علي خامنئي حتى انتخاب أول رئيس جمهورية أبو الحسن بني صدر، وأعتبر قائداً أعلى للقوات المسلحة. أما قادته فقد تميزوا بالنضال ضد الشاه في المنظمات والتشكيلات الأخرى، لكن بعد الثورة شكلوا الحرس الثوري، ويتميز بكونه منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما ومسلحة بالأيديولوجية الحماسية، بينما المؤسسة العسكرية يعمها الفوضى وعدم التنظيم بعد هروب عدد كبير من قادة الجيش المرتبطين بالشاه، وعملت الثورة على تطهير المؤسسة العسكرية من أعوان النظام السابق، فحاول حراس الثورة تكوين جيش لهم، ومزاحمة الجيش النظامي في معسكراتهِ وفرض نفوذهم في إدارة شؤون إيران العسكرية[1]. وقد ظهرت استقلالية الحرس من خلال دوره في صنع القرار السياسي داخل النظام، كما إن مشاركته في السياسة تشكل جزء من مهمته في الدفاع عن نقاء الثورة الإسلامية والحفاظ على التقاليد والأفكار التي رسخها زعيم الثورة الإسلامية آية الله الخميني، واستطاعوا تأسيس وزارة مستقلة للحرس الثوري في تشرين الثاني/1982، كان ذلك مؤشراً على ازدياد التعقيد التنظيمي للحرس الثوري، كما استطاع التمثيل في مجلس الوزراء والبرلمان عن طريق أعضاء الحرس السابقين وحلفائه الذين أصبحوا وزراء وصار لهم نفوذهم القوي داخل الحكومة وإمكانيتهم في معارضة أي قرار، وبهذا تعيين على خصومه في مناصب عليا أن يحسبوا له الحساب. وهذا دليل على الاعتراف بالحرس كمركز نفوذ قوي لا يمكن تهميشه من الناحية السياسية، بحيث لا يوجد في إيران مكان يخلو من الحرس الثوري الإيراني[2].

كما يمكن وصف النظام السياسي الإيراني بنظام حيوي لوجود الانتخابات التشريعية والرئاسية، وان الانتخابات التي جرت في 2009/6/12 تعد السادسة بعد وفاة آية الله الخميني عام 1989 دليل على حيوية النظام السياسي الإيراني على الرغم مما جرى بعد

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995، ص153.

(2) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، سلسلة دراسات مترجمة(3)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص145.

الانتخابات عام 2009 من مظاهرات واحتجاجات على فوز محمود احمدي نجاد، والتي استغلها أعداء النظام السياسي ليشككوا في الانتخابات ونتائجها للنيل من حيوية النظام السياسي وإضعافه أمام العالم ليس إلا.

المبحث الثاني

النظام السياسي السعودي

إن المملكة العربية السعودية كدولة حديثة امتازت ببعض الخصائص والمميزات، أهمها أنها لم تُبنَ على أنقاض دولة كانت محتلة وخاضعة لسيطرة الاستعمار الغربي، وبالتالي يسلبها مقومات السيادة وتظل تعاني من تبعات الاستعمار كما هو الحال في الكثير من الأقطار العربية وغير العربية(1).

رغم نشأة الدولة السعودية الحديثة وتوحدها عام 1932 لكنها تظل دولة غير منسجمة على صعيد تكوين الهوية الوطنية السعودية، كحال باقي دول عالمنا العربي بل والعالم الثالث، حتى أنها لم تستطع تكوين هوية خليجية، فالهويتين الوطنية والخليجية يفترض أن يتنافسا لكن الولاء في هذه الدول يأتي للعائلة وللقبيلة وللمناطقية(2).

برزت تحديات جديدة أفرزتها التحولات القهرية التي شهدتها الدولة على مستويات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فأنجب نظام سياسي ملكي ولد من رحم التحالفات الدينية والقبلية. وبعد قيام الدولة السعودية بدأ التشدد الديني يأخذ شكلاً جديداً، فبعد أن كان موجهاً إلى الخارج أصبح مطلوباً وضرورياً في الداخل لترسيخ أسس السلطة السعودية، وبقيَ هذا التحالف مطبوعاً على الدولة السعودية المعاصرة ومؤسساتها(3).

وفي الحديث عن النظام السياسي السعودي الذي يعد انعكاساً للمجتمع السعودي المتجانس من حيث اللغة والدين والذي يتصف بالقبلية والروابط العائلية المتينة، فهو نظام ملكي وراثي مطلق وتنتقل السلطة بين أبناء الملك عبد العزيز آل سعود وراثياً، ويتصف

---

(1) محمد بن ضيتان، السعودية السياسي والقبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص99.

(2) مي يماني، هويات متغيرة: تحدي جيل الجديد في السعودية، ترجمة: إبراهيم درويش، ط2، دار رياض الريس للنشر، بيروت، 2010، ص70- 71.

(3) تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرار، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص59.

أيضاً بأنه مغلق سياسياً، وذلك لأن الأحزاب السياسية محظورة داخل السعودية فلا يوجد حركات معارضة في الداخل. وهي مملكة إسلامية محافظة، ولا يوجد دستور مكتوب، والملك صاحب السلطة العليا يجمع بين السلطات الدينية والسياسية والتشريعية والتنفيذية يستمد سلطته من ولاء عائلته "آل سعود" الكبيرة والمتماسكة، وكذلك من ولاء فئة متنفذة من علماء الدين، والتأييد القبلي متمثل في ولاء شيوخ القبائل الأقوياء في أنحاء البلاد آل محمد بن عبد الوهاب وآل السديري وآل تويجري وآل إبراهيم والاستعانة بهم في تشكيلات الدولة وإدارتها[1].

مصطلح "مَلِك" غير مرغوب به وهو مصطلح سلبي لأنه يطلق على الله (ﷻ) وحده، وقد استخدمه الحكام غير المسلمين، وهو دال على العصور الأولى للإسلام، فعمل رجال الدين على تغيير تلك الصورة لحيازة الشرعية في العالم الإسلامي، ولأجل ذلك استخدم مصطلح "خادم الحرمين الشريفين" ليطلق على مَلِك المملكة العربية السعودية بما يحويه من تواضع وتقرب إلى الناس[2].

ويستند الحكم في المملكة على الشريعة الإسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن الكريم والسنة النبوية (الحديث) ثم آراء الفقهاء (الإجماع والقياس). والقرآن هو دستور البلاد وهو الدليل المرشد في الأحكام القانونية والتشريعية[3].

ففي بدء تكوّين الدولة اتفق الأمير ابن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب على أن تكون القيادة الزمنية بيد آل سعود ومن بعده أبناءه والقيادة الدينية بيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولرغبة ابن سعود في الاستفراد بالقيادة استخدم الحركة الوهابية ونشرها في نجد والحجاز وسائر الجزيرة العربية بكل الوسائل المتاحة والممكنة لأجل أن يتشرب ويتلقى البدو أدق تعاليم الوهابية المشبعة بالولاء والحب الخالص والكامل لآل سعود، فكان علماء

---

(1) حسن أبو طالب، من يحكم السعودية: دراسة في بناء السلطة السياسية بالمملكة، دار سينا للنشر، القاهر، 1990، ص26.

(2) برنار لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: د.إبراهيم شتا، دار قرطبة للنشر، القاهرة، 1993، ص149.

(3) جين ساسون، أميرات العرش السعودي:القصة الكاملة لحياة الأميرات في القصور الملكية، ترجمة: أياد احمد، دار الحرية للنشر، دمشق، 2000، ص248.

الدين الوهابية يغرسون أفكاراً مدهشة في عقول الناس عن الإمام ابن سعود الذي سيصبح في المستقبل أباً للشعب وقائداً روحياً وشيخاً في وقت واحد[1].

فالحركة الوهابية هي حركة سلفية محض أي إرجاع الإسلام إلى (القرآن الكريم والسنة الشريفة والسلف الصالح) وعلى هذه الركائز عملت على الاجتهاد من داخل المنظومة الفقهية للإسلام السني أساساً، كما أنها حركة سياسية كانت تهدف في بداية تشكيلها إلى سلخ البلاد الإسلامية العربية عن الخلافة العثمانية وإقامة دولة مستقلة واتخذت الدين وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية[2].

تنّبه آل سعود في مرحلة مبكرة من توليهم السلطة إلى المفعول القوي للعامل الديني في السياسة، إذ إن انتحال صفة دينية للدولة يمنحها حقاً شرعياً مزعوماً باحتكار كل مصادر القوة والثروة، فيصبح النفط والحرمان الشريفان والأرض بكل معادنها وثروتها وكذلك الجيش وأجهزة الدولة ممتلكات خاصة يتصرف بها الملك والأمراء كيفما شاءوا[3].

بعد نشوب حرب الخليج الثانية عام 1990 أيقنت شعوب دول الخليج ضعف سلطة الأنظمة الحاكمة في الدفاع عن بلدانهم، وأن الوقت قد حان للمشاركة السياسية الفعالة، وأن هذه الدعوات كانت لا تهدف إلى تغير الأنظمة بقدر ما تهدف إلى أصلاح الأوضاع القائمة وتحسين أساليب الإدارة والحكم وتمكين المواطنين بأن يكون لهم دور فعّال في صنع القرار ومن أجل الخروج من حالة الركود السياسي.

ورداً على هذه الدعوات أصدر الملك فهد في 1992/3/2 ثلاث أوامر ملكية تضمن الأول القانون الأساسي "النظام الأساسي" وهو بمثابة دستور للبلاد الذي يبيّن واجبات الحكومة ومسؤولياتها، والثاني نظام مجلس الشورى، والثالث نظام المناطق. وقد بقيت المملكة منذ تأسيسها إلى هذا التاريخ دون أي قانون ينظم العلاقة فيها وكانت الأغلبية الساحقة من مواد النظام الأساسي والذي لم يبدأ العمل به حتى عام 1993، الذي تهيمن عليه المضامين الدينية والالتزام بالشريعة الإسلامية، وجاء في المادة الأولى منه على إن

(1) مجموعة من المؤلفين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، دار الوراق للنشر، لندن، 2008، ص207- 216.

(2) محمد بن ضيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوين الكيان السعودي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص31.

(3) فؤاد إبراهيم، السعودية أزمة هوية الكيان، دار الملتقى، لندن، بلا ت، ص26- 27.

المملكة دولة عربية إسلامية وان دينها الإسلام ودستورها القرآن كتاب الله (ﷻ) وسنة رسوله (ص)[1].

تتمتع الأسرة الحاكمة بسلطة مطلقة في الحكم وتهيمن على جميع سلطات الدولة كما تسيطر على القرار السياسي الداخلي والخارجي وجميع أجهزة الدولة المتعددة الرسمية منها وغير الرسمية، وتتكون الأجهزة الرسمية من أربع فئات هي:

الفئة الأولى: يختص بها الملك وولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وعلى هذا المستوى يتم وضع الخطط العامة ورسم الإطار النهائي لسياسة المملكة السعودية تجاه القضايا المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية[2].

فالملك يتولى العرش مدى الحياة، كما أنه يسمو فوق السلطات، فبذلك يتحقق الثبات والاستقرار، والملك يوصف إماماً للمسلمين في البلاد ويؤكد دوماً تمسكه بأصول الإسلام، الأمر الذي يتطلب منه التشاور مع علماء الدين والإقرار بأن لهم كلمة مسموعة[3]. ويقوم الملك بإصدار المراسيم الملكية ويطلب من الفقهاء في المملكة إصدار الفتاوى وإبداء الرأي في مشروعية كافة المراسيم والأنظمة والقرارات الحكومية من الناحية الإسلامية[4].

تنحصر السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الملك ومجلس الوزراء، وكل الوزراء والهيئات الحكومية مسؤولون أمام الملك الذي يسمى رسمياً باسم "خادم الحرمين الشريفين". ويحق لرئيس الوزراء أن يطلب من الملك إعفاء أي من أعضاء الحكومة من منصبه، كما تعني استقالة رئيس الوزراء استقالة الحكومة بكاملها. ويتحمل رئيس الوزراء مسؤولية السياسة العامة للدولة، وقد حدد مرسوم ملكي تركيبة مجلس الوزراء ووظائفه الذي يقضي بأن تضم رئيساً للوزراء ونائباً له يعينهما الملك، والوزراء يعينون وفقاً لتوصية رئيس الحكومة، كما يمكن أن يضم المجلس في عضويته وزراء بلا وزارة

---

(1) مجموعة من المؤلفين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا راهنة وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2007، ص18.

(2) حسن أبو طالب، من يحكم السعودية: دراسة في بناء السلطة السياسية بالملكة، مرجع سابق، ص26.

(3) فاسليف، تاريخ العربية السعودية، مرجع سابق، ص573.

(4) سعيد بأديب، العلاقات السعودية – الإيرانية 1932– 1983، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، لندن، 1994، ص40.

ومستشارين للملك. وقد احتفظت أسرة آل سعود بخمس وزارات هي الداخلية والدفاع والحرس الوطني والمالية والخارجية وهي وزارات أساسية في المملكة[1].

ويكون للملك دور بارز في رسم السياسة الخارجية وتمتين العلاقات مع الدول الأخرى وذلك بفضل الاتصالات الشخصية والزيارات التي يقوم بها الملك مع رؤساء الدول التي تترك الأثر البارز في توطيد علاقات المملكة الخارجية[2].

الفئة الثانية: هم مجلس الوزراء الذي أسسه الملك عبد العزيز لأول مرة عام 1953 وبذلك أحدث تطوراً في البنية الأساسية للنظام السياسي السعودي، ومجلس الوزراء يكون برئاسة الملك نفسه وله الحق في اختيار العناصر المناسبة للمجلس والوزراء يديرون الوزارة وهم مسؤولون أمام الملك عن إدارة وزاراتهم ويعينهم ويعفيهم بأمر ملكي وللملك حق حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه، وعند الحديث عن السلطة السياسية أو السلطة التنفيذية نقصد بها سلطة العائلة الحاكمة، ويعد الملك هو المحور الأساسي للسلطة السياسية والتنفيذية للبلاد[3]، أما بخصوص السياسة الخارجية للمملكة، فيناقش مجلس الوزراء سياسة ومواقف المملكة الخارجية تجاه القضايا التي يعرضها وزير الخارجية كما يعرض الأخير النتائج التي توصل إليها[4].

الفئة الثالثة: ممثلة بالسلطة التشريعية وبدورها متمثلة بمجلس الشورى، وأوردت المادة الثامنة من النظام الأساسي على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى وفق الشريعة الإسلامية، يعين الملك أعضاءه وعددهم (90) شخص ولمدة (4) سنوات، ولا يتمتع هذا المجلس بأي سلطة تشريعية كما هو متعارف عليه بل يقتصر دوره على الناحية الاستشارية للملك أي إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، أما قراراته فهي غير ملزمة[5].

---

(1) نفس المرجع، ص579– 583.

(2) السيد احمد حسن احمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار الهلال، بيروت، 2008، ص141.

(2) أنور عبد الله، العلماء والعرش: ثنائية السلطة في السعودية، مكتبة الشرق، باريس، 2004، ص406.

(4) نفس المرجع، ص52.

(5) صالح المانع، البعد الأيدلوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص223.

الفئة الرابعة: السلطة القضائية وتنص المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي إذ تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفق ما دلَّ عليه كتاب الله (ﷻ) والسنة النبوية الشريفة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة وقرارات على أن لا تتعارض مع الكتاب والسنة، ونصت المادة الخمسين على أن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية(1).

كما توجد فئة أخرى يتعلق أمرهم بالجانب العقائدي وهم أهل الحل والعقد "رجال الدين" هؤلاء لهم دور بارز من خلال قوة التيار السلفي الوهابي على المستويين الاجتماعي والسياسي منذ تشكيل الدولة، للتحالف الذي عقد بين الشيخ والأمير، وبقي هذا التحالف إلى اليوم، حيث أن لديهم صلة وثيقة مع الملك ومن هنا جاء دورهم البارز في عملية صنع القرار السياسي في المملكة، ففيهم الكثيرون أعضاء بمجلس الشورى كما أنهم يرأسون لبعض الوزارات والهيئات السياسية مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(2).

ويظل دور رجال الدين في السعودية قوياً، لأنهم يملكون أهم مصادر شرعية النظام في الحكم، لذلك فان النظام يحرص على إلا يتجاوز حداً معيناً في إغضاب أو إثارة رجال المؤسسة الدينية، ولا يعمل بأي تغير لا يرضيهم كما أن المؤسسة الدينية التقليدية تقف إلى جانب النظام في مواجهة دعوات الإصلاح من ديمقراطية وحكم نيابي(3).

وإرضاءاً لرجال الدين أنشأ جهاز "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وأوكل إليهم عمل الشرطة الدينية وشرطة الآداب وإرغام الناس على الالتزام الديني وفق الطريقة الوهابية، وكان بداية إنشاء هذا الجهاز وفق مرسوم ملكي عام 1930 ونشر فروعه في المدن والقرى والأرياف، كما أنهم عملوا على خدمة أهداف الدعوة الوهابية ونشر التعاليم الوهابية في كل أرجاء المملكة وتثبيت دعائم السلطة في المملكة السعودية، وفي يونيو 2009 دافع وزير الداخلية الأمير "نايف" عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(1) عصام نعمة إسماعيل، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص198- 199.

(2) بهجت القرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، ترجمة: د.جابر عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة' القاهرة، 1994، ص457.

(3) جوزيف أ.كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، دار الساقي للنشر، بيروت، 2002، ص128.

عن الدعوة الوهابية والعمل على التشدد الديني، وتوعـد الـصحفيين الـذين يوجهـون انتقـادات إلى هذا الجهاز بعقوبات صارمة بسبب مقالات كتبت تنقد الهيئات الدينية[1].

ويحتفظ الإسلام السياسي (المذهب الوهـابي) فـي المملكـة العربيـة الـسعودية كمـضاد تقليدي لكل ظاهرة تتضمن نوعاً من التحديث والعـصرنه لمؤسـسات الدولـة، إذ لا توجـد أي ديمقراطية تذكر، وأن الانتخابات الوحيدة في المملكـة لـم تتجـاوز دائـرة البلـديات[2]، وفـي هذا الصدد يقول الشيخ صـالح آل الـشيخ وزيـر العـدل الـسعودي "إن الدسـتور والبرلمـان والديمقراطية ليست من الإسلام، وان هذه الأفكار لا تتماشى مـع الإسـلام والحكـم فـي الـدين لله (ﷻ) وليس للناس وما على الرسـول إلا الـبلاغ". وفـي هـذا الـصدد أرغمـت الـسلطة الحاكمة في السعودية على دراسة إمكانيـة تحقيـق الإصـلاح بـشكل يحـافظ علـى تركيبـة المملكة من دون أن يثير حفيظة رجال الدين[3].

"إن الكثير من النخبة الحاكمة في المملكة ليسوا ملتزمين تماماً بتعـاليم الـشيخ محمـد بـن عبد الوهاب، وان الكثير منهم يميل إلى الفلـسفة الليبراليـة والحداثـة والمـذهب الوهـابي هـو وسيلة لتسيير وحمايـة القاعـدة الاجتماعيـة للنظـام الـسياسي، وزعمـاء المـذهب الـسلفي الوهابي حلفاء طبيعيون للدولة"[4].

وان مشكلة الخلافة فـي الحكـم تختفـي وتظهـر بـين الحـين والآخـر داخـل الأسـرة الحاكمة، وان الدول الغربية قلقة علـى مـا أسـمته المملكـة الـشائخة ويتركـز قلقهـا علـى الصراع بين المعمرين والشباب الأمراء في المملكة من الجيـل الثالـث الـذين يطمحـون فـي الإمساك بالسلطة، وفي عام 2005 أعلن عن وفـاة الملـك "فهـد" الـذي حكـم المملكـة طيلـة (32) عاماً، وبعد وفاته مباشرةً تولى ولـي العهـد عبـد الله المملكـة وهـو مـن "الـسديريين" السبعة وهم مجموعة الأخوة وأصـحاب النفـوذ للملـك الراحـل فهـد هـم (سـلطان ونـايف وسلمان وتركي وعبد الرحمن واحمد) وأعلن عن تشكيل مجلس للبيعـة لإنهـاء النـزاع داخـل

(1) فؤاد إبراهيم، العقيدة والسياسة: الوهابية وآل سعود مثالاً، دار الميزان، بيروت، 2012، ص126- 127.

(2) يوسف خليفة اليوسف، عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(351)، أيار(مايو)2008/5، ص74.

(3) عاطف لافي مرزوك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق: دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة، المركز العراقي للبحوث والدراسات، نجف، 2009، ص54- 55.

(4) توفيق السيف، العوامل المؤثرة في العلاقة بين الشيعة والحكومة السعودية، مجلة مسارات، بغداد، عدد(15)، السنة السادسة2011، ص46.

الأسرة، لان الوفاء للبيعة مرتبط بالعقيدة والإيمان لدى القبائل العربية، ويتألف هذا المجلس من هيئة العائلة الحاكمة (أبناء الملك عبد العزيز آل سعود) الأمراء الملكيين لاختيار ولياً للعهد ويبايع بعد ذلك لأجل الموافقة عليه في الفترات اللاحقة لولايته، وأن اختيار ولي العهد لا يستند إلى السن كلياً بل على النسب الأقرب(1).

بعد تولي الملك عبد الله الحكم في السعودية قدم نفسه بأنه رائد للسلام والحوار والانفتاح والتعايش بين الأديان والمذاهب في حين الأمير نايف الذي كان وزيراً للداخلية الذي أصبح ولياً للعهد بعد وفاة الأمير سلطان، فقدم صورة متناقضة تماماً من خلال تحالفه مع التيار الوهابي المتشدد الذي يطلق بيانات التكفير ضد المخالفين للعقيدة الوهابية المذهب الرسمي للدولة وإصدار فتاوى القتل ضد من يعتبرونهم منحرفين أو خارجين عن الملة(2).

من المؤكد أن التحالف بين السلطتين الدينية والقبلية يجعل الاستجابة ضعيفة للإصلاح بشكل عام، ويكون الأمر اشد بالنسبة إلى المطالب الشيعية، حيث ينظر إليهم التيار الوهابي النافذ في السلطة والمجتمع على أنهم مشركون غير مسلمين.

وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً قوية على النظم الحاكمة العربية وخاصّةً المملكة العربية السعودية، من أجل المزيد من الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وتوسيع مجال المشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي(3).

فالملك عبد الله من دعاة الإصلاح التدريجي والمتسارع نسبياً، فقد حاول إحداث إصلاحات داخل المملكة ولكنها بحاجة إلى إجماع كي يكتب لها النجاح. فكان من بين هذه الإصلاحات قانون الخلافة الجديد وهيئة البيعة المستحدثة، وقانون الخلافة الجديد يبين بوضوح من هو المؤهل للحكم للاختيار بالمستقبل فلعله يكون محفزاً لأولئك المرشحين للتصرف بشكل بناء لكي يتم اختيارهم(4).

---

(1) صحيفة البينة الجديدة العراقية، عدد (1406)، في 2011/10/30.

(2) فؤاد إبراهيم، العقيدة والسياسة: الوهابية وآل سعود مثالاً، مرجع سابق، ص229.

(3) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 26، عدد(299)، الكانون الثاني(يناير)2004.

(4) ريتشارد ن. هاس و مارتين انديك وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية الشؤون للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص248.

وعن طريق مجلس البيعة تم اختيار الأمير"سلطان بن عبد العزيز" ولياً للعهد ثم وافاه الأجل فاختير الأمير "نايف بن عبد العزيز" الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، وكان من المتشددين واتسم بدفاعه عن لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(الشرطة الدينية)، كما اتصف بمعارضته لمجلس الشورى، كما كان من المدافعين عن إعادة تأهيل السعوديين المتهمين بالإرهاب ودمجهم بالمجتمع السعودي. وبعد أقل من عام من توليه ولاية العهد أذيع بيان صادر من القصر الملكي يعلن وفاة الأمير نايف بن عبد العزيز أثناء رحلته العلاجية في سويسرا عن عمر يناهز (79) عاماً[1].

وبعد وفاة الأمير نايف عيَن الملك عبد الله بأمر ملكي الأمير "سلمان" ولياً للعهد وهو أخوه غير الشقيق الذي يشغل منصب وزير الدفاع.

وبناء على ما تم عرضه في ما يتعلق بالنظام السياسي لكل من السعودية وإيران يمكن ملاحظة نقاط التشابه والاختلاف بين النظامين وهي كالتالي:

– أهم نقاط التشابه هو التماثل بين إيران والسعودية، إذ كلا النظامين يمثلان نموذجاً معيناً للدولة الإسلامية ويتخذان من الدين أساساً لشرعيتها، فيشتركان في تمسكهما بالقيم الإسلامية العامة في كون الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للدولة في الحكم، ولرجال الدين دور بارز في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع وتوجيهه.

– كما نلاحظ تمركز السلطات بكافة أشكالها التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد شخص واحد ولا سلطة تعلو عليه، فمن الجانب الإيراني تتمركز بيد المرشد (القائد) وهو منصب ديني سياسي لا وجود له إلا في إيران. أما في السعودية فتتمركز السلطات بيد (الملك) خادم الحرمين الشريفين.

أما أهم نقاط الاختلاف فتتركز في طبيعة المجتمع حيث يتصف المجتمع السعودي بالتجانس من حيث اللغة والدين والعادات القبلية، أما المجتمع الإيراني فهو غير متجانس على الإطلاق إذ يتكون المجتمع الإيراني من قوميات مختلفة في الأعراق واللغة والدين منها الفارسية والعربية والكردية والأذرية[2]، كما تتعدد الأديان في إيران منها الإسلامية والمسيحية واليهودية وغيرها.

---

(1) قناة بي بي سي بالعربية، في 2012/6/16.

(2) محمد هاشم الربيعي، التنافس الإيراني – السعودي على الخليج العربي: دراسة تاريخية سياسية 1922–1988، دار البصائر للنشر، بيروت، 2012، ص34– 35.

– أما الاختلاف الثاني فهو المذهب الديني الذي تتخذه كل من الدولتين كمذهب رسمي للبلاد، فإيران تتخذ المذهب الجعفري الأثني عشري كمذهب رسمي للبلاد. أما السعودية فتتخذ المذهب السني الحنبلي كمذهب رسمي للبلاد.

وعليه نلاحظ أن النظام السياسي للدولتين له الأثر الواضح على تحديد نمط العلاقة بينهم.

المبحث الثالث

سياسة إيران الإقليمية

تعد إيران قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط بفضل استثمارها لعدة عوامل منها مساحتها الجغرافية الواسعة وموقعها الجيو- استراتيجي وكثافتها السكانية وقدراتها الاقتصادية المتمثلة بمواردها الطبيعية وقوتها العسكرية الدفاعية وارثها الحضاري الذي لا يمكن إغفاله في خدمة سياستها الخارجية، ونجحت خلال مراحل مختلفة أن تمارس أدواراً في صياغة الترتيبات الأمنية من خلال إتباع سياسة دولية وإقليمية فعالة واستخدام تلك الأدوات لتحقيق ذلك.

من الصعب فهم السياسات الإيرانية الراهنة من دون الرجوع إلى الجذور والمبادئ الأيديولوجية التي نشأت عليها الثورة الإسلامية في إيران، حيث أن المبادئ العامة التي ارتكزت عليها الثورة ومن ثم الدولة في إيران هي: الإسلام والتشيع والثورية والثقافة الوطنية والمكانة الإقليمية والدولية والحاجات الطبيعية لإيران كجزء من المجتمع الدولي. كما أن لسياسة إيران الخارجية أهدافاً تسعى لتحقيقها على الصعيدين المحلي والدولي هي: تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية وكسب الاحترام على صعيد العلاقات الدولية ونشر القيم الإسلامية والثقافة الوطنية(1).

وإن التشدد مع الولايات المتحدة يشكل أحد ركائز النظام السياسي الأيديولوجي والذي يجد نفسه في هذا الصراع بوصفه رمزاً صلباً للصمود بوجه القوى الغربية ولا يمكن الخضوع لمطالبهم، وهذا التشدد ساهم أيضاً في توحيد الصف الداخلي بوجه العدو،

---

(1) مجموعة من المؤلفين، العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2001، ص532.

فضلاً عن دور إيران الإقليمي والفاعل فجعل من هــذا التــشدد وعــدم المرونـــة صــفة مميــزة للنظام السياسي الإيراني[1].

وقد تبنت إيران إســتراتيجية تقــوم سياســتها الخارجيــة علــى تعزيــز قــدرات إيــران العسكرية وتوسيع إطار هيمنتها السياسية والثقافية في المجــالين الإقليمــي والــدولي باعتبارهــا حاضنة لأيديولوجيا الإسلام الشيعي، ويؤكد المحللون الــسياسيون أن سياســة إيــران الإقليميــة نابعة مــن تــصوراتها لأمنهــا القــومي ولــصيانة كيــان الدولــة مــن التهديــدات الداخليــة والخارجية، لذا فإن جوهر سياستها الإقليمية والدولية تستند إلى الأمــن[2]، ومــا دامــت إيــران تعتبر الولايات المتحدة خصماً وتنظر إليها بشك وعدم الثقــة والاحتكــاك غيــر المباشــر هــي الصفة الغالبة على سياسة إيران وانعكاســها علــى المنطقــة، ومــن أجــل تحقيــق الاســتدامة للسياسة في الداخل اعتمدت على الدبلوماسية تــارة والاحتــواء والاســتمالة تــارة أخــرى فــي التعامل مع التهديدات الخارجية، كما تعتمد على نفسها في مجال أمنهــا القــومي والبقــاء علــى مسافة بعيدة تفصلها عــن الولايــات المتحــدة، كمــا اتــسمت الــسياسة الخارجيــة الإيرانيــة بتداخلها مع سياستها الأمنية، واتصفت بتداخل المفاهيم بــين الــدفاع والأمــن والــسياسة، ممــا اضطر القادة السياسيون إلى وضع الحرس الثوري الإيرانــي فــي خدمــة الــسياسة الخارجيــة وتحقيق أهدافها التي رسمتها مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانيــة وخاصــة فــي مجــال تــصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين.

إن إيران تتبع سياسات نشطة تتحرك في الداخل وفــي الخــارج وفــي محيطهــا الإقليمــي إدراكاً منها للمعطيــات الجديــدة الحاصــلة فــي المنطقــة، فــرغم الالتــزام النظــري بدولــة إسلامية، إلا أنه تم إخضاع الاعتبارات الإســلامية لمنطــق المــصلحة العليــا للدولــة، متبعــة سياسة خارجية تتصف أحيانــاً بالبراغماتيــة بحيــث تعلــو علــى الأيديولوجيــة منطلقــة مــن مصالحها القومية الواضحة كباقي الدول[3].

---

(1) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2012 سلسلة جامعية، بغداد 2012، ص353.

(2) ممدوح أنيس فتحي، إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية ولإستراتيجية، القاهرة، عدد(130)، تشرين الأول 1997، ص103- 140.

(3) أيرا م. لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، ترجمة: فاضل جتكر، ج2، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص800.

فسياسة إيران الخارجية تعطي أولوية لثلاثة ميادين تعمل بها على الصعيد الإقليمي، هي منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز واسيا الوسطى. أما على الصعيد الدولي فتحاول إيران استثمار الظروف الدولية الجديدة في إظهارها بصورة حسنة أمام الرأي العام العالمي، إلا أن العقبة الكبيرة التي تقف أمام طموحات إيران هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تطويقها وعزلها واحتواءها ودفع حلفائها من الغربيين من إتباع خطى واشنطن في التعامل معها[1].

إن الدور الإيراني في منطقة الخليج بارز وضخم ولا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته، والساسة في إيران يعتبرون الخليج بحيرة إيرانية بحتة سميت مجازاً الخليج العربي كما تعتبر أن العرب استبدل كلمة (فارسي) بكلمة (عربي) رفعاً لمعنوياتهم، وتعتبر إيران نفسها الدولة الوحيدة التي ترتب أمن الخليج، كما تعد نفسها الحامية للشيعة[2].

هنالك عدة أسس تقوم عليها سياسة إيران الإقليمية هي:

- المصلحة القومية الإيرانية: تستثمر إيران كل مقومات القوة واستخدامها كأدوات في الحفاظ على مصالحها القومية وتسيرها بما يخدمها.
- المواءمة بين الجيو-إستراتيجية والايديولو-إستراتيجية: استخدام المذهب الشيعي كايديولوجيا للدولة وأداة في توثيق علاقاتها مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران بما يتناسب مع مصالحها الإقليمية، وكما تستخدم الإسلام بشكل عام في علاقاتها الدولية كلما سنحت الفرصة لذلك[3].
- العداء للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها كقوة استكبار عالمية ونعتها بالشيطان، وعداؤها أيضا للكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي المقدسة.

---

(1) مهدي شحاتة وجواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مركز دراسات العربي- الأوربي، باريس، 1999، ص103.

(2) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي 1968- 1971، ط3، دار رياض الريس، بيروت، 2004، ص321- 323.

(3) ناصر مظاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، ترجمة: منير المسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني قسم الشؤون الدولية، طهران، 2006، ص297-298.

- السيطرة على المعابر المائية في الخليج ويتمثل (بمضيق هرمز) الاستراتيجي والتأثير على أسواق النفط العالمية من خلال التهديد بإغلاقه.

كما هناك عوامل تتوقف عليها سياسة إيران الإقليمية أهمها:

- السياسة الداخلية للجمهورية وتأثير رئيس الجمهورية فيها.
- والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج وحماية أمن إيران.
- ينبغي تحديد المناطق الجغرافية التي تسبب مشاكل لإيران يمكن أن يستغلها أعداؤها.
- الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 وانسحاب القوات العسكرية الأمريكية منه تطلب العمل على استثماره من التأثير في الوضع الداخلي في العراق من أجل وجود حكومة في العراق غير معادية لإيران.

كما أن الخطاب الإيراني الديني له تأثير واضح دولياً وإقليمياً لسببين، الأول أن الخطاب الإعلامي السياسي لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران هو في الواقع خطاب ديني وهو احد وجوه خطاب السلطة وليس خطاب معارضة كما هو الحال في الكثير من دول المنطقة، أما السبب الثاني فيعود لخصوصية الخطاب الديني الإيراني فهو شيعي ثوري مؤثر ينتقد الاستعمار والامبريالية والاحتلال المتمثل بأمريكا والكيان الإسرائيلي، مقارنة بالخطاب الديني الإسلامي السني المنتشر في الكثير من الدول في الشرق والغرب، لذلك يتميز الخطاب الديني الإيراني بأنه خطاب متطور ومتحرك على الرغم من وجوده في السلطة، فهو خطاب فعال يحمل في طياته مقومات للاستمرار الديناميكي الذي يشحذ الهمم ويحرك العواطف[1].

فقبل عام 2001 كانت إيران مطوقة بأنظمة سنية معادية لها هي محور طالبان في أفغانستان وباكستان والسعودية والعراق. وتعد إيران المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، فرحب الإيرانيون بقلب أو تهديم الجدار السني حولها، فتمكنت قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من إزاحة خصمين مزعجين مجاورين لها، أولهما نظام طالبان في أفغانستان عام 2001، ثم نظام صدام حسين في العراق عام 2003، إلا أن القوات الأمريكية عجزت من ضبط الوضع الأمني

(1) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، ط3، دار الشروق للنشر، بيروت، 2008، ص273-274.

وإحلال الاستقرار بهما مما حرر إيران وفسح المجال أمام تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة كقوة إقليمية. ويرون إن الانبعاث الشيعي في المنطقة هو الوسيلة الوحيدة لعدم عودة تلك الأنظمة المعادية لها. وأن الهدف الرئيسي لاستخدام إيران للبرنامج النووي هو من أجل حماية إيران من جهة، وجعلها قوة إقليمية فاعلة في المنطقة من جهة أخرى(1).

إن التغير الذي طرأ على البيئة الإقليمية بعد عام 2003 من قبل قوة خارج المنطقة متمثلة بالولايات المتحدة هذا يعني تغير في سياسة إيران الخارجية من أجل مواجهة التغير الذي حدث، ولذلك تمحورت رؤية إيران للترتيبات اللاحقة في المنطقة في أمرين: الأول يكون الأمن في الخليج من مسؤولية الدول المتشاطئة في الخليج، وإن تشكيل نظام إقليمي أمني لابد أن تكون إيران طرفاً أساسياً فيه. والأمر الثاني هو ضرورة إبعاد القوى الأجنبية عن الترتيبات الأمنية في الخليج(2).

واتبعت إيران في عهد حكومة الإصلاحيين فترة الرئيس خاتمي سياسة واقعية كان من ابرز صفاتها الانفتاح على الخارج والتودد والحذر من الغرب لكسر طوق العزلة الذي فرض عليها، كما حاول الخروج من دائرة التشدد الإسلامي، فيما اعتمدت سياسة إيران في ظل تيار المحافظين برئاسة القيادات المتشددة وهم المتمسكون بنهج آية الله الخميني وتوجهاته والتمسك بولاية الفقيه وهم من دعاة عدم الفصل بين الدين والسياسة ورفض أساليب الحياة الغربية وعدم إقامة علاقات مع الغرب والولايات المتحدة التي ينعتها بالشيطان الأكبر والاستكبار العالمي، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عمليات التغيير والإصلاح هي انقلاب على أفكار الثورة، واعتمادهم الخطاب السياسي المتشدد الذي يركز على مجموعة من الشعارات التي شكلت ثوابت السياسة منها والتي انعكست على مسار ثوابت السياسة الخارجية التي لم تتغير مع تعاقب رؤساء الجمهورية فيها(3).

ويلاحظ من الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2005 ووصول محمود احمدي نجاد إلى سدة الرئاسة تأكيد على أن الأيديولوجية الإسلامية التي أسس لها آية الله الخميني كمصدر أساسي للحياة الاجتماعية والسياسية لا تزال حية في إيران.

---

(1) ولي نصر، الانبعاث الشيعي كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم، ترجمة: مختار الأسدي، دار الكتب العراقية، بيروت، 2011، ص336.

(2) رائد صالح علي، سياسة إيران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينيات وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص184.

(3) نفس مرجع، ص99- 100.

لدى إيران رؤية إستراتيجية في مواجهة المد الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط وتسعى إيران أن يكون لها دور فاعل لعرقلة عمل الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها، وقد استخدمت أدوات لذلك منها دعم الجماعات الإسلامية المعادية للهيمنة الغربية بغض النظر عن مذهبها شيعية كانت أم سنية، ودعمها لحركة حماس الفلسطينية دليل على ذلك، كما تحاول إيران أن تشكل تحالفاً شيعياً إقليمياً كبيراً مقابل تحالف الدول السنية المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي عام 2003 أثناء الاجتياح الأمريكي للعراق استخدمت إيران سياسة جديدة يمكن تسميتها "بالحياد الايجابي" فهي لم تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا ضدها، كما أنها لم تعمل على إعاقة أو تسهيل مهمة القوات الأمريكية وبالتالي أخذت إيران تعمل على حماية مصالحها وأمنها بعد الإطاحة بنظام صدام حسين ووصول القوات الأمريكية على حدودها، وحاولت إيران أن تقف بوجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عموماً وفي العراق خصوصاً بإقامة نظام حكم جديد في جوارها وأن يكون غير معادٍ لها، ولهذا حرصت على أن لا تدع الولايات المتحدة تنفرد بتشكيل حكومة وعملت أن تكون صديقة لها[2].

من الملاحظ أن إيران تبدو في عيون محيطها العربي مفاوضاً مراوغاً نجح في الوقوف موقف الند مع الغرب بقيادة أمريكا. وهناك من يعتبرها أنها نجحت في التوظيف والاستفادة من أخطاء السياسة الأمريكية فتخلصت من أعدائها المجاورين لها بيد أمريكا وأصبح لها موطئ قدم فيها.

كما أدركت إيران أهمية العامل الديني (الشيعي) وعوّلت عليه كثيراً في سياستها الخارجية، لأنهم شكلوا رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية، وواجهوا تحديات قبولهم بصرامة ولم يعودوا مسلمين منسيين، بل إن موجة التغير التي طالت المنطقة بعد عام 2003 ارتبطوا معه بشكل صميمي بصحوتهم، "فقد أصبحوا اليوم لاعباً رئيسياً وعاملاً أساسياً في السياسة الدولية ل(أفغانستان، العراق، لبنان) وورقة مهمة في استقرار الخليج (البحرين، الكويت، السعودية، الإمارات)، ومن خلال التحالف الإيراني مع سوريا ودعم

---

(1) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مرجع سابق، ص233.

(2) عبد الحليم حمود(إشراف)، السلاح النووي الإيراني، ترجمة: مركز دراسات (onoff)، دار المؤلف للنشر، بيروت، 2010 ، ص129.

حركة حماس فبذلك تصل إيران إلى حدود إسرائيل فتمسك بقضية المقاومة والاحتلال (لب النزاع العربي- الإسرائيلي، وعقدة السياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط) الأمر الذي يسمح لإيران التواجد في ساحة الآخرين ويمكّنها من اللعب دوراً إقليمياً ودولياً"[1].

إن مخاطر الصراع الطائفي في منطقة الخليج جعل قدوم إيران إليها وهي واعية بشكل منظم للصراع الطائفي في المنطقة العربية فهو أهم المداخل التي تزيد إيران قوة في المنطقة ويجعل تأثيرها واضحاً في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية، وهذا مهم لأمنها القومي مما يجعلها لاعباً أساسياً.

تحاول الولايات المتحدة جر إيران إلى حرب تكون هي البادية من أجل إثارة الرأي العام العالمي عليها، فقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي بمغادرة الأسطول الخامس مياه البحرين وكان يريد أن يعطي إشارة إلى إيران بالتدخل، كما أعطيت سابقاً إلى صدام حسين بأن الطريق أصبحت مفتوحة إذا أرادت التدخل في الخليج من أجل إشعال حرب مذهبية طاحنة بين السنة والشيعة في المنطقة[2].

إن النخب السياسية من التيار المحافظ ترى أن السعودية هي مصدر العقيدة السنية الأكثر تشدداَ ضد المذهب الاثني عشري والثورة الإسلامية[3].

كذلك تسعى إيران لامتلاك أسلحة متطورة وذلك من شأنه أن يولد خللاً في توازن القوى الإقليمية لصالح إيران الأمر الذي يساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، كما تحاول إيران أن تقف بوجه التحالفات الإقليمية- الإقليمية والإقليمية- الدولية التي من شأنها أن تسبب مشاكل لإيران وتوقف صعودها الإقليمي، وهذا يفسر ديناميكية السياسة الإيرانية في التدخل المباشر وغير المباشر في الملفات العربية الساخنة،

(1) سعود المولى، شيعة لبنان: من حركة المحرومين إلى حزب الله، مجلة مسارات، بغداد، عدد(15)، السنة السادسة2011، ص58- 59.

(2) وجيه قاسم حمقه، الربيع العربي: آمال وآلام، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، 2012، ص247- 248.

(3) نجيب غلاب، الاسلامويات بين تخريب السياسة وتشويه الدين: اليمن المحاصر بين أخوان القبيلة والقاعدة وأموال الملالي، دار بيسان للنشر، بيروت، 2010، ص284.

وتعمل في الحفاظ على وضعها في العراق ونجاحها في تحويل العراق من دولة معادية إلى دولة صديقة مما أعطاها محفزاً للتحرك إقليمياً[1].

فتعمل إيران حالياً على حشد الدعم الشعبي الإيراني والإسلامي بالخطابات الدينية للدخول في قلوب وعقول الجماهير المسلمة، وتعزيز الروابط والتحالفات وتمتين العلاقات مع الحركات التحررية والجماعات الإسلامية المعارضة في أوطانهم سنية كانت أم شيعية مع التركيز على الشيعية لأنها تتصل معها أيديولوجياً في المنطقة مثل العراق ولبنان وأفغانستان ودول الخليج العربية والأراضي الفلسطينية المحتلة[2]، وتعمل على رفع مستوى توثيق علاقاتها مع سوريا إلى مستوى حليف استراتيجي، وتعمل طهران على استخدام الإعلام باللغة العربية لتعزيز الدعم الشعبي لها إقليمياً عبر إثارة مواضيع حساسة مثل القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود والسياسة الأمريكية المهينة في المنطقة وهو يؤدي في الوقت ذاته إلى إضعاف الأنظمة والقيادات العربية عبر إظهارها عاجزة عن تحقيق تطلعات شعبها، وعدم قدرتها في مواجهة إسرائيل وإنقاذ الشعب الفلسطيني واستخدام الأزمات الأخرى التي تحدث في المنطقة[3].

المبحث الرابع
سياسة السعودية الإقليمية

تتميز السعودية بكونها بلداً محافظاً متمسكاً بالتقاليد والأعراف القبلية والدين الإسلامي المتمثل بالمذهب الوهابي، وقد استطاعت المملكة في غضون سنوات قليلة أن تفرض لنفسها موقعاً هاماً على الصعيد الإقليمي والدولي، كما استطاعت بفرض احترامها على كل الدول لوجود الحرمين الشريفين (الأماكن المقدسة عند المسلمين)، كما يعد الإسلام أهم العوامل المؤثرة في عملية أولويات السياسة الخارجية للمملكة.

---

(1) محمد سعد أبو عامود، إيران ودول الخليج العربية: علاقة متوترة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(176)، ابريل/2009، ص194.

(2) < http://www. ipileb. com. >

(3) رياض القهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(168)، ابريل/2007، ص120.

فمنذ إصدار المرسوم الملكي بتاريخ 1930/12/19 القاضي بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة خارجية سعت المملكة العربية السعودية لرسم منهج سياستها الخارجية مبني على معطيات جغرافية وتاريخية ودينية وأمنية في نطاق الأطر الرئيسية التي خطتها مصلحة البلاد العليا.

تستند السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت أهمها الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها دستوراً للمملكة، حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين إلا لما فيه مصلحة الدول العربية والإسلامية الشقيقة ورفض استخدام القوة والعنف وانتهاج سياسة عدم الانحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، وتطبيق سياسة متزنة في مجال إنتاج النفط وتسويقه نظراً للثقل الذي تملكه في هذا المجال كونها أحد اكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم، والعمل على تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربية خاصة والدول العربية والإسلامية عامة[1].

وتتصف الأيديولوجيا السياسية الوطنية للدولة بأنها أيديولوجيا دينية ترتبط بمذهب واحد وإقليم وجماعة محددة، وهي تحظى بعنفوانها، وليست مؤسسة على قاعدة أثنيه ومن ثم فهي تملك مواصفات الاستبعاد والإقصاء[2].

من الملاحظ أن السياسة الخارجية السعودية لديها محددات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ملتزمة فيها وهي كالأتي[3]:

- المحددات الوطنية وتتضمن تسخير الإمكانيات كافة لخدمة المصالح العليا للمملكة وتعزيز الوحدة الوطنية.
- المحددات الإقليمية وتتضمن تسخير إمكانيات المملكة لخدمة القضايا العربية والإسلامية وتوحيد الجهود لأجل حل هذه القضايا.
- المحددات الدولية وتشمل التفاعل الايجابي عالمياً لترسيخ قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية الدولية.

---

(1) عصمت الحجار، دبلوماسية واجهة ومواجه، دار الساقي للنشر، بيروت، 2005، ص259.

(2) فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، دار الساقي للنشر، بيروت، 2007، ص37.

(3) انظر: صحيفة الشرق الأوسط، في 2007/1/22 .

وهي تسعى إلى الالتزام بها كي تتحقق المصداقية في خطابها السياسي وتكسب ود أصدقائها في العالم العربي والدولي.

كما تنشط السياسة الخارجية السعودية من خلال عدة دوائر (خليجية وعربية وإسلامية ودولية)[1]:

أولاً: الدائرة الخليجية: وتعد أهم دائرة في سياستها الخارجية، إيماناً منها بأنها تربطها مع هذه الدول قواسم مشتركة ورغبة منها في تنسيق سياستها الخارجية في مسألة الدفاع والأمن وهناك عدة أسس ركزت عليها سياسة المملكة في إطار الدائرة الخليجية هي:

الأمن والاستقرار مسؤولية شعوب دول المنطقة.

رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية والعمل صفاً واحداً.

تعزيز التعاون فيما بين المملكة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وتنمية العلاقات والعمل على تسوية كافة الخلافات الحدودية بينهما.

العمل على تنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون قدر الإمكان وخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

ثانياً: الدائرة العربية: ترتكز سياسة السعودية في دائرتها العربية على أسس ومبادئ ثابتة نذكر منها :

حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالسعودية كونها تضم الحرمين الشريفين ومنبع الإسلام وكون لغة الإسلام عربية ركزت على العروبة في تمتين علاقاتها الخارجية مع الدول العربية وضرورة التضامن العربي بما يخدم مصالح العروبة.

الواقعية في السياسة الخارجية والبعد عن الشعارات والمزايدات المضرة بأمن واستقرار العالم العربي والبعد عن التدخل في شؤون الداخلية للدول العربية.

الالتزام بمبدأ الإخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدات بكافة إشكالها[2].

---

(1) عبد العزيز بن محمد الشيخ، الإستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار جوانا للنشر، بيروت، 2011، ص264.

(2) صالح بكر الطيار، مرجع سابق، ص 33- 34.

ثالثاً: الدائرة الإسـلامية: إن وجود الأماكن المقدسة الإسلامية في المملكة العربية السعودية مما أتاح لها التحرك ضمن النطاق الإسلامي في سياستها الخارجية، الذي يعد الإسلام أهم عوامل تحديد أولويات سياستها الخارجية، ليفرض عليها سلوكاً معيناً ذات طابع خاص، كما تعمل من أجل[1]:

تحقيق التضامن الإسلامي الشامل.

العمل على تطوير منظمة العمل الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشاكل التي يتعرض لها العالم الإسلامي.

تقديم صورة مشرفة وحقيقية للدين الإسلامي.

التعاون الاقتصادي مع الدول الإسلامية ونصرة الأقليات المسلمة والدفاع عن حقوقهم وفق مبادئ القانون الدولي.

رابعاً: الدائرة الدولية: تحرص السعودية على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى التي ترتبط معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت انعكاساً لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي التي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي.

كما أن سياسة الخارجية السعودية تستند على أسس ومبادئ واضحة في المجال الدولي[2]:

تحرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها.

---

(1) موقع وزارة الخارجية السعودية:

http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/pages/foreig policy24605.aspx .

(2) جاسم ي.الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، عدد(129)، صيف(2008)، ص147.

التزامها بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وشجب العنف والتعايش السلمي.

الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية وتنمية التجارة الدولية على أساس اقتصاديات السوق الحرة.

صبغ سياستها الخارجية بصبغة أخلاقيات من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمتشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.

كما نلاحظ التحرك السعودي الذي نشط بعد عام 2003 للأسباب الآتية:

- الوزن الذي تمثله السعودية في منطقة الخليج من مكانة دينية، ومساحة جغرافية واسعة، وثروة نفطية هائلة.

- أهمية منطقة الخليج بالنسبة إلى أمن المملكة العربية السعودية إذ تستحوذ السواحل السعودية على نسبة كبيرة من حدودها على الخليج، وتعد السواحل السعودية على الخليج ذات أهمية كبيرة لأنها المنفذ الرئيسي لتصدير النفط السعودي.

- التغير الذي شهدته البيئة الخليجية في أعقاب الاجتياح الأمريكي للعراق وتغير ميزان القوى في المنطقة.

تتصف سياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا الإقليمية على تفادي المواجه والاعتماد على الدبلوماسية لترطيب العلاقات مع إيران، والعمل على إعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني واستئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي.

ولمعرفة موقف السعودية من الكلمة التي ألقاها ممثلهم في منتدى الحوار الخليجي الذي نظمته البحرين في 2004/12/5 بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية وقد تضمنت الكلمة رؤية السعودية على ثلاثة محاور رئيسية هي داخلية وإقليمية ودولية، "فعلى المستوى الداخلي ترى السعودية أهمية الحاجة إلى الإصلاح الشامل في بلدان الخليج وفقاً لخصوصية كل بلد، وعلى المستوى الإقليمي يتعين أن ينهض الأمن على أربع قواعد هي بلدان مجلس الخليج واليمن والعراق وإيران (مجلس تعاون موحد ويمن مزدهر وعراق مستقر، وإيران صديقة)، وعلى المستوى الدولي الضمانات التي تقدمها القوى الإقليمية والدولية على حدة لكل دولة وعلى أساس منفرد، وكما يجب أن تكون من

جانب المنظمة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، من أجل توفير السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لبلدان الخليج كافة"[1].

كما أن هناك ملفات شائكة داخلية وإقليمية ودولية شجعت الملك عبد الله على انتهاج سياسة جديدة وذلك من خلال دعم الأقوياء من الأسرة السعودية الحاكمة الذين لهم القدرة على إدارة هذه الملفات وهم الإخوة الأشقاء للملك الراحل فهد هم: سلطان ونايف وسلمان وعبد الرحمن وتركي وأحمد، وخصوصاً أن منهم من يشغل مناصب مهمة في الدولة كالأمير سلطان الذي يشغل منصب وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء[2].

إن الولايات المتحدة تيقنت أن أي تغير في سياسة المملكة العربية السعودية هو رهن باتفاق آراء كبار أفراد الأسرة الحاكمة، لذلك تعمل على توسيع دائرة الحوار مع أبناء الجيل القادم من أسرة آل سعود ممن يتوقع في المستقبل أن يحتلوا مراكز عليا في السلطة وسيكونون من صانعي القرار وقد يصل بعض منهم إلى ولاية العهد، كما تيقنت الولايات المتحدة انه ليس لها تأثير على عملية الخلافة لأن كبار الأسرة هي من تختار ولي العهد لذلك تحاول أن تبني علاقات متينة مع هؤلاء الأفراد[3].

"مما يزيد ارتياح الولايات المتحدة تجاه السعودية وسياساتها النفطية هو إصرار السعودية على فصل النفط عن السياسة، وتحييد عامل النفط بالنسبة لأي صراعات إقليمية ودولية في المنطقة حتى لو تعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي" وكانت هذه السياسة تخدم الدول الكبرى لا شعبها[4]. كما أشار "بوب وودور" في كتابة الأخير أن الرئيس بوش قال لبندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن عام 2004 انه ممتن لسياسة السعودية النفطية المتمثلة في إغراق السوق النفطية من أجل الحفاظ على أدنى مستوى للأسعار.

---

(1) اشرف محمد عبد الحميد كشك، تطورات الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، سلسلة أطروحات الدكتوراه(100)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص296– 297.

(2) نفس المرجع، ص159.

(3) ريتشارد ن. هاس ومارتين أنديك وآخرون، استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، مرجع سابق، ص250– 251.

(4) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية: وعلاقاتها الاقتصادية أقطار الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم (2)، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، البصرة، 1987، ص55.

كما أن السعودية تعتمد على الولايات المتحدة في المحافظة على أمنها القومي وأمن منطقة الخليج عموماً، كما أنها تعتمد على الأسلحة الأمريكية في تسليح جيشها، كما أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الخليج جزءاً من أمنها القومي[1].

وكانت السعودية تدعم الاتجاهات الإسلامية التي تتصل معها أيديولوجياً مثل الأخوان المسلمين في مصر، وفي إثناء الحرب الباردة دعمت الأفغان ضد السوفيت وكان من بين هؤلاء مقاتلون يعرفون بالعنف والإرهاب كأسامة بن لادن الذين يسمون (بعرب الأفغان)، وأخذت السعودية على عاتقها تغذية هذه الجماعات بإسناد وتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وأخذت السعودية تحصد نجاحات سياستها الخارجية مبكراً وذلك بعد خروج مصر من اللعبة الإقليمية بعد توقيعها معاهدة "كمب ديفيد" في عهد السادات واستمر من بعده مبارك في تقليص حجم النفوذ المصري في المنطقة العربية والإقليمية وازداد الأمر بعد قيام الثورة في مصر والتي أطاحت بنظام مبارك بما يعرف "بالربيع العربي". كما أن أحداث 11/أيلول/2001 كانت مؤثرة جداً على الدور الإقليمي والمفصلي في استمرار تحالفهم مع الولايات المتحدة وذلك بعد إثبات تورط مواطنين سعوديين في هذا العمل الإرهابي، وقيام الرأي العام العالمي والأمريكي ضد النظام السياسي السعودي حيث نعت بالصحف الغربية بالمتخلف والمتشدد والإرهابي وهذا ما جعل النظام السعودي يحاول جاهداً أن يرسم صورة مغايرة لما رسمت له من خلال دعمه للإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ودعم الحرب في أفغانستان والعراق [3].

كما أن الفرصة الذهبية جاءت للسعودية بعد الحرب على العراق عام 2003 واحتلاله مما أدى إلى خروج العراق من ميزان القوى وإضعاف دوره الإقليمي وبروز السعودية كلاعب إقليمي قوي بعدما تحاول أن تبقى خلف الكواليس إلى دولة تحاول تولي الإدارة المباشرة للشؤون الإقليمية عن طريق تنظيم نفوذها مع دول الخليج العربية

---

(1) نفس المرجع، ص56- 57.

(2) مجموعة من المؤلفين، الدستور في الوطن العربي: عوامل الإثبات وأسس التغيير، سلسلة كتب المستقبل العربي(47)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص116- 117.

(3) حيدر قاسم الحجامي، العلاقات العراقية – السعودية: الصحراء في مواجهة النهرين، مجلة المتابع الإستراتيجي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الإستراتيجي، ناصرية، عدد(24)، كانون الأول(ديسمبر)2011، ص68- 69.

وغيرها، عبر تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لجهات متحالفة معها في لبنان وفلسطين والعراق، وإطلاق مجموعة من المبادرات والوساطات في الوقت ذاته مضت مع إيران قدماً في التواصل المستمر في شأن القضايا الإقليمية بالرغم من الخلافات بينهم[1].

كما أن السياسة السعودية تنظر إلى إيران على أنها مرعبة وكريهة بسبب مذهبها الشيعي وكونها تعد أكبر دولة في المنطقة ولها ماضي العريق وتمتلك ثقل السكاني كبير والذي يعد أضعاف سكان منطقة الخليج، وأرضها المليئة بالثروات الهائلة إذا ما تم استغلالها بصورة حسنة بمقدورها أن تجعل منها قوة إقليمية كبيرة ومهولة وهذا ما يزيد مخاوف السعودية[2].

إن المخاوف من طموحات إيران الإقليمية لم تقتصر على السعودية وحدها بل تعداها إلى دول الخليج والولايات المتحدة، فقد أشار وزير خارجية السعودية سعود الفيصل في محاضرة ألقاها في مجلس الشؤون الخارجية في نيورك في أيلول/2005 جاء فيها "إن أهم ما فعلته الحرب على العراق كان تعزيز النفوذ الإيراني فيه وفي المنطقة، على عكس ما كانت ترمي إليه وتأمل الولايات المتحدة وبعض الدول العربية من تحجيم ذلك النفوذ"[3].

وعلى صعيد آخر يتخوف الساسة السعوديون من تراجع النفوذ السني تدريجياً في المنطقة، وسعياً لمواجه تصاعد النفوذ الإيراني ولأجل تلافي ذلك فيقومون بالمزيد من المساعي السياسية والدبلوماسية والمالية في سبيل تقوية دورها في ملفات عدة منها (العراق ولبنان والوساطة بين الفلسطينيين) ويعملون في هذه الملفات من دون قطيعة مع طهران[4].

---

(1) بول سالم، مراحل تطور وتفكيك النظام الإقليمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، عدد(9)، تموز(يوليو)/2008، متاح على الموقع:

<http://www carnegiendowment.org/programs/Arabic.>

(2) جان ميشال فولكيه، السعودية الدكتاتورية المحمية، تعريب: د. سليم المفتي، منشورات ألبان ميشال، باريس، 1995، ص112.

(3) عبد الحليم حمود، السلاح النووي الإيراني، مرجع سابق، ص129.

(4) غسان العزي، مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، عدد(129)، صيف(2008)، ص136.

وتعد إيران محدداً مهماً من محددات التعامل مع الشيعة في جميع الدول العربية التي فيها أقليات شيعية والأمر بالنسبة إلى السعودية أكثر بروزاً لاعتبارين هما:

إن التنافس يقوم أساساً بين السعودية وإيران ويمثل العامل الطائفي بعداً مهماً في هذا التنافس[1].

إن السعودية تعتبر نفسها رمزاً للسنة في العالم ولهذا فإن الصراع بينها وبين إيران والتي تعد رمزاً الشيعة في العالم، فيتسم هذا الصراع ويتخذ بعداً طائفياً له تأثيره الواضح داخل السعودية بين السنة والشيعة أو بين الشيعة وسلطة الحكم[2].

ويذكر أن تصريحات الشيخ عادل الكلباني إمام الحرم المكي الشريف[3] التي عبّرت عن رؤية المؤسسة الدينية في المملكة تجاه الشيعة حينما سأله مقدم البرنامج حول قضية تكفير الشيعة فقال: "تكفير عامة الشيعة (مسألة) يمكن أن يكون فيها نظر، أما بخصوص علمائهم فأرى أنهم كفار بدون تمييز"[4].

"من الملاحظ أن السعودية ترغب في الحفاظ على الأنظمة الملكية القائمة من السقوط بواسطة الانقلابات ولم يبق من هذه الأنظمة الملكية سوى عدد قليل لا يعرف مصيره"[5]، فكان مطالبة السعودية بدخول المملكتين الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي المنظمة الإقليمية مع أنهما لا يرتبطون بصلة إلى منطقة الخليج دليل على ذلك، وبهذا الشأن وجه الملك عبد الله كلمة في الدورة (32) المنعقدة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض 19- 2011/12/20 وكان الواقع متأثر بأوج الربيع العربي، "بأن دول الخليج

---

(1) مرتضى شجاع، التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية والتوازن القوى في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، القاهرة، عدد(89)، كانون الأول(ديسمبر)2007.

(2) شحاته محمد ناصر، الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط: مراجعة للأدبيات، مجلة السياسة الدولية، عدد(167)، نيسان(ابريل)2009، متاح على الموقع:

< **http://www.siyassa.org.eg/NewsContent** >

(4) في مقابلة تلفزيونية مع الشيخ عادل الكلباني إمام الحرم الملكي الشريف أذاعتها قناة(بي بي سي)العربية في15/ 2005/5.

(5) علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية: دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية (1897م- 1979م)، ط2، دار الهادي للنشر، بيروت، 2007، ص556.

بحاجة ماسة ومهمة في الوقت الراهن إلى وحدة خليجية مشتركة لتثلج صدور القادة قبل قطاعات كبيرة من شعوبه"[1].

وتهدف السعودية في الوقت الراهن أن يكون لها دور أوسع في منطقة الخليج من جهة، ومواجهة الثورات "الربيع العربي" من جهة أخرى؛ وكان ذلك في كانون الأول/2012 أثناء اجتماع قادة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، حيث أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز دعوته للانتقال بالإقليم الخليجي من حالة "تعاون" إلى مرحلة "الاتحاد" وأشار في دعوته إلى حجم المخاطر الكبيرة التي تحيط بدول الخليج الست، وأثناء دعوته إلى الاتحاد يبعث رسائل غير مباشرة بتذكيرهم بالخطر الإيراني[2]. والجدير بالذكر أن أبرز عوائق الاتحاد هو عدم التجانس بين المنظومات السياسية الموجودة في الخليج.

غير أن الواقع الثوري الحقيقي الذي تشهده الدول العربية اليوم جعل دول النفط تعيد حساباتها، وتسعى جاهدة إلى المزيد من التعزيز لإرضاء ورفاهية مواطنيها للتخلص من شبح الثورات "الربيع العربي"، وترسيخ صمودها أمام انعكاسات الثورات العربية المخيفة، وهذه الثورات أنهت حالة الطمأنينة التي كانت تعيشها بعض النظم العربية والخليجية خاصّةً، كما عملت السعودية على مواجهة المد الثوري بشتى الطرق[3].

---

(1) ظافر محمد العجمي، هل تغير التعاون الخليجي، متاح على الموقع:

<http://www carnegiendowment.org/programs/Arabic.>

(4) انظر: مشاري الذايدي، الخليج المتحدة، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12222)، في2012/5/15.

(3) عبد الحي علي قاسم، الفكر العربي المعاصر: دراسة في النقد الثقافي المقارن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(399)، أيار(مايو)2013/5، ص25.

الفصل الثالث

قضايا الخلاف بين إيران والسعودية

اتسمت العلاقات بين إيران والسعودية على مبدأ المصالح المشتركة وأهمها الجوار والسلام الذي يشكل أساس العلاقات، إلا أن هناك مجموعة من القضايا الخلافية التي تعكر صفو العلاقة بينهما التي حالت دون الاتفاق على صيغة أمنية شاملة في منطقة الخليج فتم إنشاء آلية دفاع ذاتي لدول الخليج العربية داخل حدود مجلس التعاون الخليجي وسميت "قوات درع الجزيرة" وذلك عام 1982 كأول كيان عسكري لمواجهة التطورات الأمنية الإقليمية[1]، بينما نظرت إيران إليه بأنه موجّه ضدها. ويلاحظ في الآونة الأخيرة وبعد اجتياح العراق عام 2003 تصاعد النفوذ الإيراني إقليمياً لما لها من موقع جيوبوليتكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره في الدفع بمشروعها الدفاعي والهجومي.

لم تستقر العلاقة بين إيران والسعودية منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 إلى يومنا هذا، فتعارض الثوابت الأيديولوجية فيما بين إيران والسعودية جعل من العلاقة بينهما لا تعرف الهدوء والاستقرارإلا في مراحل معينة فيعود التوتر والقطيعة بعد كل هدوء وهكذا، ولا يزال الخلاف والتباين قائماً نتيجة "للحرب الباردة" بين البلدين بشأن الأدوار ومواقع النفوذ لكل منهما، كما أن الخلاف يسيّر الصراع ويبرز بشأن الملفات الساخنة في المنطقة العربية من (لبنان وفلسطين والعراق والبحرين واليمن)، ويكمن الخلاف في تعارض وجهات النظر المتعلقة بهذه الملفات كالموقف مما يجري في لبنان وفلسطين من دعم المقاومة، وفي الشأن العراقي بعد صعود الشيعة إلى سدة الحكم بعد عام 2003 وتصاعد النفوذ الإيراني فيه، أما في اليمن فيكمن في تأييد الحوثيين ودعمهم من قبل إيران بالمقابل دعم السعودية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وكذلك دعم الشيعة في البحرين من قبل إيران في ثورتهم بالمقابل تدعم السعودية السلطة الحاكمة بالمنامة. وكذلك الخلاف المذهبي بين الجانبين مما يجعل عدم الثقة والحذر الشديد هي السمة البارزة في العلاقات بينهم. ويمكن تلخيص السياسة الخارجية للسعودية حيال القضايا الإقليمية المهمة بأنها تقوم على تفادي المواجهة مع إيران واعتماد الدبلوماسية لترطيب علاقاتها معها.

---

(1) أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي: التوجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 19، عدد(218)، نيسان/1997، ص31.

إن إستراتيجية دول الجوار تجاه تنامي الدور الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية إلى يومنا هي احتواء إيران والتركيز على القضايا المذهبية في خلافها معها ولمّ شمل الطائفة السنية واتهام إيران بنشر الطائفية وانتهاك الطائفة السنية، وإثارة قضية "الهلال الشيعي" الذي يضم إيران والعراق وسورية ولبنان وأول من أطلق هذا المصطلح الملك الأردني "عبد الله الثاني" أثناء حديثه مع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في 2004/12/8، ثم بعد ذلك احتل حيزاً مهماً في الدراسات التي تتحدث عن صعود الشيعة الإقليمي بعد عام 2003، بعدما كان الغرب ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط من منظار سني، نظراً إلى هيمنة الطائفة السنية على مقاليد الحكم، أما بعد التغير الذي حدث بعد عام 2003 أخذت الطائفة الشيعية دوراً كبيراً وأساسياً في المنطقة[1].

وبعد انتخاب محمود نجاد عام 2006 رئيساً لإيران حدث انقلاب في العلاقات بين إيران والسعودية، فأخذ الوضع يشابه ما كان عليه في عهد السيد الخميني من تشدد وتوتر فيما بينهما، وكذلك البرنامج النووي الإيراني الذي يزيد من حدته في العلاقات، كذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في المنطقة وتدخلها في القضايا العربية.

مما يزيد المخاوف المتبادلة بين الجانبين هو التنامي المطرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجها النووي، فإيران تعمل بمبدأ يعرف في علم السياسة ب"المجال الحيوي"، فكلما كبرت إيران كبر معها المجال الذي تحتاجه للحركة والتوسع ولن تقف عند حد فهي مستمرة في البحث عن مصالحها في كل مكان حول العالم، أما السعودية وعلاقتها المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن صفقات الأسلحة الكبيرة، والقواعد العسكرية لديها والاتفاقيات الأمنية بينهما مما يجعل الأمن في الخليج في تهديد مستمر.

إن عدم الثقة والعلاقات المتضاربة بين إيران ودول الخليج وحالة التنافس على القيادة الإقليمية وزعامة العالم الإسلامي بين إيران والسعودية أدت إلى توترات شيعية-سنية في الشرق الأوسط وإلى احتكاك حقيقي متصاعد بين ألاستراتيجيات الإقليمية "إيران والسعودية" وما سيترتب عليه من تنافس وصراع على النفوذ وخلق جبهات إقليمية كبرى، كما تواجه منطقة الشرق الأوسط ولا سيما الخليج أزمتان قابلتان للانفجار تهددان الأمن والسلام في المنطقة وكذلك الأمن والسلام الدوليين، الأزمتان هما الصراع العربي

---

(1) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في تعاملها مع المطالب الشيعية (2003- 2010) دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص61.

الإسرائيلي وأزمة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لأنها تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الغربية في المنطقة.

المبحث الأول

أمن الخليج

أصبح الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها هاجساً كبيراً في السياسة الخارجية للدول الإقليمية وخاصةً الدول المطلة على الخليج، ويعد أمن الخليج من أبرز قضايا الخلاف بين إيران والسعودية، لذا تطمح إيران إلى تشكيل أمن إقليمي تكون طرفاً فيه، ويعرّف "الأمن الإقليمي بأنه يمثل سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري- أمني لدول الإقليم لمنع أيّة قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري"[(1)].

ويتكون النظام الإقليمي الخليجي من ثمان وحدات هي الدول الثمانية الواقعة على سواحل الخليج هي إيران والعراق والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وعمان وقطر[(2)].

بعد عام 2003 تغير النظام الأمني في المنطقة وخاصةً في الخليج بعد التغلغل الأمريكي فيها، فقد تغير نمط العلاقة الأمنية بين النظام العربي وبين الولايات المتحدة من كونها علاقة مع قوى خارجية تمارس نفوذها فيه، وبعد اجتياح العراق أدى إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي صعد دورها في المنطقة، كما تعاظم دور الولايات المتحدة إلى درجة بلغت مستوى الهيمنة[(3)].

---

(1) حسن خليل، النظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي، متاح على الموقع:
< http://drkhalilhussin. blogspot.com12009/01/b10g-post_1982.htm1. >

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه(34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص26.

(3) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص289.

إن أمن الخليج يفرض له محدداتــه الجيوسياســية الخاصــة، حيــث إن للــسعودية أهميــة بالغة لأنها تشكل 16% من إجمالي سواحل الخليج وتُعــد ثالــث دولــة بطــول ســواحلها بعــد الإمارات وإيران حسب الجدول الآتي[1]:

الدولة	طول الساحل/كم2	نسبته
إيران	1200	%36
السعودية	550	%16

أدركت طهران بعد اجتياح العراق من قبل الولايــات المتحــدة أن البيئــة الإقليميــة قــد تغيرت تماماً والتلويح بتكرار السيناريو العراقــي بتهمــة امــتلاك ســلاح نــووي وارد، إلا أن هذا قد يشعل حرباً في المنطقة لا تحمد عقباها.

أما رؤية القادة الــسعوديين لأمــن الخلــيج ناتجــة عــن حقــائق واقعيــة منهــا الموقــع الاستراتيجي وثانيها نمط توازن القوى الإقليمي فــي منطقــة الخلــيج وثالثهــا الطبيعــة الدينيــة والمؤسسية للنظام السياسي السعودي[2].

أما أهم ملامح البيئة الأمنية الإقليمية لمنطقــة الخلــيج بعــد عــام 2003 فيتمثــل بتوجــه دول الخليج إلى عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحــدة وتنــامي الــدور الإيرانــي، فتمثــل منطقة الخليج المجال الحيوي للجيوبوليتك الإيرانيــة وفــق المفهــوم الأمــن الإيرانــي، وهــي منطقة الاختبار للعلاقات العربية الإيرانية، والتي قامت بجهود قويــة مــن أجــل التعــاون مــع دول المنطقة. أما نظرة دول الخليج العربيــة إلــى أمــن الخلــيج مــن زاويــة أمنهــا كــدول بالإضافة إلى تأمين الممرات المائية التي تعتبــر الــشريان الحيــوي لنقــل البتــرول أي تــأمين أمن "مضيق هرمز" بالدرجة الأولى لما له من أهمية إستراتيجية اقتــصادية مــن أجــل ضــمان ذلك تطالب دول الخليج إشراك الجماعة الدولية ودول الخلــيج فــي ذلــك. وتــصدر الــسعودية عبر هذا المضيق ستة ملايين برميل يومياً ما يوازي 88% من صادرتها[3].

---

(1) كمال عزيز فرمان الراوي، السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990- 2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004، ص16.

(2) عبد الرحمن سلطان، أضواء على الإستراتيجية السعودية، شركة الشرق الأوسط للنشر، عمان، 1990، ص32- 33.

(3) علي ناصر ناصر، مضيق هرمز بين السياستين الأمريكية والإيرانية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية غير منشورة، الجامعة الإسلامية في لبنان، خلده، 2011، ص32.

يمثل مضيق هرمز أبرز ممر بحري لنقل النفط الخام في العالم فهو يشهد تدفق 17.4 مليون برميل يومياً ما يشكل نسبته 4% من تجارة النفط العالمية ما يوازي أيضاً 90% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج(1).

وقد اقترح الرئيس الإيراني نجاد أثناء استضافته في اجتماع مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة في كانون الأول/2007 إلى إنشاء مجلس إقليمي للأمن للدول الثمانية المتشاطئة للخليج وتطوير التعاون الأمني والتجاري(2).

أولاً: التواجد العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج:

سعت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة لإقامة قواعد عسكرية في الخليج والجزيرة العربية ولكن الفرصة لم تحن إلا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 وكان الهدف الوحيد خلق ظروف تبرر وجود عسكري أمريكي مباشر مما يسمح بإقامة قواعد عسكرية دائمة في المنطقة التي تعد أغنى منطقة بالعالم بالثروة النفطية بما تملكه من احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى امتلاك دول المنطقة أرصدة نقدية ضخمة ناتجة عن "العائدات البترولية"(3).

"فقد شهد الفكر الاستراتيجي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/2001 مرحلة جديدة من إعادة التفكير في آلية نشر وتمركز القوات الأمريكية في العالم لمواجهة التهديدات التي أفرزتها هذه الأحداث، وقد كانت الحرب على العراق 2003/3/20 أحد تطبيقات هذه الإستراتيجية الجديدة، إذ ركزت عملية الانتشار على وضع القوات الأمريكية لتكون قريبة من المناطق التي يحتمل أن تتدخل فيها الولايات المتحدة مستقبلاً"(4).

يجمع المراقبون السياسيون على وجود أربعة أهداف رئيسية تنشدها الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي النفط وضمان توريده للغرب بأثمان زهيدة

---

(1) Cordesman, Anthony H, Iran oil, and the strait of hormuz, center for strategic and International studies, Washington dc, 2007, p2.

(2) مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص15.

(3) مايكل كلير، النفط وتجارة السلاح: حكاية حب خليجية غربية، مجلة بدايات، توزيع شركة ناشرون، بيروت، عدد(2)، صيف/2012، ص44.

(4) محمد خليل، إعادة نشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة بلادي، وزارة الدفاع العراقية، بغداد، السنة الأولى/ عدد(2)/ أيلول(سبتمبر)2004، ص14.

والحفاظ على أمن الكيان الإسرائيلي ومحاربة الإرهاب وفق المنظور الأمريكي ومنع وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

ومن الواضح أن إستراتيجية الولايات المتحدة بتواجدها في المنطقة تعمل على منع اندماج إيران وانضمامها إلى أي تكتل إقليمي في المنطقة، والاستفادة من الوجود العسكري الأمريكي المباشر لأجل ربط أمن منطقة الخليج بالولايات المتحدة.

كانت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي يرفض بشدة فكرة وجود قوات أجنبية في المنطقة سابقاً، وكانت السعودية ترفض المشاريع الأمريكية للدفاع عن أمن الخليج لما يسببه من إحراج سياسي لها لأنها تؤمن أمنها داخل نظام يقوم على الإسلام والعروبة(1)، ولكن بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990-1991 أحدث تحولاً هيكلياً في المدركات الإستراتيجية لدول الخليج مما دفعها للبحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني ولتعزيز روابطها الاقتصادية والإستراتيجية مع الغرب، ونتيجة لذلك أقيم تعاون عسكري واتفاقيات أمنية بين دول الخليج العربية والدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية(2).

وطرحت السعودية فكرة وهي أن أمن الخليج هو مسؤولية دولية بعدما أدركت عدم قدرة دول الخليج العربية بمفردها على حماية أمنها الوطني وأمن الخليج، فاستدعت قوات التحالف الغربية لمساندتها في ردع الهجوم العراقي وتحرير الكويت، كما حرصت على تطوير القوة الأمنية الخليجية "درع الجزيرة" وبناء نظام للأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم أصبحت السعودية أكثر انفتاحاً على مسألة المشاركة الأجنبية في أمن الخليج(3).

أما إيران من جانبها فقد رفضت هذه الاتفاقيات والترتيبات الأمنية بشدة، واعتبرت أن التدخل الخارجي والوجود الغربي في المنطقة يشكلان التهديد الرئيسي لهذا الأمن،

---

(1) علي حسين علي، أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 1982، ص134.

(2) ظافر العجمي، أمن الخليج: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص605.

(3) خالد إبراهيم السامرائي، الخليج العربي في الإستراتيجية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص105.

مؤكدة على أن أمن الخليج لا يكفله الوجود الأجنبي بالمنطقة وأن الأخوّة والصداقة والثقة هي الحل الحقيقي والسلاح الوحيد الذي تحمي به دول الخليج نفسها[1].

وبقيت إيران تنظر بقلق شديد تجاه الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج وحوله، وترى أنه خطر متعاظم يهدد الأمن الإيراني على الجبهات كافة، وحاولت ممارسة الضغوط على دول الخليج لإخراج القوات الأجنبية من الخليج، إلا أن هذه الدول فسرت الوجود الأمريكي كضمانة لتحقيق الاستقرار ومواجهة أية مغامرات مستقبلية على غرار غزو العراق للكويت[2].

اتخذت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج في تعاملها مع العراق وإيران، وفكرة الاحتواء صيغت على نحو توازن القوى في منطقة الخليج لأنها تمتلك الولايات المتحدة القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر فرض العقوبات، بينما لا تملك دول الخليج هذه القوة بل تبحث عن الوسائل للعيش مع جيرانها[3]، وكانت سياسة الاحتواء تجاه إيران عن طريقين الأول هو عقد الاتفاقيات الدفاعية مع أغلب دول الخليج العربية والثاني عن طريق الوجود العسكري المباشر في المنطقة بواسطة القواعد العسكرية واعتمادها على التسهيلات التي يقدمها إليها حلفاؤها في المنطقة[4].

فقد استهدف الوجود الأمريكي في منطقة الخليج على برّه ومياهه تحقيق غايات على إيران هي[5]:

مواجهة التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية.

استنزاف الاقتصاد الإيراني وإنهاكه بواسطة العقوبات لمنعها من امتلاك القدرة على الحصول على الترسانة النووية التي تشكل إخلالاً بالتوازن الإقليمي.

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، مرجع سابق، ص205.

(2) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص99.

(3) كينيث كاتزمان، إيران والعراق، دراسات عالمية مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد(48)، 2003، ص11.

(4) هاشم كاظم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(200)، 1995،ص38.

(5) رائد صالح علي، سياسة إيران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص185.

منع إيران من تقديم الدعم إلى مقاتلي حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي الذين يشكلون تهديد لأمن إسرائيل.

وضمن هذا الإطار يعد الوجود الأجنبي المكثف في الخليج من أهم العوامل التي أثرت على شكل ونمط العلاقات الإيرانية السعودية لذلك أصبحت منطقة الخليج تتمتع بأهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية لما تتمتع به المنطقة من مميزات تكاد تنفرد بها عن باقي المناطق في العالم لاعتبارات اقتصادية وجغرافية ذات صلة وثيقة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

أدى اجتياح العراق عام 2003 وحلّ جيشه، إلى إخراج العراق مرحلياً من معادلة التوازن الإقليمي وحدوث المزيد من الاختلال فيها لمصلحة دول الجوار. وبرزت إيران كقوة إقليمية فاعلة وسعيها لامتلاك الطاقة النووية وسقوط الحاجز أمام تمدد النفوذ الإيراني جغرافياً واستثماره في تعزيز نفوذها في إنحاء المنطقة كافة، على عكس الهدف الأمريكي الذي كان يطمح إلى إضعاف الدولة الإيرانية من خلال العراق، مما زاد التخوف لدى الولايات المتحدة فوجهت صراعها على إيران وإطلاق التهديدات ضدها[2].

أما إيران ترى أنها تتعرض إلى ضغوط أمنية منذ الاجتياح الأمريكي لأفغانستان والعراق من قبل الجيوش الأمريكية، وتشعر أنها مطوقة من أربع جهات من قبل القوات الأمريكية فمن الشمال وجود القواعد الأمريكية في بلدان وسط آسيا ومن الشرق في أفغانستان ومن الجنوب منطقة الخليج.

ينتشر على الأراضي السعودية ما يقارب سبعة آلاف عسكري يشكلون ما يسمى بقوات درع الجزيرة، وهي تتكون من لواء مشاة تساهم به بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما يوجد قوات فرنسية يبلغ عددهم مائة وسبعين عسكرياً، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقواتها تبلغ بحدود خمسة آلاف عسكري من قوات برية ووحدات صواريخ وقوات جوية تتشكل من

---

(1) مصطفى جبار جاسم، العلاقات الإيرانية- السعودية دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة، مرجع سابق، ص75.

(2) جوزيف سيمونز، عراق المستقبل، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي للنشر، بيروت، 2004، ص222.

(أف–16) و(أف–17) وطائرات استطلاع وطـائرات تجـسس (يـو–2) و(أي– 3)، أمـا القـوات البريطانية فهناك مائتان عسكري وستة طائرات مقاتلة من نوع (ترنادو)[1].

ثانياً: البرنامج النووي الإيراني

تعتبر السلطة التشريعية من أهـم أدوات الدولـة فـي اتخـاذ القـرارات لأجـل مواجهـة مجمل التطورات الطارئة على الساحتين الداخلية والخارجية لأنهـا تـصادق فـي النهايـة علـى قرارات السلطة التنفيذية، فـنلاحظ أعـضاء مجلـس الـشورى الإيرانـي يكـشف عـن رؤى وتوجهات إيران فيما يتعلق بـالملف النـووي، إذ إن ثمـة إدراك إيرانـي لـضرورة امـتلاك التكنولوجيـا النوويـة لتفعيـل عمليـة التنميـة، وبـذلك تـشير الحقيقـة أن الحـصول علـى التكنولوجيا النووية السلمية صار أمراً استراتيجياً واختياراً حتميـاً، فقـررت إيـران الاسـتعداد للمواجهة وبشكل مبكر على الـساحة الدوليـة مـا يفرضـه مـن تحـديات بـسبب برنامجهـا النووي[2].

وتتحرك طهـران تـدريجياً نحـو امـتلاك قـدرات نوويـة هائلـة، وتتجنـب خطـوات دراماتيكية في مسيرها بهذا الاتجاه مما قـد يثيـر غـضباً دوليـاً وخاصـةً الولايـات المتحـدة التي قد تعتقد بان طهران قـد تجـاوزت الخـط الأحمـر الـذي وضـعته للبرنـامج النـووي الإيراني.

هنالك عاملان أساسيان يدفعان إيران لامـتلاك القـدرة النوويـة: الأول، تعزيـز مكانتهـا الإقليمية، أما الثاني، فهو الحفاظ على أمنها القومي الذي سـيكون عنـصراً رادعـاً فـي حـال شن أي هجوم عليها[3].

وقد صرح السيد الخامنئي المرشـد (القائـد) فـي الجمهوريـة الإسـلامية مـع تـصاعد التوترات المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني قائلاً: "إيـران لا تـسعى للحـصول علـى القنبلـة الذرية فامتلاك السلاح النووي أمر عديم الجـدوى وخطيـر وخطيئـة كبـرى مـن النـاحيتين

---

(1) ياسين السويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص116.

(2) مجموعة من المؤلفين، الانتخابات التشريعية في إيران مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص304.

(3) تيم هاني خلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(142)، تشرين الأول (أكتوبر)/2000، ص152.

العقلية والدينية" ونوّه بقوله أن إيران لن تمتلك تلك الأسلحة أبداً، بل أفتى بعدم جواز امتلاك القنبلة النووية، والفتوى تقول:"أن أنتاج الأسلحة النووية وتخزينها واستعمالها، كل هذا حرام إسلامياً"[1].

بعد إحداث 11/أيلول أعلنت الولايات المتحدة عن إستراتيجيتها المستقبلية في شن حروب استباقية وتغيير الأنظمة إذا ما دعت الضرورة لذلك، وأن الإيرانيين تيقنوا منذ عام 2002 بحدوث حرب أمريكية على العراق حتى لو تعاون صدام وسمح بدخول مفتشي الأسلحة بل لو سلم كل الأسلحة لديه فإن الولايات المتحدة ستهاجمه. عارضت إيران الحرب رسمياً لكنها بقيت على الحياد، وبعدها أعلنت الولايات المتحدة عن وضع إيران ضمن دول "محور الشر" مما زاد إحساس الساسة الإيرانيين بالخطر مما عزز رغبة إيران في الاستمرار في برنامجها النووي والتمسك به.

بحلول عام 2003 أخذت الأزمة النووية الإيرانية منعطفاً جديداً، فقد أعلنت بعض الفصائل الإيرانية المعارضة للنظام ولهم صلة بمنظمة "مجاهدي خلق" وهي منظمة يسارية مناهضة للسلطة في إيران تطلق عليها من قبل السلطة "منافقي خلق" عن معلومات جديدة تخص النشاط النووي الإيراني وكشفت عن وجود ثلاث منشآت سرية في "ناتانز" وبدأ العمل فيها عام2001، وفي "آراك" تم إنشاؤها عام 1996، وفي "عبالي" بالقرب من مدينة أصفهان، ولم تبلغ طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن هذه المنشآت السرية[2]، وعلى اثر ذلك اعترفت إيران عن وجود تلك المنشآت وسمحت للوكالة الدولية بتفتيشها[3].

أخذت إيران إستراتيجية سريعة للتعامل مع افتضاح أمر منشآتها السرية، فقد عمدت إلى استخدام تكتيكات بأسلوبها التفاوضي، وأن الظروف الناشئة بعد عام 2003 أعطت إيران سبباً وجيهاً لزيادة ثقتها بنفسها، منها احتلال العراق وكشف شبكة عبد القادر خان واستسلام ليبيا وبروز قضية كوريا الشمالية، كل هذه الظروف الجديدة أدت إلى تحويل

---

(1) جيمس ريزن، محللو الاستخبارات الأمريكية يحاولون فهم فتاوى خامنئي النووية، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12192)، في 2012/4/15.

(2) اشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2002-2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص135.

(3) سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، عدد (135)، ربيع 2010، ص61.

الانتباه بعيداً عنها لفترة كما أن ارتفاع أسعار النفط التي جلبت لطهران أرباحاً طائلة غير متوقعة استثمرتها في برنامجها النووي استغلالاً سريعاً.

وفي آب/2005 قررت طهران استئناف نشاطها في تخصيب اليورانيوم، وكان الواضح من سبب اتخاذ القرار هو وصول احمدي نجاد إلى الحكم الذي ينتمي إلى التيار المحافظ وقد تبنى مواقف متشددة، منها عدم تنازل إيران عن حقها في امتلاك الطاقة النووية وستشرع في تخصيب اليورانيوم، وبذلك قد دخلت الأزمة النووية مرحلة جديدة من التصعيد[1].

ومنذ أواخر عام 2005 أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني وكانت هذه الدول حريصة في التركيز على المخاطر البيئية في التعبير عن قلقها صراحة من البرنامج النووي الإيراني، والاهم من ذلك أن مجلس التعاون الخليجي تشدّد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من هذه الأسلحة[2].

تعد السعودية الدولة المرجحة التالية التي ستسعى لامتلاك قدرات نووية، وإن نفت مثل هذه التوقعات نفياً قاطعاً، ولكن يبدو لاحقاً إذا استمرت إيران في برنامجها النووي وهي دولة شيعية نووية سيعد ذلك تحدياً غير مقبول للمملكة العربية السعودية السنية، فتسعى إلى أن تحصل على الأسلحة النووية لامتلاكها موارد مالية فائقة وعلاقات عسكرية وتاريخية مع باكستان وغيرها من الدول النووية[3].

أكدت الولايات المتحدة أنها لن تسمح لإيران أن تمتلك برنامجاً لإنتاج الأسلحة النووية، لأن قوى أخرى في المنطقة ستعمل على امتلاكها على نحو مماثل وسوف تعتمد تلك القوى على تغير سياستها في هذا المجال تبعاً لذلك. وفي قمة مجلس التعاون الخليجي لعام 2006 تم الإعلان عن تأسيس برنامج للأبحاث، كما أعلن المندوب الدائم للولايات المتحدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/2007 أن الولايات المتحدة لا

---

(1) احمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمد نجاد، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(16)، آب/(أغسطس)2005، متاح على الموقع:
<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2rn111.htm.>

(2) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص200.

(3) مجموعة من المؤلفين، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص91.

اعتراضات لديها على قيام مجلس التعاون الخليجي بإنشاء برنامج نووي مدني وستقدم دعمها له بصورة مباشرة وعبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

ونشرت صحيفة الغارديان البريطانية في 11/29/ 2010 وثائق حصلت عليها من موقع "ويكليكس" تفيد بأن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى مهاجمة إيران لوقف برنامجها النووي، كما ذكرت الوثائق أيضاً أن العاهل السعودي شدد في رسالة نقلها السفير السعودي في واشنطن "عادل الجبير" على أن العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة التأثير الإيراني في العراق هو "أولوية إستراتيجية للملك وحكومته"[2]. ويعود القلق السعودي من عجزها في إيجاد صيغة للتفاهم مع إيران في تأمين أمن المنطقة من جهة، ومن مواجهة نفوذها المتزايد في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 من جهة أخرى.

ومن المؤكد أن السعودية تتخوف من حرب إيرانية- أمريكية في حال فتحت مجالها الجوي وقواعدها العسكرية للقوات الأمريكية فستكون في الجبهة المقابلة ضد إيران وقد تتعرض للهجمات الإيرانية وستكون في وضع لا تحسد عليه، فنلاحظ السعودية تبتعد عن المشاركة المباشرة، وجاء ذلك على لسان رئيس الاستخبارات السابق "تركي الفيصل" الذي حذر واشنطن من مهاجمة إيران بذريعة طمأنة إسرائيل موضحاً أن الأمر سيؤدي إلى فاجعة في المنطقة[3].

وعلى خلفية البرنامج النووي الإيراني وتصاعد الأزمة بين إيران وواشنطن وفرض العقوبات الدولية عليها، باتت إيران أكثر عداء وتهديداً لدول الخليج العربية بسبب تحالفها مع الغرب وواشنطن بالذات، كما يبدو أن القيادة الإيرانية بدأت تشعر بالآثار السلبية للعقوبات الغربية الاقتصادية المفروضة عليها، فالخبراء الذين يتابعون الوضع الاقتصادي في إيران يشيرون إلى فقدان العملة الإيرانية الكثير من قيمتها خلال الشهور القليلة الماضية بينما تضاعف أسعار المواد الغذائية مرتين، وأن السلطة في إيران أخذت تتبع

---

(1) مجموعة من المؤلفين، مصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية أم نووية متجددة؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص204.

(2) مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2012 ، ص18.

(3) نفس المرجع، ص112.

أسلوب المقايضة في تعاملاتها التجارية مع الدول الأخرى بسبب العقوبات المفروضة على البنك المركزي، وتم مبادلة النفط مقابل القمح مع الهند[1].

وقد توقع الساسة الإيرانيون أن المسير قدماً في البرنامج له تداعياته على إيران وجاء في تصريح "حسن روحاني" سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير مفاوضين البرنامج النووي الذي أكد أن امتلاك إيران الأسلحة النووية سيأتي بثمن باهظ ليس فقط بالنسبة للنفوذ الإقليمي لإيران بل إن إنتاجها سيعيق تقدمنا في الميادين العلمية والتكنولوجيا الأخرى، كما بدوره عارض وزير الدفاع السابق الاديمرال "علي شمخاني" امتلاك الأسلحة النووية "المشكلة هي إننا نتمتع بمعرفة تقنية متقدمة والأعداء يعتقدون أننا نسعى وراء امتلاك أسلحة نووية، في حين إننا نتبع إستراتيجية ترفض استخدام مثل هذه الأسلحة الخطيرة"[2].

ثالثاً: التسلح السعودي

قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري والأسلحة المتطورة لحلفائها من دول الخليج العربية، وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية عالمياً من حيث التسليح في عام 2003 حسب التقرير الذي أُعدّ من قبل أعضاء في لجنة الكونغرس الأمريكي، كما أن إدارة أوباما أعلنت عن صفقة أسلحة مع السعودية حليف الولايات المتحدة الرئيسي في الشرق الأوسط والحائط الاستراتيجي ضد إيران بقيمة (30) مليار دولار تقريباً وهي صفقة تقضي بإرسال (84) طائرة حربية متطورة وأسلحة متنوعة، كما أن الولايات المتحدة تريد أن تبعث بإعلانها عن هذه الصفقة برسائل قوية إلى دول المنطقة التي تلتزم الولايات المتحدة بالحفاظ على استقرارها في الخليج.

رغم ضخامة أرقام أثمان صفقات الأسلحة التي تشتريها السعودية إلا أنه لا ينعكس عسكرياً في الداخل ولا في المنطقة، فما زالت رهينة بأمنها واستقرارها ووجودها إلى الحماية الأمريكية، كما أن صفقات الأسلحة هذه تهدف في أحد جوانبها إلى إرضاء الغرب بتشغيل مصانع السلاح لمساعدة الدول الغربية على تجاوز أزماتها الاقتصادية حيث تشير

(1) احمد دياب، دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الاتحاد الخليجي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(149)، ربيع 2012، ص35.

(2) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص101.

التقارير أن كل مليار دولار مباع من السلاح يوفر(30) ألف وظيفة في مصانع السلاح الغربية[1].

وتأتي السعودية على قائمة الدول المستوردة للأسلحة من كندا بما قيمته (9) ملايين دولار خلال الفترة من 2006 إلى 2010، وان هذه الصفقات التسليحية الفلكية تبقى الذريعة الدائمة بالنسبة إلى السعودية، التخوف من الخطر الإيراني، في محاولة منها لإقناع الرأي العام العالمي بذلك[2].

ومن المتوقع أن تتجاوز ميزانية الدفاع لدى مجلس التعاون الخليجي (68) مليار دولار خلال عام2012، والسعودية وحدها تستحوذ على 60% من الإنفاق الإجمالي على السلاح، وان الإنفاق السعودي السنوي على التسليح يفوق الإنفاق الإيراني بنحو أربعة أضعاف، وتعد السعودية من أكبر المستوردين للسلاح من الأسواق على مستوى العالم حيث يتزايد فيها الإنفاق على الدفاع لحماية المملكة وبناها التحتية النفطية والبتروكيمياوية من التهديدات الخارجية والإرهابية المحتملة[3].

تعتبر الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لتوريد السلاح إلى السعودية وتخطط السعودية إنفاق ما قيمته (50- 60) مليار دولار لرفع كفاءة منظومة السلاح الموجود في الخدمة لرفع قدراتها العسكرية في مواجهة الإرهاب وحماية الأمن الداخلي والخارجي، وفي بداية (يناير)2010 ركزت الإدارة الأمريكية مع السعودية ودول الخليج على تقوية الدفاعات من خلال إمدادها بنظم أسلحة حديثة لأجل حماية حقول النفط من أي هجوم خارجي وخاصة من إيران، ولأجل ذلك ولأهمية المنطقة تنظر الولايات المتحدة إلى أهمية زيادة القوة الدفاعية وتسليحها وحمايتها بنظم دفاع جوي مضاد للصواريخ متصل بمنظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي داخل المنطقة وخارجها، والاهتمام بالتدريب

---

(1) هاشم عبد الجبار، المال السعودي منقذ صناعة السلاح الأمريكي، متاح على الموقع:
<http://www.alhejazi.net/seyasah/011112.htm.>
(2) David Mckioe, "Canada s arms sales to the middle East", cbcnws, http://www.cbc./march 4, 2011.
(3) معارض دولية 2012، الحدث الأبرز في مجال الأمن وردع المخاطر في ننطقه الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، المجموعة العربية للدفاع21 للنشر ش.م.م، بيروت، عدد(47)، نيسان(ابريل)- أيار(مايو)2013، ص96.

المشترك بين القوات العسكرية السعودية والخليجية مع التركيز على وسائل التعامل مع القدرات الهجومية الإيرانية[1].

نلاحظ إعلان واشنطن بين فترة وأخرى عن بيع أسلحة إلى الدول الخليج وفي مقدمتها السعودية، فيأتي الرد الإيراني الذي كان غير متوقع بعد الإعلان عن اعتزام الرياض شراء قنابل موجهة بالأقمار الصناعية والذي جاء على لسان وزير الدفاع مصطفى محمد نجار ونقلته وكالة الإنباء الجمهورية الإسلامية جاء فيه "للدول الحق في شراء الأسلحة أو صناعتها لتعزيز قدراتها الدفاعية، وان شراء مشتريات الدول العربية الخليجية المجاورة لإيران السلاح لا يثير قلق الجمهورية الإسلامية وان الصفقة السعودية ستنهض بقدراتها الصاروخية وقوتها الجوية وستعزز قدراتها البحرية وان إيران لا تشعر بقلق من تقوية القدرات الدفاعية للبلدان الإسلامية الأخرى، وتعتبر قدراتها الدفاعية جزءاً من قدرات العالم الإسلامي"، وقد كان الموقف الإيراني في السابق من تلك الصفقات يتسم بالشدة والنقد والاتهام، أما تغير الموقف الإيراني لعله بسبب البرنامج النووي الإيراني الذي تطالب دول الخليج ضمانات منه، وجاء التصريح ليكون بادرة حُسن نية ووقف التشنج بينهما[2].

بعد عام 2003 نجد أن وتيرة التسلح شهدت تزايداً غير مسبوق في جميع منطقة الخليج فقد أوجد فشل المشروع الأمريكي في العراق خللاً في ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليج، كما سبب الوجود الأجنبي الكثيف في المنطقة في خلق أزمة وتوتر في العلاقات بين دول الإقليم الخليجي، فبلدان الخليج بما فيها السعودية تتخوف من تنامي قوة إيران الإقليمية، أما إيران فرأت في الوجود العسكري الغربي الكثيف في المنطقة احد أهم مظاهر التهديد لأمنها القومي. الأمر الذي أدى إلى تزايد مؤشرات التسلح في منطقة الخليج[3].

---

(1) محمد قدري سعيد، حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(184)، (ابريل)2011، ص108.

(2) طلال عتريسي، جيوستراتيجية الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سلسلة الدراسات الإيرانية- عربية، مركز الحضارة للتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2009، ص66.

(3) أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، مرجع سابق، ص86.

تحتل السعودية مركزاً متقدماً في الإنفاق العسكري في منطقة الخليج، وتمتلك السعودية أكبر أسطول عسكري بحري من بين دول مجلس التعاون الخليجي وهو في تطور مستمر، مما قد يؤدي إلى احتمال الانزلاق في سباق تسلح نتيجة انعدام الثقة في منطقة الخليج، وخاصة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية[1]، في الواقع هناك تنافس بينهما له جذور أيديولوجية وتاريخية، ولا تقتصر هذه المنافسة على منطقة الخليج بل تتعداها إلى أواسط آسيا وباكستان وأفغانستان.

المبحث الثاني

الخلاف بين إيران والسعودية حول الملفات العربية

إن إعادة تشكيل النظام الإقليمي بعد فقدان العراق دوره الإقليمي وبروز قوتي الخليج الأساسيتين إيران والسعودية، وأصبحوا أكثر انكشافاً في مواجهة بعضهم من دون أي جدار عازل وهذا ما يفسر قلق دول المنطقة على مستقبلها الأمني، فضلاً عن حالة الخلاف والتشنج المستمر والمتزايد بينهما (بمده وجزره) حول قضايا المنطقة[2].

إن الانقسام بين معسكري "الاعتدال" و"الممانعة" وفقاً للتسميات التي ابتكرها الإعلام، ويمثل دول الاعتدال السعودية ومصر والأردن، أما دول الممانعة هي إيران وسوريا ولبنان وفلسطين(حركتا حماس والجهاد الإسلامي)، أما معسكر الاعتدال يعتمد على الدبلوماسية في إدارة الأزمات، إلا انه إلى الآن لم يثبت فاعليته، بينما معسكر الممانعة الذي ينتهج خيار الحرب برسائل مشوشة تتراوح بين الذهاب إلى الحرب وصولاً للسلام[3].

وبدأ الانقسام والتحدي بين هذين المحورين الذي بدأ مع الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان عام 2006، وزاد مع الانقسام الفلسطيني (بين فتح وحماس)، والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وبلغ أوجه مع العدوان الإسرائيلي على غزة عام2009.

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد(328)، حزيران(يونيو)2006، ص14- 15.

(2) طلال عتريسي، جيوستراتيجية الهضبة الإيرانية: إشكاليات والبدائل، مرجع سابق، ص2007.

(3) عبد الوهاب بدر خان، قراءة في العلاقات العربية- العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(142)، صيف 2010، ص18.

من المؤكد إن إيران قادرة على التحكم بمنسوب الحركة السياسية في الكثير من الملفات العربية الشائكة، وستبقى لاعباً مؤثراً فيها يرتفع مستوى تأثيره كلياً أو يتراجع جزئياً تبعاً للتطورات المرافقة لكل ملف منها.

وتبذل السعودية جهود حثيثة في سعيها للمشاركة والسيطرة في القضايا والأزمات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، والتي تهدف من خلالها المشاركة ولعب دور كبير في المنطقة، وعزل إيران وتقيدها في المنطقة من جهة أخرى[1].

أولاً: العراق

أعدت الولايات المتحدة العدة للحرب على العراق وكان ذريعتها الحرب على الإرهاب وان العراق من دول محور الشر ويمتلك أسلحة دمار شامل، فشنت الولايات المتحدة الحرب على العراق عام 2003 تحت ما يسمى "عملية تحرير العراق" دون أي غطاء شرعي من الأمم المتحدة، واتضح بعد ذلك كذب ادعاءاتهم وخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل فانكشفت إستراتيجيتها التي تهدف إلى احتلال العراق ووضع اليد على أهم احتياطي عالمي للنفط في منطقة الشرق الأوسط، فكانت أسباب الحرب هي ضمان الإمدادات النفطية للغرب وعلى رأسها واشنطن[2].

بعد اجتياح العراق من قبل جيوش الولايات المتحدة وانهيار مؤسساته المدنية والعسكرية أدى ذلك إلى خروج العراق من الموازنات السائدة في المنطقة والذي عرف بسطوته المعروفة إقليمياً، وانكشاف ساحته مما أدى إلى تدخل دول إقليمية في شؤونه الداخلية ودعمها للعمليات المسلحة في الداخل التي تقودها المليشيات والعصابات المسلحة وتصفية حسابات قديمة معه لأغراض مستقبلية وتحويل العراق إلى ساحة مواجهة مع الولايات المتحدة، والعمل على عدم استقرار العراق من أجل عدم تكرار السيناريو العراقي في المنطقة[3].

---

(1) احمد سامي العنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد(92)، القاهرة، مارس2008، متاح على الموقع: <http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2rn111.htm.>

(2) Simons, Geoff, future Iraq, saqi Books, London, 2003, p336.

(3) صبحي ناظم توفيق، مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، بغداد، عدد(3)، تموز(يوليو) 2005، ص47.

إن التغير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 عد بمثابة تغيير استراتيجي، فكانت السعودية الدولة الأكثر حساسية تجاه التغير الذي حدث في العراق وبدأت تشعر بالقلق مع تقدم العملية الديمقراطية وصعود الخصم الطائفي إلى السلطة (الشيعة) الذين يعدون أكثرية في العراق، وأدى الأمر إلى تأجيج العلاقة التي تتسم بالتعقيد والعواطف المشحونة بين السنة والشيعة ليس في العراق وحسب بل في مختلف أنحاء العالم العربي. فكان سيطرة الغالبية الشيعية في العراق على مقاليد السلطة سيكون لذلك انعكاسات على الشيعة جميعاً وخاصة الشيعة الذين يشكلون أغلبية سكان المنطقة الشرقية في السعودية وتتصف هذه المنطقة بالاحتياط النفطي الكبير، مما يجعل لإيران الدور الكبير في المنطقة لأنها تنظر كونها ناصرة للشيعة وسيكون لذلك انعكاسات إقليمية[1].

بعد حرب الخليج الثانية "تحرير الكويت" عام 1991 لم تعمل إيران على استغلال ضعف العراق العسكري والسياسي بل بقيت تراقب تطور الوضع بين العراق والولايات المتحدة، فجاء الموقف الإيراني السياسي المركب بعد الاجتياح الأمريكي عام 2003 وتلخص بمعارضة إيران الحرب نظرياً وتأييدها في الواقع بما يكفي للتخلص من نظام صدام حسين، ولكن عادت وتغيرت سياسة إيران الخارجية فقد وجدت فرصة سانحة للتدخل بقوة في المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية والعمل على تثبيت النفوذ الإيراني، ولديها عدة أدوات لذلك منها استخدام الرموز الدينية ودعم الأحزاب والساسة العراقيين الشيعة الجدد الصاعدين إلى الحكم وعقد التحالفات السياسية بينهم وتعدهم أصدقاء لها ودعم المقاومة وفي الأخص المقاومة الشيعية وتزويد المليشيات بالسلاح وتقديم الدعم المالي لهم بما يحقق ضعف الجيش الأمريكي وإرباكه في الساحة العراقية، وسعي إيران لإضعاف أي حكومة تشكل في العراق مناوءة لها، لأن الحرب الإيرانية العراقية الشرسة التي استمرت ثماني سنوات باقية في أذهان الساسة الإيرانيين، وان سياسة إيران تجاه العراق هي سياسة نابعة من أمنها القومي فأعدت إيران العدة للاستفادة من الوضع الجديد والتخطيط الاستراتيجي وشكلت الهيئات المتخصصة لذلك.

حاولت إيران ملء الفراغ في العراق الذي حدث بعد سقوط النظام السابق عام2003 وكان تدخلها لسببين الأول التخوف الإيراني من الوجود الأمريكي في العراق على أمنها

---

(1) جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية- العربية، سلسلة محاضرات الإمارات(94)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص23.

القومي لأن حدودها كبيرة مع العراق فتمتـد إلـى(1448كـم)، أخـذ المبـادرة لـسد الفـراغ العربي في بالنفوذ الإيراني[1].

فقد سارعت إيران بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقـالي إلـى الاعتـراف بـه مباشـرة فـي 2003/10/17 كأول سلطة عراقيـة بعـد إبعـاد نظـام صـدام حـسين، وأعـادت علاقاتهـا الدبلوماسية في 2004/9/18، ثـم رحبـت بحكومـة "إبـراهيم الجعفـري" ووجهـت دعـوى لرئيس جمهورية العراق "جـلال الطالبـاني" لزيـارة طهـران، ولبـى الـدعوة فـي تـشرين الثاني/2005 وهي أول زيارة لـرئيس عراقـي لإيـران منـذ إعـلان الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانية[2].

وقد تداخل العراقيـون والإيرانيـون قـديماً حيـث المـصاهرة والهجـرة الإيرانيـة إلـى العراق طلباً للعلم (الحوزة الدينية فـي النجـف)، ونجـد فـي قـول كمـال خـرازي (وزيـر خارجية إيران) إلى هوشـير زيبـاري (وزيـر خارجيـة العـراق) وأمـام رئـيس الـوزراء الجعفري أثناء زيارته للعـراق مخاطبـه باللغـة الفارسـية التـي يفهمهـا الاثنـان قـائلاً "أن الطرف الذي سيغادر العراق هو الولايات المتحدة لأنها ستنـسحب فـي نهايـة المطـاف، وأمـا الطرف الذي سيعيش مع العراقيين فهي إيران كونها جارة للعراق"[3].

وواجه الجيش الأمريكي صعوبات جمّة فـي العـراق بعـد احتلالـه، فقـد ذكـر "هنـري كيسنجر" مخاطر من عدم تحقيق الولايـات المتحـدة أهـدافها التـي جـاءت مـن اجلهـا إلـى المنطقة وما له من تأثير عليها وعلى دول الإقلـيم العربيـة قـائلاً "إذا فـشل الأمريكيـون فـي تحقيق أهـدافهم الفوريـة، وإذا انبثقـت المعـسكرات الإرهابيـة أو الأنظمـة الإرهابيـة فـي المستنقع العراقي، مدعومة بثروتهـا النفطيـة الـضخمة... وأن التهديـد يمكـن أن يمتـد إلـى الدول الأوربية ذات الجاليات المسلمة"[4].

فقد اتصفت السياسة الخارجية لكل من إيران والـسعودية تجـاه الأوضـاع بـالعراق بعـد احتلاله بأنها دفاعية، فكلتا الدولتين لا تريد وجوداً أمريكياً منتصراً فـي العـراق، وعمـل كـل

---

(1) طلال عتريسي، ما هو" المشروع الإيراني"؟ مناقشة للذين يعتبرونه توسعياً، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات ، بيروت، عدد(76)، آذار(مارس)/2010، ص110.

(2) مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص15.

(3) ولي نصر، صحوة الشيعة، مرجع سابق، ص209.

(4) غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير: الليبرالية الجديدة- الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2011، ص40.

واحد منهم على جعل العراق مستنقعاً يخــرج الأمريكيــون منــه خاســرين لا يفكــرون بعــدها بغزو أو حرب أو تهديد لأي دولة في المنطقة وكــان موقــف كــل مــن الــدولتين يميــل فــي إعلامه على التحريض لأجل مواجهة الأمريكيين في ارض العراق[1].

ومارس السعوديون دورهم بهدوء فكانــت هــذه الــصفة الغالبــة لــسياستهم فلــم يتبنــوا العنف علناً فكانت الفتاوى التي تحلل للجهاديين ما يقومون بــه فــي العــراق مــن عنــف هــو الأداة لتحقيق غاياتهم.

بعد عام 2006 ومع تصاعد تدهور الوضع الأمنــي فــي العــراق وخوفــاً مــن تــداعيات المأزق العراقي وخوفاً من وصول الإرهابيين إليها الذين توافدوا إلــى العــراق مــن كــل جهــة أعلنت السعودية عن الشروع ببناء سور متعــدد المــستويات ومــزود بتقنيــات عاليــة بطــول (814كم) على طول حدودها مع العراق[2].

تبدو نظرة السعودية بشأن العراق حالة لا توازن فمــن جهــة لا تؤيــد الوجــود العــسكري الأمريكي في العراق والذي ســماه الملــك عبــد الله فــي القمــة العربيــة التــي انعقــدت فــي الرياض في آذار/2007 "بالاحتلال غير الشرعي للعــراق" فــي كلمتــه التــي ألقاهــا بالقمــة، وفي الوقت نفسه لا تؤيد الانسحاب الفوري من العراق دون أن يــتم الاســتقرار لأنــه ســيجعل تصاعد وتيرة العنف في العراق مما سيهدد أمن المنطقة واستقرارها[3].

وقد اعترفت الولايات المتحدة بالتأثير الإيرانــي فــي العــراق بعــد الــضربات الموجعــة التي تلقاها التواجد الأمريكي العسكري فيــه والــدليل علــى ذلــك بــين عــامي 2007 و2008 تمت عدة لقاءات بين السفير الأمريكي في العراق "بــراين كروكــر" بنظيــره الإيرانــي "حــسن كاظمي قمي" لوقف أعمال العنف في العراق، وأجريت بعدها ثــلاث جلــسات أخــرى برعايــة وزارة الخارجية العراقية.

من الواضح فشل القوات الأمريكية في العراق مــن التــصدي للنفــوذ الإيرانــي المتزايــد، وبعد الانسحاب ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام تعاظم الــدور الإيرانــي، الأمــر الــذي

---

(1) خير الدين حسيب، المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (307)، 2004، ص7- 10.

(2) مجموعة من المؤلفين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص123.

(3) نفس المرجع، ص123.

أثار قلق الساسة الأمريكيين وعبر عن هذا القلق (جون ماكين) في حديثة لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية قائلاً: "ينبغي علينا أن نبقى بالعراق لنقوي الديمقراطية فيه، وأضاف قائلاً لنمنع الإيرانيين من خنق هذا البلد"[1].

فكان كلٌ من الدولتين تنظر إلى التحول الجديد الذي حدث بعد عام 2003 خطراً من نواحي إستراتيجية لكل منهما، فإيران تنظر باعتقادها أن استتباب الوضع الأمني والسياسي في العراق قد يغري الولايات المتحدة بمغامرة جديدة قد تكون هي المستهدفة التالية. أما نظرة السعودية باعتقادها أن حكم الأكثرية الشيعية بالعراق بالتحالف مع الأكراد يخلق خطراً مستقبلياً بأدوات غير معروفه بحيث سيتحول العراق في أقل الأحوال إلى منافس إقليمي قد يتحالف مع إيران مما يجعله قوة في المنطقة بذلك يكون قادراً على استقطاع الكثير من مكانة السعودية على المستوى السياسي والاقتصادي، فوجدت السعودية مصلحتها في حماية حقوق السنة في العراق وكسبهم إلى جانبها[2].

وفي 2011/12/15 أعلن وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا" عن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق رسمياً، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائماً إلى تحويل وجودها العسكري إلى نفوذ سياسي في العراق والمنطقة وبحلول عام 2011 أصبح الوجود الأمريكي بلا أهمية تماماً، وان السبب الحقيقي للانسحاب هو قلة تأثيره الفعلي سواء في العراق أو في المنطقة[3]. وتتفق الكثير من النخب الحاكمة في إيران بأن الرحيل المعلن للقوات الأمريكية هو ليس سوى غطاء للعودة إلى التبعية الإستراتيجية أي تبعية العراق للولايات المتحدة.

وقد ذهبت الوعود الأمريكية في العراق مهب الريح بعد تبشيرهم بجنة الديمقراطية والحرية بل حركوا الفتنة الطائفية والنزاعات العرقية والمذهبية التي أصبحت تحصد مئات الأرواح يومياً وبتمويل من دول الجوار، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق أصبحت مسألة التنافس بين إيران والسعودية معقدة، وان مخاوف أمريكية من أن حرباً

(1) مرتضى عبد الرحيم الحصيني، العلاقات العراقية- الإيرانية، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ناصرية، عدد(24)، كانون الأول(ديسمبر)2011، ص57.

(2) حمزة حسن، السعودية وإيران الاتجاه فرادى من المستنقع العراقي، مجلة شؤون سعودية، لندن، عدد(24)، 2003، ص13- 14.

(3) فورن بوليس، السياسة الخارجية، ترجمة: المدى، صحيفة المدى العراقية، عدد(2443)، في4/نيسان(ابريل)/ 2012.

بالوكالة تدور على الأرض العراقية بين إيران والسعودية، حيث سيغير رحيل الجنود الأمريكيين المنتشرين في العراق دولاً إقليمية وغير إقليمية الطرق التي تساعد بها مناصريها من العراقيين، وسيكون من الصعب على السعودية ودول ملكية خليجية أخرى من بسط نفوذها في العراق مع وجود إيران، وقد تكون إيران الدولة الوحيدة المجاورة التي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية فوق العادة مع العراق. وفي الواقع هناك تفاعل قوي بين العراق وإيران بسبب التداخل المذهبي بين البلدين، والتي لديها نفوذ قوي لدى الشيعة الذين يعدون أكثرية في العراق والذين ينظرون إلى إيران كحليف للشيعة وتعمل على استغلال العاطفة الدينية المذهبية بين البلدين وأن وجود الأماكن المقدسة الشيعية في العراق وايران التي ترتبط الشيعة فيها سمح للشعبين من الشيعة التواصل فيما بينهم، إلا أن هذه العلاقة تواجه جدلية سياسية واجتماعية وتاريخية من المكون السني وتدفع إلى إنهاء العلاقة مع إيران باعتبارها عدواً تاريخياً.

إن التجاذبات الإقليمية حوّلت العراق إلى ساحة صراع بين أطرافها قوى إقليمية عربية أبرزها دول الخليج العربية التي تدفع باتجاه تحجيم الدور العراقي لعلاقته مع إيران، ومن المؤكد أن سياسة الحياد والابتعاد عن الخلافات الخارجية صيغة مقبولة لوضع العراق في الوقت الحالي لأنه يعاني من وضع داخلي غير مستقر، مما لاشك فيه أن إيران والسعودية كونهما جارين للعراق يمكن أن يلعبا دوراً كبيراً في استقراره ومساندته والانتقال بالعراق من منطقة الخطر إلى منطقة الأمان وهذا الأمر سيجلب الاستقرار للمنطقة كلها، وستكون بلا شك المستفيد كل من إيران والسعودية فالجار الطيب القوي خير من الجار الشرير الضعيف.

ثانياً: لبنان

تعد تجربة "حزب الله" في لبنان تجربة فريدة في انطلاقته كحركة مقاومة شيعية ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982، والذي شكل عامل استنزاف وضغط على الكيان الإسرائيلي.

وبعد بضع سنوات من تأسيسه وبالتحديد عام 1985 أعلن لأول مرة ظهوره العلني رسمياً كحركة جهادية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد اتسم موقفه بأيديولوجية جهادية شاملة، وقد اثبت وجوده كقوة فاعلة في الساحة اللبنانية بعد تحقيق عدة انتصارات ضد الاحتلال، وقد كان له علاقة بالمرجعية الدينية السياسية في إيران التي كان يستمد منها

فتاوى الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد خاطب آية الله الخميني وفداً من حزب الله بقوله: "أنا آمل أن توفقوا وتطمئنوا أنكم موفقون والجمهورية الإسلامية ستكون إلى جانبكم والى جميع المسلمين وجميع المستضعفين في العالم، وان شاء الله تنتصرون"[1]، وقد استطاع حزب الله التكيف مع النظام اللبناني ومشاركته في مؤسساته الدستورية والنيابية وغيرها من مؤسسات الدولة واستطاع أن يثبت وجوده كقوة فاعلة في الساحة السياسية اللبنانية[2].

وجاء في أدبيات حزب الله في وصفه الأنظمة العربية حيث وصف معظمهم بالرجعيين والأدوات والخونة وجاء فيه "أن بعض الحكام الرجعيين وخصوصاً من الدول النفطية لا يتورعون أن يجعلوا من بلدانهم قواعد عسكرية لأمريكا وبريطانيا، ولا يخجلون من الاعتماد على خبراء أجانب يعينوهم في مناصب رسمية عليا، وينفذون ما تقره لهم دوائر البيت الأبيض من سياسة تهريب الثروات وتوزيعها على المستعمرين بأساليب شتى، كما يدعي بعضهم بحامي الشريعة الإسلامية ليغطي خيانته وليبرر استسلامه لإرادة أمريكا، وسيأتي اليوم الذي تتساقط فيه هذه الأنظمة الهشة أمام قبضات المستضعفين كما تساقط عرش الطاغوت في إيران"[3].

وقد أخذ الغرب ينظر إلى حزب الله على انه قوة فاعلة في مواجهة الكيان الإسرائيلي كما جاء في الوصف "يعد حزب الله بين أكثر الجماعات الإسلامية حذقاً ومراساً وانه لديه تنظيم مهول، وتدريب عالٍ لقيادة حرب العصابات دأب على نشب مخالبه في وجه إسرائيل مراراً وتكراراً. كما يشمل نشاط حزب الله على دعم ومساعدة بعض الفصائل الفلسطينية وتقديم الدعم اللوجستي لحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل الفلسطينية المناوئة لإسرائيل"[4].

---

(1) حسن نصر الله، حزب الله: المقاومة والتحرير من المنشأ إلى المقاومة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ج1، 2006، ص18.

(2) مجموعة من المؤلفين، تحرير وتقديم: رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية- الغرب- إيران، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص73- 74.

(3) فايز القزي، من حسن نصر الله إلى ميشيل عون: قراءة سياسية لحزب الله، منشورات رياض الريس، بيروت، 2009، ص200- 201.

(4) ريتشارد ن ومارتن اندريك وآخرون، استعادة التوازن، مرجع سابق، ص266.

وفي 2006/7/12 قامت مجموعــة مــن مقــاتلي حــزب الله بأســر جنــديين إســرائيليين على الحدود اللبنانية، لغرض مبادلتهم بأسرى لبنــانيين محتجــزين عنــد الكيــان الإســرائيلي، فجاء الرد الإسرائيلي بشن هجوم جــوي علــى المــدن اللبنانيــة واســتهداف المــدنيين وبــذلك انطلقت حرب "تموز" حسب ما سماها الإعــلام، أمــا حــزب الله فــسماها " الوعــد الــصادق"، أما الإسرائيليون فأطلقوا تسمية "حرب لبنان الثانية".

وكان الموقف الرسمي السعودي غير مــألوف فقــد اتهــم حــزب الله بالمــسؤولية جــراء نشوب الحرب فقد صرح وزير خارجية السعودية "سعود الفيــصل" فــي بدايــة الحــرب والــذي اعتبر فيه أسر الجنديين الإسرائيليين من جانب حزب الله التــي انــدلعت علــى أثرهــا الحــرب ووصفها "بأنها مغامرة غير مسؤولة من عناصر لبنانية دون الرجــوع إلــى الــسلطة الــشرعية ومن دون التنسيق مع الدول العربية، أنها لا تخدم المصالح العربية"(1).

وفي الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربيــة لمنقاشــه موضــوع حــرب تمــوز جاء في كلمة وزير خارجية السعودية "إذا كان انفراد دولة واحــدة بقــرار أمــر غيــر مقبــول، فأن انفراد عناصر غير منضبطة وغيــر مــسؤولة داخــل الدولــة باتخــاذ القــرارات التــي لا تكتفي بتورط الدولة ذاتها، بل تدفع ببقيــة الــدول إلــى مغــامرات غيــر محــسوبة هــو أمــر مرفوض جملة وتفــصيلاً، هــذه الحقيقــة يجــب أن تكــون واضــحة وضــوح الــشمس لنــا جميعاً"(2).

فمنذ العدوان الإسرائيلي على لبنــان فــي تمــوز 2006 تحــول الموقــف الــسعودي فــي وسائل الإعلام إلى موقف نقدي واتهامي وتحريضي تجاه حــزب الله بــسبب نــشوب الحــرب. وجاءت الفتاوى من رجال الدين السعوديين ضد حــزب الله اللبنــاني ومــنهم الــشيخ الوهــابي "عبد الله بن جبرين" وجاءت الفتوى فــي وكالــة الأنبــاء الــسعودية التــي نــصت:"لا يجــوز نصرة هذا الحزب الرافضي- ويقصد بــه حــزب الله- ولا يجــوز الانــضواء تحــت إمرتــه، ولا يجوز الدعاء لهم بالنصر والتمكين"، وقال هذا المفتــي أيــضاً " نــصيحتنا لأهــل الــسنة أن يتبرؤوا منهم، وان يخذلوا من ينضمون إليهم"(3).

---

(1) انظر: صحيفة السفير اللبنانية في 13/تموز(يوليو)/2006.

(2) سعود الفيصل، الأمن القومي العربي يتطلب قرارات إجماع وليس انفراد عناصر الدولة بالقرار وحدها، صحيفة الحياة اللندنية، في 2006/7/16.

(3) إدريس هاني، حزب الله البعد الاستراتيجي، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، بيروت، 2008، ص168.

وفي خضم حرب تموز عقد اجتمع وزاري طارئ للعرب واتفقوا فيه على عقد قمة عربية طارئة، فجاء الرد بموافقة (11) دولة عربية لحضور القمة في 26/تموز، إلا أنها انتهت عملياً، لأن السعودية ومصر والأردن اعتذرت عن الحضور إذ إن توقيت القمة العربية تزامن مع توقيت مؤتمر روما الدولي الذي دعت إليه ايطاليا لمناقشة الحرب الإسرائيلية على لبنان واستثنى هذا المؤتمر كل من إيران وسورية، وكان الهدف منه الحيلولة دون اجتماع العرب[1].

وكان موقف كل مصر والسعودية والأردن من المقاومة أثناء حرب تموز 2006 التركيز على تمكين الحكومة اللبنانية من بسط نفوذها على جميع أجزاء لبنان بدلاً من المطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، مما يفسر ابتعاد هذه الدول عن روح مقاومة الكيان الإسرائيلي[2].

وبعد نهاية حرب تموز2006 ارتفعت شعبية حزب الله في الساحة اللبنانية والعربية والإسلامية بعد خروجه قوياً من المعركة، الذي استطاع تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي وكسر شوكته، والذي كان في إستراتيجية الكيان الإسرائيلي منذ تأسيسه تأمين التفوق العسكري على جميع الدول العربية، لأن إسرائيل لا تتحمل خسارة حرب واحدة[3].

وبعد الدمار الذي أحدثه العدوان في البنى التحتية لبنانية صبَّ معظم اللبنانيين جام غضبهم على إسرائيل والولايات المتحدة بدلاً من حزب الله. وجاءت الورقة الأخرى التي تريد أن تلعبها إسرائيل مع الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة اللبنانية من أجل نزع سلاح حزب الله الذي أصبح خطراً على إسرائيل[4]، إلا أن هذه الورقة لم تنجح بعد أن

---

(1) الشيخ جعفر حسن عتريسي، حزب الله يجر عربة التاريخ، ط2، مؤسسة البلاغ للنشر، بيروت، 2008، ص283.

(2) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص216- 217.

(3) مايكل اوبرسكالسكي، الموساد: ذراع داوود الطويلة، ترجمة: أبو علي ياسين، دار الطليعة الجديدة للنشر، دمشق، 2002، ص11.

(4) جون مير شيمر و ستيفن واط، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص363.

قرر حزب الله التمسك بسلاحه والذي سماه ب"سلاح المقاومة" واعتبر هذا الأمر خطاً أحمر.

ونلاحظ الأزمة التي حدثت في أيار/2008 التي شهدتها لبنان بعد قرار الحكومة بإقالة مدير أمن المطار وإغلاق شبكة الاتصالات لحزب الله، وجاء الرد من حزب الله بنزوله إلى الشارع، وفي محاولة لوقف الأزمة التي شهدتها لبنان أجرى كل من السفير السعودي والتركي لدى لبنان اتصالات مع السفير الإيراني وسورية من أجل التوصل إلى حل، ولم تنتهِ الأزمة إلا باتفاق الدوحة الذي كان هناك حديث عن مساعدة ودعم إيراني للحوار الذي توصل إلى صيغة لحل الأزمة[1].

ثالثاً: فلسطين

تعد القضية الفلسطينية من القضايا المهمة التي شكلت إحدى مقومات الأيديولوجية للثورة الإسلامية في إيران، وبعدها النظام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فكان الموقف الإيراني الرسمي من احتلال فلسطين نابعاً من صلب عقائد الثورة الإسلامية، وكانت رؤية السيد الخميني للقضية الذي اعتبر أن الصراع مع إسرائيل عقائدي وليس مجرد صراع سياسي، كما انه ربط الكيان الإسرائيلي بالقوى الدولية المعادية للإسلام، وقد زادت إيران من دعمها للمقاومة في فلسطين ولبنان وهو ما فسر من قبل الدول العربية ومنها السعودية بأنه تدخل في الشأن العربي واستخدام الملف (فلسطين وحركات المقاومة) لمصلحة إيران ومد نفوذها من خلاله في المنطقة والتدخل بالشأن الداخلي للدول العربية وقدرة إيران على خلق مشكلات إقليمية يمكن أن تنفذ إلى المنطقة خلالها، كما ينظرون إلى أن إيران تدعم القضية الفلسطينية لتضيف عنصر قوة إضافية لكي لا توجه إليها انتقاد لسياساتها الإقليمية.

تبنت إيران القضية الفلسطينية وفي هذا الإطار تجاوزت مواقف الدول العربية تجاه هذه القضية، والموقف الإيراني الداعي إلى التحرير الكامل للأراضي الفلسطينية، رافعة شعار "إزالة إسرائيل من الوجود" وهي تلعب دوراً محورياً في هذه القضية وأنها ترفض

(1) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، ص300.

الحل الذي ينص على دولتين في الأراضي الفلسطينية "دولة عبرية ودولة فلسطينية"، كما تعد الممول الرئيسي لأكبر الجماعات الفلسطينية المسلحة "حماس والجهاد الإسلامي"[(1)].

يرى القادة في إيران أن الكيان الصهيوني كيان مغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني المسلم فهم يرفضون أي تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والمشروع الشرق الأوسطي وتضاهي إيران الدول العربية نفسها في دعم القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تسعى إيران إلى تشويه سمعة الدول المقربة من الغرب. وتكون إيران هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تنكر حق إسرائيل بالوجود، فقد رد السيد الخامنئي القائد (المرشد) الجمهورية الإسلامية على إنهاء بعض الدول العربية لبعض أشكال المقاطعة للكيان الصهيوني فقال "أنها خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين"[(2)]. وقال أيضاً "أن احتلال فلسطين واحدة من أركان التآمر الشيطاني الذي عمدت إليه قوى الهيمنة العالمية، ممثلة ببريطانيا سابقاً، وبأمريكا حالياً لإنهاك العالم الإسلامي وتمزيق صفوفه، أن أعداء الإسلام كانوا جادين دوماً في إقامة الحواجز القومية والمذهبية بين المسلمين، لإبعادهم عن توحيدهم ومن ثم السيطرة على مقدراتهم"[(3)].

حيث يؤكد التوجه السياسي الإيراني رفضه لأية تسوية للصراع بين العرب والكيان الإسرائيلي سيكون أشبه بالاستسلام، وتعمل إيران على المناهضة والرفض لأية اتفاقيات أو معاهدات قد تؤدي إلى الصلح بين العرب والكيان الإسرائيلي[(4)].

وقد استطاعت إيران بناء علاقات متينة مع الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال والرافضة للحلول السياسية مع الكيان الإسرائيلي، ومن أبرز هذه العلاقات علاقتها مع "حركة حماس والجهاد الإسلامي" اللتين أصبحتا طرفاً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي، وبناء علاقات معها يعود لاعتبارات عديدة أهمها مكانة إيران على الصعيد

---

(1) انظر: تقرير الأوربي حول إيران، أوراق إستراتيجية، مركز الخدمات البحثية، في7/شباط(فبراير)2007، متاح على الموقع:

<http://www.ipileb.com>

(2) محمد السيد سليم، مشروع الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منة وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص827.

(3) الشيخ توفيق حسن علوية، الإمام الخامنئي ورؤاه المعاصرة، دار الأميرة للنشر، بيروت، 2010، ص208.

(4) ممدوح أنيس فتحي، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(130)، اكتوبر1997.

الدولي والإقليمي، واهتمامها المميز بالقضية الفلسطينية، ورفضها التسويات السياسية مع الكيان الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تعتبر حركة حماس إيران حليفاً استراتيجياً، لكن هذا لا يعني إخلالاً بالتوازن في علاقاتها مع الأطراف الأخرى بل في نفس الوقت تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول العربية ومنها السعودية[1].

أما بالنسبة لحركة "الجهاد الإسلامي" التي تؤكد علاقتها الوثيقة مع إيران منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية عام 1979، فكان تأثير الثورة الإيرانية وفكر الخميني تأثيراً كبيراً على حركة الجهاد الإسلامي، من حيث المنهج الثوري الذي اتبعته الثورة في التغيير ومواقفها السياسية المتشددة من الكيان الإسرائيلي والغرب والأنظمة العربية التي لا تحكم بالإسلام، كما أنها لم تشارك في أي انتخابات حدثت في الأراضي الفلسطينية ولا تريد المشاركة في أي حكومة ولا مؤسسات السلطة، وتعتبرها نتاجاً لاتفاق أوسلو المرفوض من جانبها[2].

إن اتفاقية "أوسلو" التي وقعت في أيلول/1993 أثبتت أنها لم تغير واقع الاحتلال وكل ما حققته هو تشكيل سلطة فلسطينية لا تستطيع التنفس دون موافقة الاحتلال مما أدى إلى انقسامات في الصف الفلسطيني فبعض الأطراف قررت الاستمرار بالمقاومة المسلحة منها (حركة حماس والجهاد الإسلامي) وإطراف أخرى تبنت الاستمرار في نهج التفاوض في إطار اتفاقية أسلو منها (حركة فتح)، مما أدى ذلك إلى التسبب في انقسامات في الساحة الفلسطينية وأدى إلى إضرار بوحدة الصف الفلسطيني[3].

أما السعودية فقد امتنعت طوال هذه السنوات من التدخل سياسياً في الصراع العربي الإسرائيلي، كما امتنعت عن إقامة أي علاقات علنية مع الكيان إسرائيلي مع إلحاح الكثير عليها من الغرب، لان ذلك يسبب إحراجاً لها كونها تضم في ثناياها الأماكن المقدسة[4]. وسياسة السعودية تجاه هذه القضية تتلخص باعتماد الدبلوماسية والمساعدة على إعادة

---

(1) صالح زهير الدين، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر، دار الساقي للنشر، بيروت، 2012، ص430.

(2) نفس المرجع، ص437- 438.

(3) عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني في المنطقة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2010، ص40- 41.

(4) سامي رينيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد للنشر، القاهرة، 2011، ص60- 61.

بعض اللحمة إلى الصف الفلسطيني وإنهاء حالة الاقتتال الداخلي، وذلك بمساعدة إيران من أجل تحقيق ذلك.

وفي عام 2002 أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن مبادرة للسلام في الشرق الأوسط متضمنة عدة مطالب مقابل اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقيات سلام معها، ومن هذه المطالب عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967 والاعتراف بحق اللاجئين في العودة والقبول بقيام دولة فلسطين على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس مما أثار الأمر دهشة مختلف الأوساط السياسية الإقليمية والدولية، لأن بمكانتها في العالم العربي والإسلامي تتحدث عن فكرة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وليس أي تطبيع وإنما تطبيع شامل، وان قبول إسرائيل المبادرة العربية يعني قيام "علاقات طبيعية" بينها وبين الدول العربية وصولاً للاعتراف، الأمر الذي اعتبره المراقبون السياسيون تحولاً في الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية[1].

إن صعود "حركة حماس" إلى السلطة اثر فوزها في انتخابات المجلس التشريعي في 2006/6/25 كان بمثابة إنشاء ثاني دولة إسلامية في الشرق الأوسط بعد إيران، فقد كان صعود حماس بمثابة انتصار لكتلة الممانعة التي تضم إيران وسوريا وحزب الله وهذا الانتصار يعد محفزاً لباقي الحركات الإسلامية في الصعود إلى السلطة[2].

وقد تعاملت الحركات الفلسطينية التي تتصف بأنها "حركات إسلامية سنية" مع موضوع التشيع بحزم ضده، كما ذكر خالد مشعل في رسالته إلى ملك السعودية قال فيها:"نحن سنة ونعتز بانتسابنا لأهل السنة والجماعة، فلا يمكن على الإطلاق أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا عقيدة أهل السنة والجماعة التي نشأنا عليها"[3].

وشهدت العلاقات الإيرانية السعودية تطوراً جوهرياً بعد التطورات التي حدثت في المنطقة بعد عام 2007 فعملوا على خفض حدة التوتر في الساحات المتأزمة، فأدى هذا

---

(1) عبد الله العمادي، المبادرة السعودية ومحاولات التطبيع في الخليج العربي، متاح على الموقع:

<http://www.aljazeera.nat/nr/exres/25/3/2002.>

(2) < http://www.ipileb.com. >

(3) مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص124.

التطور بين البلدين في نتائجه الأولية إلى توصل الفصائل الفلسطينية أي (حركتي حماس وفتح) لصيغة مشتركة لإنهاء الاقتتال الداخلي، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية في الأراضي الفلسطينية يرأسها "إسماعيل هنية" وقد سمي هذا الاتفاق "اتفاق مكة" وحظيَ هذا الاتفاق بمساندة عربية وإسلامية.

لكن اتفاق مكة سرعان ما انهار، على الرغم من عقد الصلح بين الحركتين ورجوعهما إلى حكومة الوحدة الوطنية وبقى إسماعيل هنية أحد قادة حماس رئيساً للوزراء، فواصلت حركة حماس رفض الاعتراف بدولة إسرائيل بالرغم من بيان حكومة الوحدة الوطنية الذي ألمح ضمناً أن هذه الحركة ستلتزم بجميع الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت النتيجة حصول صدام بين فتح وحماس والرجوع إلى حالة العداء بينهم، وباءت المساعي السعودية بالفشل.

وقد حلل عدد من السياسيين الغربيين ومنها تقرير مؤسسة "راند الأمريكية للأبحاث" سبب نفوذ إيراني المتزايد في المنطقة العربية والذي جاء به أن الصراع الدائر بين إيران والدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية، فإيران تتخطى الحكومات العربية وتتحدث إلى الشارع العربي مباشرة عبر تبنيها سياسات قومية ودينية تجاه القضايا الإقليمية وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية تفوق في حدتها مواقف النظم العربية من هذه القضية، وأن هنالك نظم عربية تسعى جاهدة للحد من النفوذ الشيعي المتصاعد في المنطقة كما جاء في تصريحات بعض رؤساء الدول العربية [1].

إن الصراع الفلسطيني مع الكيان الإسرائيلي يهدد الأمن والسلام في المنطقة كلها ويجعل الساحة مفتوحة للتدخل في هذه القضية، وأمام فشل كل الحلول وضعف الأمم المتحدة إزاء هذه القضية من اتخاذ أيّة مبادرة لإنهاء هذه القضية، ولم يصدر أي قرار ملزم طبقاً للفصل السابع بالرغم من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وأن الأمم المتحدة هي التي يمكن أن تقدم الإطار المناسب للتدخل الدولي من شأنه أن ينهي هذا الصراع ويوفر حماية كاملة للفلسطينيين وإنهاء الاقتتال والعمليات القمعية التي تقوم بها قوات الاحتلال[2].

---

(1) فنسان غريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص74.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية: الخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول(ديسمبر)/2001، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص131.

رابعاً: سورية

إن سورية تخوض صراعاً مع إسرائيل منذ نشوء هذا الكيان وهي تقف إلى جانب المقاومة في كل من لبنان وفلسطين لسببين: الأول التماس الجغرافي مع هذين البلدين، أما السبب الثاني أنها تقوى بالمقاومة. كما أن لديها علاقات إستراتيجية مع إيران بذلك تحصل على حليف إقليمي قوي وفاعل بالسياسة الدولية، كما تحصل إيران من سورية على التواصل والتفاعل مع الدول العربية حيث الهموم والمصالح المشتركة بينهما[1].

فتقع سورية وسط سلسلة شبكات من التحالفات الإستراتيجية والمصالح الجيو- سياسية التي تحيط بها، فبحثت سورية عن تحالف يقويها في المنطقة فوجدت في إيران ما ترغب، لأنها تكن العداء للكيان الإسرائيلي المحتل، فعززت تحالفها السياسي مع إيران بعد الثورة الإسلامية في إيران مباشرة[2]، بفعل المتغيرات الجديدة التي حدثت في المنطقة أهمها انسحاب مصر من الصراع والمواجهة مع إسرائيل بعد توقيع الرئيس المصري "أنور السادات" اتفاقية كامب ديفد في 1978/9/17، ففي هذه الأثناء وجدت سورية في إيران القوة البازغة في المنطقة، وأن التحالف الاستراتيجي معها منح سورية ثقلاً سياسياً وعسكرياً[3].

تشبه سورية شراكتها مع إيران بشراكة إسرائيل مع الولايات المتحدة، إذ كلا البلدين مرتبطان بحلف دفاعي مشترك يهدف إلى إعاقة أي عمل عسكري أو التعرض للعدوان الخارجي، وتم ذلك بالفعل في 2005/2/16 وأعلنا توقيع الطرفين اتفاق الدفاع المشترك للتصدي للتهديدات المشتركة التي تواجه الطرفين[4].

---

(1) الشيخ نعيم قاسم، حزب الله: المنهج- التجربة- المستقبل لبنان ومقاومته في المواجهة، دار المحجة البيضاء، ط8، بيروت، 2011، ص293.

(2) مجموعة من المؤلفين، بندقية ولي الفقيه حزب الله في لبنان، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، دبي، 2012، ص34.

(3) عياد البطنيجي، التحالف السوري- الإيراني: تاريخه – حاضرة- مستقبلة، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(21)، شتاء2009، ص23.

(4) روجر هاورد، نفط إيران ودورة في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، دار الزهراء للنشر، بيروت، 2007، ص210.

إن السوريين يستخدمون إيران لكبح النفوذ الإسرائيلي، أما إيـران فقـد قامـت باسـتخدام تحالفات تكتيكية لخلق بيئة إقليمية أكثر تجانساً واتساقاً مـع مـصالحها كمـا هـي تعتمـد علـى الأيديولوجية الدينية في سياستها فهذا العامل الـديني أتـاح لإيـران أن تحـافظ علـى علاقـات تاريخية مع العرب الذين يعتنقون المذهب الشيعي فـي كـل مـن لبنـان والعـراق والـسعودية والبحرين[1].

"إن الحلف بين إيران وسورية الذي يعد الأطول عمراً مـن كـل التحالفـات التـي قامـت في المنطقة، وهو الأكثر استهدافاً من قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة"[2]. وتعـد سـورية برئاسة "بشار الأسـد" احـد أركـان "محـور الممانعـة" المنـاوئ للغـرب وتحـالف الـرئيس السوري مع إيران وقـوى المقاومـة (حـزب الله وحمـاس) يـضع نظامـه علـى الخطـوط الأمامية للصراع على النفوذ، فعملت سورية على أن تكـون الـساحة اللبنانيـة المجـاورة لهـا مصدر قوة أمام الكيان الإسرائيلي بدل أن تكـون خاصـرة رخـوة والتـي يـسعى خـصومها للاستفادة منها من اجل إضـعافها، وقـد سـاعدت الظـروف فـي لبنـان مـن تنـوع طـائفي والخـصوصية الـسياسية ليكـون سـاحة للنزاعـات وتـصفية للحـسابات[3]، فالتحـالف الاستراتيجي الذي جمع إيران وسورية منذ عام 1979 يـضع سـورية فـي صـميم مـا سـماه العاهل الأردني الملك عبد الله عام 2006 ب"الهـلال الـشيعي" أي منطقـة علـى شـكل قـوس تمتد من طهران إلى بيروت عبـر بغـداد ودمـشق يحكمهـا زعمـاء شـيعة متعـاطفون مـع إيران.

فبعد اغتيال رئيس وزراء لبنان "رفيـق الحريـري" عـام 2005 واتهـام سـورية بـذلك أدى إلى قطيعة كاملة بين السعودية وسـورية، فـصدر قـرار مجلـس الأمـن (1559) الـذي فرض على سورية الانسحاب من لبنان فلم تبـدِ الـسعودية أي رفـض لهـذا القـرار، فحـاول الرئيس الأسد التقرب إلى السعودية عن طريق زيـارة الريـاض والتقـى الملـك عبـد الله بـن عبد العزيز، وفور عودته ألقى خطاباً في 2005/3/4 أمـام مجلـس الـشعب الـسوري أعلـن

---

(1) ريتشارد لابيفيير وطلال الأطرش، حين تستيقظ سورية، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2012، ص210.

(2) الياس حنا، العالم والمنطقة من تحرير الكويت- العام 1991- وحتى اليوم، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، العدد(2)، المجلد(36)ديسمبر 2007، ص297.

(3) نعيم قاسم، حزب الله المنهج- التجربة- المستقبل: لبنان ومقاومته في الواجهة، مرجع سابق، ص413.

فيه قراره سحب الجيش السوري من لبنـــان[1]، وزاد حــدة الخـــلاف عـــام 2006 بعـــد حـــرب تموز على اثر اتهام حزب الله من قبل السعودية بالمسؤولية عن اندلاع القتال.

فأصبحت سورية الممر الوحيد للدعم الإيراني لحزب الله اللبنـــاني كحركـــة مقاومـــة ضـــد الاحتلال الإسرائيلي وبرز التعاون بين سورية وإيران على مواجهـــة الأزمـــات الخطيـــرة مـــن الحرب الإسرائيلية عام 2006، والتعامل مـــع المحكمـــة الدوليـــة الخاصـــة فـــي لبنـــان بـــشأن اغتيال "رفيق الحريري" رئيس وزراء لبنان، ووصولاً إلى علاقـــة التكامـــل بينهمـــا فـــي دعـــم المقاومة في لبنان وفلسطين. كما أيدت إيـــران المبـــادرة الـــسعودية- الـــسورية لحـــل الأزمـــة التي حدثت في لبنان عام 2010 التي نشأت عـــن المحكمـــة الدوليـــة وقرارهـــا الظنـــي الـــذي تردد أنه سيتهم أفراداً من حزب الله، واستمرت إيران فـــي دعـــم الوحـــدة الوطنيـــة والاســـتقرار في لبنان، وعندما فشلت هذه المبادرة في حـــل الأزمـــة اعتبـــر الـــسفير الإيرانـــي فـــي لبنـــان "غضنفر ركن أبادي" أن الولايات المتحدة الأمريكيـــة وإســـرائيل وراء تعطيـــل هـــذه المبـــادرة وفشلها[2].

خامساً: اليمن (موضوع الحوثيين)

تتصاعد في الآونة الأخيرة مخـــاوف دوليـــة جـــادة مـــن الاضـــطرابات المتـــصاعدة فـــي اليمن مما يهدد السعودية المجاورة التـــي تعـــد أكبـــر مـــصدر للـــنفط فـــي العـــالم، والمـــصالح الغربية في الشرق الأوسط لا سيما الممرات البحرية لنقل النفط.

ونلاحظ الاختلاف في وجهـــات النظـــر بـــين إيـــران والـــسعودية يتجـــسد فـــي الملفـــات الإقليمية ويصل إلى حد الصراع وتوجيه التهم بينهما، ومن هـــذه الملفـــات الملـــف اليمنـــي فقـــد تدخلا على خط الأزمة السياسية اليمنية. فاتُهمـــت إيـــران بأنهـــا تـــدعم التمـــرد الحـــوثي فـــي محافظة صعدة شمال اليمن من تقـــديم الـــدعم المـــالي والتـــدريب، ويّـــدعي اليمنيـــون أن هـــذا الدعم مقدم إما مباشرة مـــن إيـــران أو بـــدلائها النـــاطقين بالعربيـــة كحـــزب الله اللبنـــاني، ولا توجد أدلة تثبت هذه التهم؛ ربما تكون هذه التهم مبنية علـــى كـــون المتمـــردين شـــيعة زيـــديين وليسوا أثنى عشرية كما الشيعة فـــي إيـــران. فـــي المقابـــل تـــدعم الـــسعودية النظـــام اليمنـــي

---

(1) كريم بقدراني، صدمة وصمود: عهد الاميل لحود(1998- 2007)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 2009، 364.

(2) مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص98- 99.

برئاسة "علي عبد الله صالح" لأجل مواجهة التمرد الذي تصفه بالشيعي القريب من حدودها في الجنوب الغربي للمملكة السعودية.

وأخذت كل من إيران والسعودية بتوجيه الاتهامات إلى الطرف الآخر فقد ردت إيران في تلميح إلى السعودية المتورطة هي الأخرى في الأزمة فجاء الرد من احد كبار رجال الدين في إيران آية الله علي موسوي الخلخالي فقال: "أن السعودية تنظر إلى الحوثيين باعتبارهم تياراً شيعياً متطرفاً يعتزم إقامة حكم ذاتي ذي سيادة شيعية على حدودها الجنوبية، وهو خط أحمر لن تسمح الرياض به"، وفقاً لهذه الرؤية فإن السعودية لا تستطيع أن تقدم الدعم المالي للجيش اليمني، لأنه سيصنف هذا الدعم من قبل الرأي العام العالمي باعتباره دعماً طائفياً موجهاً ضد الشيعة وهذا سيلحق أضراراً بها، كما أنها لا تريد أن تكون حدودها غير آمنة مع اليمن[1].

يمثل الشيعة أقلية في اليمن يغلب عليهم المذهب الزيدي وتزيد نسبتهم على 30% من إجمالي عدد سكان اليمن، ويتمركزون الزيديون في المناطق الشمالية من اليمن بمدن (صنعاء وحجة وذمار وصعده)، وقد برز "حسين بدر الدين الحوثي" الذي أسس تنظيم "الشباب المؤمن" عام 1996 كتنظيم سياسي، وقد أخذت الحكومة تضيق عليهم وتمنع احتفالاتهم الدينية فادت تلك المضايقات إلى رفع السلاح بوجه الحكومة، ويصف الكثير من المحللين أن الحوثيين مقاتلون شرسون ولكنهم سياسيون فاشلون والأمر يعود إلى عدم استثمار الخطاب السياسي والذي يعد غير واضح.

والملاحظ أنّ المجتمع السعودي واليمني لا يحبان بعضهما، وينظر كل منهما إلى الآخر نظرة احتقار وبغض فالسعودي لا يرى في اليمني إلا أيدي عاملة رخيصة تصلح للمهن الصغيرة فقط. ويتولى الملف اليمني الأمراء المعروفون بصلابتهم كالأمير سلطان بن عبد العزيز. وتدعي السعودية أن موقفها الرسمي بالشأن اليمني حيادي لكنها في الواقع متورطة وتغذي الرياض الحكومة وتدعم القبائل اليمنية القريبة منها[2].

ويتهم الحوثيون السعودية بدعم انتشار الأفكار والتبشير السلفي السني في أوساط الزيديين لأجل جعلهم أقلية في اليمن، كما يوجد خلاف قديم بين اليمن والسعودية حول

(1) محمد السعيد إدريس، الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد (178)، أكتوبر 2009، ص119.

(2) جان ميشال فولكية، السعودية الدكتاتورية المحمية' مرجع سابق، ص113- 114.

الحدود فتوجد مطالبات يمنية حول هذا الموضوع لم تحل، كما تعد اليمن أهمية إستراتيجية للسعودية لأسباب أهمها: موقع اليمن الاستراتيجي بالنسبة إلى السعودية والحدود الجنوبية التي تحدها معها والكثافة السكانية اليمنية التي تفوق عدد سكان السعودية، فكل هذه الأمور تشكل تهديداً للسعودية[1].

وتجسد الصراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين بالمواجهة بستّ مواجهات بدأت في عام 2004، وتدخل السعوديون في القتال عندما عبر المقاتلون الحوثيون إلى داخل الأراضي السعودية، وصرح الناطق الرسمي باسم الحوثيين بأنهم عبروا الحدود إلى داخل الأراضي السعودية لان الرياض سمحت للجيش اليمني باستخدام أراضيها لشن الحرب ضدهم، وجاء الاستثمار الإعلامي للقضية التي روّج لها علي عبد الله صالح لإقحام السعودية بالمعركة بعد إن فشل في حسمها، فأعدّ الجيش السعودي حملة على الحوثيين بعد اخذ الأذن من السلطات اليمنية واستخدم الجيش السعودي جميع الأسلحة. ونتيجة المعركة تكبد الجيش السعودي خسائر مادية وبالأرواح وعدد من الأسرى، فأوقف السعوديون القتال في شباط/ 2010 عندما انسحب الحوثيون من الأراضي السعودية وبعد ذلك تم وقف إطلاق النار وأعاد الحوثيون الأسرى.

والجدير بالذكر أن الحوثيين لا يرحبون أساساً بأي دعم من إيران، وقد أعلن الأمريكيون صراحة بأنه لا يوجد دليل قاطع على وجود تحالف بين الإيرانيين والحوثيين. أما القادة الحوثيون فيدينون تحالف الحكومة مع الولايات المتحدة الأمريكية ويتهمون أمريكا بالتدخل وبشكل سافر في الشأن اليمني وخصوصاً دعمها المالي والعسكري للحكومة والقبائل المحلية من أجل تهيج الصراع الداخلي[2].

وبسبب التحليلات الخاطئة أضيفت اليمن على خارطة المنافسات الإقليمية بين إيران والسعودية. وبسبب الإعلام الموجه ضد إيران من قبل الدول الإقليمية ومنها السعودية، كما استوعبت إيران التجاوزات السعودية لكنهم قد لا يسمحون بها بالمستقبل، ونجد ساحة

---

(1) زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة(5)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص253.

(2) عادل الجوجري، اليمن فوق البركان: صراع القبيلة والسلطة النصر لمن، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010، ص110.

المنافسة تتسع يوماً بعد يوم وإذا اتسعت قد يقوم الإيرانيون بخطوات خطيرة تضر بهم أولاً قبل السعوديين[1].

بعد ظهور الثورات العربية والتي عرفت بما يسمى ب"الربيع العربي" والتي وصلت إلى اليمن وأسفرت عن أزمة في الحكم وأدّت إلى استقالة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح حسب خارطة الطريق التي جاءت بها المبادرة الخليجية لحل الأزمة، استشعر الحوثيون بأن الوقت قد حان لتجديد مطالبهم بحكم ذاتي لهم في اليمن يصل إلى حد الانفصال.

سادساً: البحرين

توجد مطالب إيرانية قديمة بالبحرين في عهد الشاه، إلا أن إيران اعترفت بدولة البحرين وتبادلت البعثات الدبلوماسية والزيارات بين المسؤولين، وينقسم المجتمع البحريني إلى طائفتين: سنية وشيعية. وهذا التقسيم الطائفي مصدراً رئيسياً للصراع الداخلي[2]، والطائفة الشيعية أغلبية في البحرين التي تشكل 70% من عدد سكان البحرين ويحكمها نظام ملكي سني يحصل على الدعم من دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية حيث تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي على ارض البحرين، وتشكو الطائفة الشيعية منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدهم وخاصة فيما يتعلق بالتجنيس والسكن والوظائف، وقد شهدت البحرين في السنوات السابقة تظاهرات اقل عدداً وتأثيراً عن الجارية اليوم للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنّة وقد جوبهت بالقمع[3].

فبعد الثورة الإسلامية الإيرانية برز تيار ثوري شيعي في البحرين يطالب بحقوق الشيعة والإطاحة بحكم "آل خليفة" في البحرين، ما أدى إلى استخدام القوة المفرطة من قبل النظام المدعوم من السنة في التعامل مع الشيعة وطلب الدعم من الدول العربية السنية لمواجهة ذلك[4].

---

(1) هيثم الخياط، الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية، متاح على الموقع:

< http://www.alhejazi.net/seyasah/018607.htm >

(2) عادل احمد سركيس، الزواج وتطور مجتمع البحرين، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1989، ص348.

(3) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد(184)، القاهرة، ابريل2011، ص17.

(4) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003– 2008)، مرجع سابق، ص 19.

هنالك تنافس مرير دائر بين إيران والسعودية وقد تزايد هذا التنافس بعد الثورات العربية بما يسمى ب"الربيع العربي"، وكانت البحرين أرضاً رخوة فدار فيها جانب مهم من هذا التنافس ووصلت الثورة إلى البحرين وكان على رأس المتظاهرين الطائفة الشيعية التي تعاني من التهميش.

وكان مكان التظاهرات دوار اللؤلؤة، فجوبهت بالقمع من قبل النظام الحاكم، إلا أن الأحداث تفاقمت وخرجت عن سيطرة السلطة، وقد اتهمت السلطة المتظاهرين بأنهم حرضوا من قبل إيران، فقد اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة منع الشيعة في البحرين من الاستمرار في مطالبهم، حيث ترى الأنظمة الحاكمة في الخليج أن صعود الشيعة في البحرين سيكسب إيران المزيد من النفوذ وسيهدد أنظمة الخليج العربية كلها[1].

بعد تفاقم أحداث دوار اللؤلؤة جاءت الأنباء عن تدخل سعودي لإنهاء الأحداث فجاء تصريح وزير خارجية إيران علي أكبر صالحي "أن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تدخل سعودي في البحرين"، واتبع تصريح آخر مغاير بعد مدة من الوقت أكد فيه إمكانية تبديد سوء التفاهم مع السعودية، وأنه لا وجود لمشاكل مع المملكة السعودية وأن إيران تعترف بقدر ومكانة السعودية في المنطقة[2].

وفي النهاية همشت الثورة من قبل الإعلام العربي والغربي، واتفقت دول الخليج على التدخل بزعامة السعودية باستخدام قوات درع الجزيرة لقمع الثورة، كما أن مصالح الغرب في البحرين مع بقاء النظام الحاكم لان المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة تدفعها إلى الوقوف إلى جانب حكومة المنامة خاصةً وجود الأسطول الخامس الأمريكي على أرضها فضلاً عن أمن الإمدادات النفطية للغرب[3].

---

(1) دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مرجع سابق، ص17.

(2) مجلة الوطن العربي، تكتيك إيران في البحرين، لندن، عدد (1796)، في 2011/8/3.

(3) صحيفة المشرق العراقية، عدد (2264)، في 7/كانون الثاني(يناير)/2012.

المبحث الثالث

قضايا أخرى مؤثرة في العلاقة بين إيران والسعودية

من المتفق عليه أنه يوجد بعدان في تحديد مسار العلاقة بين البلدين إما تعاون أو خلاف يصل إلى حد النزاع، إن هذين الوجهين للعلاقات متشابكان في صميم الحياة الاجتماعية من دون أن يلغي احدهما الآخر، فكل علاقة اجتماعية حتى لو كانت تعاونية تتضمن بعداً تنازعياً بالإضافة أن لكل نزاع إمكانيات للتعاون ولو ضئيلة في العلاقات.

نلاحظ أن إيران والسعودية تأخذ العلاقة بينهما مسارات عديدة فتارة تعاون في قضايا وتارة اختلاف وتنافس في أماكن معينة ومن الواضح أن هذه هي الصفة الغالبة على العلاقة بينهما وقد تجسد ذلك في مواضيع محددة هي داخل منظمة أوبك وحصص الدول من النفط المصدر وكذلك زعامة العالم الإسلامي فكلتا الدولتين تتصف بالإسلامية وكذلك دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي فكلا البلدين يريدون موطأ قدم لهما في تلك الدول لمصالحها القومية.

أولاً: العلاقة بين البلدين داخل منظمة أوبك (OPEC)

تأسست منظمة أوبك في بغداد عام 1960 ومقرها في فينا، أما دول تأسيس هذه المنظمة هي (العراق، السعودية، إيران، الكويت، فنزولا) وهي منظمة عالمية تضم اثنتي عشر دولة تعتمد في صادراتها على النفط اعتماداً كبيراً لكسب مدخولها المادي، ومهمة هذه المنظمة الدفاع عن مصالح دول الأعضاء المصدرة للنفط في مواجهة سياسات الدول المستهلكة للنفط التي ترغب في بقاء سعر النفط منخفضاً[1]. فمنذ التأسيس لم يكن للدول المنتجة سوق ولديها تأثير بسيط على السياسة النفطية ولم تستطع أن تمارس هذه الدول قوتها المتمثلة في منظمة أوبك إلا في عام 1971 وذلك بعد توقيع اتفاقية التسعيرة المشتركة[2].

---

(1) انظر: موقع منظمة أوبك متاح على:

<http://www.opec.org>

(2) وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج في الوثائق غير المنشورة (1965-1991)، دار الحكمة، بغداد، 1413ه، ص97.

نلاحظ كلمة المفكر الواقعي "هانز مورغنتاو(Hans Morgenthau)" في مجال تدخل النفط في السياسة حيث قال: " إن عام 1973 لم يسبق له مثيل في التاريخ لأنه فسخ العلاقة بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية القائمة على المواد الخام، وهو أزمة نفطية".

لذلك أخذ العالم الغربي يعيد حساباته فالسعودية اليوم أصبحت البلد الأول في الأسواق النفطية، كما أن لديها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة، فلو حاولت أن تودي بأي فعل يتعلق بالنفط الاقتصاد الأمريكي فإنها ستعرض مصالحها الاقتصادية للأذى. كما أن السعودية تعتمد على القوة العسكرية الأمريكية في مسألة الأمن في الخليج، ثم أن للسعودية قناعات بأن أمريكا هي القوة الوحيدة القادرة على ضمان توازن القوى وجعلها مستقرة في الخليج على المدى الطويل[1].

وتعد كل من إيران والسعودية من أهم الدول المنتجة للنفط الخام والأكبر في منظمة أوبك لهما مصالح مشتركة في استقرار أسعار النفط، على الرغم من التعاون والتنسيق خلال السنوات الأخيرة في مجال النفط إلا أن التنافس الإيراني السعودي ما زال باقياً في الكثير من المجالات ولا سيما رئاسة المنظمة.

ترى واشنطن بأن الاتفاق بين إيران والسعودية سيؤدي إلى التنسيق والعمل المشترك داخل المنظمة مما يجعل هناك اتفاقاً على استقرار أسعار النفط والمحافظة على استمرارية تدفقه إلى الدول المستهلكة لتلك الطاقة الحيوية، كما أن الولايات المتحدة تعارض أي احتكار في النفط، وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة هي دعم السعودية التي لها سياسة نفطية مكرسة لإدامة الأسعار المعتدلة في المدى الطويل، فكأن الارتباط الأمريكي بمنطقة الخليج لضمان أسعار معقولة للنفط.

كما تتميز سياسة السعودية النفطية بأنها لا ترتبط بمواقفها السياسية تجاه القضايا الأخرى فبتمكين السعودية من التأثير في الأسعار عن طريق تنويع إنتاجها الهائل، وأن السعودية تمتلك في الحقيقة سيطرة شبه احتكارية على الإنتاج والتسعيرة، حتى لو حاولت دول رئيسية منتجة للنفط رفع مستويات الأسعار عن طريق تقليص إنتاجها النفطي، فكم

(1) محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات: بين الماضي والحاضر، دار المدى، دمشق، 2012، ص356.

من الوقت سيمضي قبل أن تسارع دول منتجة إلى جني الأرباح من الفراغ الذي نشأ في السوق. إن الهدف الرئيسي المعلن لمنظمة أوبك هو خفض الإنتاج[1].

نلاحظ أسعار النفط هبطت أكثر من مرة رغم وجود منظمة أوبك وهذا يؤكد وجود أسباب ويقر بعض المحللين وجود ثلاثة طرق لتفسير هذا التغيير في النظام النفطي الدولي تعود إلى[2]:

ميزان القوى الشامل، وهذا يقوم بالدرجة الأولى على القوة العسكرية وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الخليج (المنطقة الرئيسية في العالم لإنتاج النفط).

ميزان القوى في مسألة النفط هو من يمتلك زمام القوة في هذا المجال ويتمثل بإيران والسعودية اللذين يمكن أن يستعان بهم لسد النقص في السوق عند اشتداد الحاجة له.

إلا أن العقوبات الاقتصادية وبضمنها الحصار النفطي التي أقرتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على إيران أبعدت قليلاً إيران عن إنتاج حصتها المحددة داخل منظمة أوبك بينما صرحت السعودية أنها تستطيع سد النقص الحاصل في الأسواق بعد فرض الحصار على إيران مما أثار هذا التصريح ردود فعل إيرانية غاضبة على السعودية.

ثانياً: زعامة العالم الإسلامي

مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران بقيادة السيد الخميني عام 1979 وإعلان الجمهورية الإسلامية واتخاذ التشيع مذهباً رسمياً للدولة، واتخاذ القيادة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة فنشر التشيع لم يكن هاجس قادة الثورة بل كانوا يطمحون إلى زعامة العالم الإسلامي بأسره بخطاب يوحد المذاهب الإسلامية[3]، فمع اندلاع الثورة الإسلامية بدأت مرحلة من التقاطع والاختلاف مع السعودية التي تمثل رمز المذهب السني الحنبلي وذات الطابع المحافظ التي تسعى إلى زعامة العالم الإسلامي قبل ظهور الثورة الإسلامية في إيران، ومن ذلك الوقت شهدت العلاقات بينهما مراحل صراع يعود جزء كبير من ذلك الموقف إلى خلاف عقائدي طويل بين هذين المذهبين

---

(1) غراهام آي. نولز وايان و. ليسر، الوجود الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد(51)، شباط(فبراير)/2008، ص104.

(2) محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات: بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص350- 351.

(3) حسام عيتاني، إيران: من "تصدير الثورة" إلى حماية الدولة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(6)، السنة الأولى يوليو/ اغسطس2010، ص51.

واستخدمت مسألة التشيع في صراعها السياسي مع طهران، لذلك أكد صانعو القرار السياسي في السعودية على إن النظام الإيراني يمثل تهديداً لأمن دول الخليج العربية والأنظمة القائمة فيها(1).

فكل من إيران والسعودية يسعيان إلى امتلاك دور قيادي في العالم الإسلامي، كما أنهما يتنافسان في هذا الإطار من أجل مد نفوذهما إلى تلك الدول، إذ يملك كل منهما رؤية مختلفة لزعامة العالم الإسلامي يمكن أن نصفها بالمتناقضة فلهم مصالح وتطلعات تختلف عن الآخر، فإيران بعد الثورة الإسلامية طرحت نفسها كمنافس للسعودية ذات النفوذ السني وكممثل أصيل للحركات الثورية الإسلامية والتي نظرتها تتمثل بالنزعة الثورية الرافضة للقوى الغربية ونفوذها في العالم الإسلامي كنموذج يحتذى به وهي من السمات المميزة للثورة الإسلامية في إيران.

إن طموحات إيران ناجمة عن ظروف بنيوية في المنطقة، فكونها دولة فارسية شيعية، فتمثل إيران أقلية شيعية في العالم الإسلامي ذات الأغلبية السنية الساحقة، بمعنى آخر أن القومية العربية السنية منافس قوي وعقبة أكيدة في وجه طموحاتها بالقيادة ولهذا السبب تتعامل إيران مع خطر الانقسام العربي- الإيراني من خلال سياسة نشطة تعيد تعريف القضايا التي تمس العالم الإسلامي كالقضية الفلسطينية على أنها إسلامية بدل أن تكون قضية عربية، وكونها دولة إسلامية تقدم الدعم للمقاومة الفلسطينية "حماس والجهاد الإسلامي"، وفي خطابها هذا تجذب إيران الشارع العربي وتعبئه لصالحها وبذلك تحرج الدول العربية وتضعها في موقف حرج، لذلك أخذت السعودية تقلق من انتشار الأيديولوجية الشيعية الثورية في منطقة الخليج.

إن سلطة الملك في السعودية يتمتع بصلاحيات واسعة برضا المؤسسة الدينية في السعودية التي تؤكد علناً أن الشؤون السياسية من اختصاص الملك وواجب الملك الدفاع عن مبادئ العقيدة الإسلامية في المحافل الدولية ونشر الإسلام وتقديم المساعدات المالية والمعنوية من أجل نشر ذلك(2).

---

(1) بهرام كاظمي، العلاقات الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(1)، لسنة الأولى 2001، ص35.

(2) أنور عبد الله، العلماء والعرش، ثنائية السلطة في السعودية، مرجع سابق، ص406- 407.

فقد حاولت السعودية المحافظة على موقفها القيادي للعالم الإسلامي فاتبعت السياسة الخارجية السعودية وسيلتين: الأولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست عام 1969 والتي احتضنت مقرها، أما الثانية فغير رسمية عن طريق دعم وتمويل المنظمات غير الحكومية مثل رابطة العالم الإسلامي تأسست عام 1962 التي تهتم بالدعوة الإسلامية والقيام بأعمال الإغاثة للمجتمعات الإسلامية الفقيرة، وأيضاً من خلال منظمة القمة الإسلامية التي تعقد مؤتمراً سنوياً في مكة المكرمة قبل موسم الحج بهدف مناقشة القضايا الحيوية التي تواجه العالم الإسلامي(1). ففي مارس/2002 موّلت العائلة المالكة كلياً أو جزئياً (2010) مركزاً إسلامياً، و(1500) مسجداً، و(202) كلية، و(2000) مدرسة دينية في العديد من الدول ليست ذات أغلبية إسلامية(2).

من خلال ذلك لديها عدة أهداف تسعى جاهدة إلى تحقيقها هي(3):

تقديم صورة مُشرّفة وحقيقية للعالم الإسلامي.

تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم والدفاع عن حقوقهم.

تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد.

العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها وتحقيق التضامن الإسلامي.

فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال مختلفة.

كما نجد الفرق الواضح في الدعم المالي الذي تقدمه السعودية والدعم المالي الإيراني، فإيران لم تستطع مجارات السعودية في الإنفاق المالي نظراً للإمكانيات المادية الهائلة للسعودية، إلا أن إيران جعلت تركيزها على المنظمات المهمة والأحزاب الثورية

---

(1) صالح المانع، البعد الأيدلوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص228.

(2) احمد طحان، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير: العراق- السعودية- مصر- إيران، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2006، ص137.

(3) موقع وزارة الخارجية السعودية، متاح على الموقع:

http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/pages/foreig policy24605.aspx

والدينية الفاعلة في تلك الدول، وتعمل السعودية على كسب الدعم السياسي من جانب المؤسسات الإسلامية الفاعلة والمهمة في العالم الإسلامي، مثل الأزهر في مصر، والجماعة الإسلامية في الهند، وغيرها من الجماعات والمنظمات الإسلامية بما يكسب ذلك الدعم للسعودية من تأثير في العالم الإسلامي(1). كما عملت على نشر النظرة الدينية السنية المحافظة التي كانت بمثابة موازنة للأيديولوجيات التي ظهرت من دينية كالمذهب الشيعي وقومية وليبرالية، كما شملت جهود المملكة بتمويل أحزاب جهادية مثل (طالبان) في أفغانستان قبل عام 2001، وأنشأت معاهد أسلامية لتحل محل جامعة الأزهر في مصر لتكون المرجع الأساسي في تخريج رجال دين (السنة) في العالم الإسلامي، وكان ينطلق دعم السعودية لطالبان لسببين أولهما أن السعودية تعتبر نفسها ركيزة العالم الإسلامي وترى أن مساعدة المسلمين من مسؤوليتها، وثانيهما المنافسة مع إيران على النفوذ في أفغانستان(2).

بعد بروز إيران كقطب شيعي وحيد في المنطقة في ظل الفقيه الثائر، وفي ظل رؤساء إيران الذين تلو السيد الخميني الذين تتداخل في سياساتهم عناصر الدين والسياسة والمصلحة، حاولت السعودية أن تتزعم القطب السني الوحيد في المنطقة ضد إيران لمعادلة الصراع السني الشيعي، فبالرغم من أهميتها كونها مهبط الإسلام وكعبة المسلمين فهي لا توازي إيران من حيث المساحة والتعداد البشري ناهيك عن أن في السعودية ورقة إيرانية ضاغطة هم شيعة السعودية(3). كما أنها تملك أعلى احتياطي للنفط في العالم مما يمنحها نفوذاً مالياً كبيراً إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي الذي يجعلها معتمدة اعتماداً كلياً في مسألة الأمن على الغرب، كما أن مذهبها المتشدد الذي يرفض الطرف الآخر، وتقاليدها الاجتماعية المحافظة لا يجعلانها النموذج الأكثر جاذبية لزعامة العالم الإسلامي الذي يتصف بتعدد المذاهب فيه(4).

---

(1) صالح المانع، البعد الأيدلوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص223.

(2) بول سالم، مؤسسة كارنيجي للسلام، متاح على الموقع:

<http://www carnegiendowment.org/programs/Arabic.>

(3) صحيفة الزمان العراقية، عدد(4170)، في 10/نيسان(ابريل)/2012.

(4) صلاح سالم، رابطة الجوار العربي بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ، مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(142)، صيف 2010، ص141.

أخـذت المواقـع الالكترونيـة للمتطـرفين الـسنة تعـرض أحاديـث ومقـابلات تنعـت الإيرانيين بـ "الساسانيين" و"الصفويين" وتـصفهم بالمتـآمرين علـى العـرب، وحلـت إيـران محل إسرائيل كمصدر لمخاوف العرب وتهديـد أمـنهم، وأن أي دولـة تطمـح لقيـادة العـالم الإسلامي برمته لا يمكن أن تحقق هدفها في ظل أي صـراع عربـي- فارسـي، لـذلك شـكّلت مواقف احمدي نجاد المعادية لأمريكا وتهديداته بإزالة إسـرائيل مـن الوجـود عـاملاً مـساعداً في تحويل الأنظار عن هذا الصراع الطائفي وجعـل إيـران تتـزعم طـرح القـضايا العربيـة الإسلامية[1].

من الواضح أن كلاً من إيران والسعودية يدرك ما يريـده كـل منهمـا، ويقـدر معطيـات الطرف الآخر، ويجعلها خطاً احمر فـي علاقتـه بـه لكـي لا تحـصل مواجهـة تـضر فـي علاقاتهم، ولكل منهما لديـه مـصالح فـي المنطقـة ولديـه توجهـات دينيـة ومذهبيـة علـى الصعيدين الإقليمي والإسلامي، لذلك يعمـل علـى تحقيـق تلـك المـصالح مـن دون إثـارة حفيظة الطرف الآخر، وعلى هذا الصعيد أكد السيد الخـامنئي (القائـد) انـه لا يريـد أن يـدخل أهل السنة في المذهب الشيعي أو يدخل الشيعة في مذهب أهل الـسنة، بـل يقبـل لكـل منهمـا معطيات الآخر ويتعامل معهما، ويؤكد أنهما أبنـاء ديـن واحـد[2]. كمـا نلاحـظ إن إيـران لا تأمن للسعودية ولا السعودية تأمن لإيران، ولا إيـران تتخلـى عـن الـدور الإقليمـي الكبيـر الذي تتطلع إليه أو تسلم وتخضع للدور السعودي إسلامياً[3].

ثالثاً: آسيا الوسطى

بدأ الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز مباشرة مـع بدايـة انحـلال الاتحـاد الـسوفيتي وتفكيكه إلى مجموعة كيانات عام 1989 وظهور الجمهوريـات حديثـة الوجـود ومـا ترتـب عليه من ضعف في السلطة المركزية في موسكو آنذاك، وبـروز واقـع جيـو- سياسـي جديـد يتصف بفراغ من القوى وهذا الأمر سـرعان مـا شـجع طهـران والريـاض علـى التنـافس الشديد لاستغلال الفراغ وخدمة طموحاتهما المستقبلية.

---

(1) ولي نصر، صعود قوى الثورة: نهضة الطبقة الوسطى في العالم الإسلامي وانعكاسها على عالمنا، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 2011، ص84.

(2) صحيفة إيران، الإيرانية، في15/ 2003/5.

(3) نهاد الغاردي، كلمات الريح-2: صراع الحيتان والسلام النفط، منشورات الغاردي، واشنطن، بلا ت، ص94.

أن طموحاتهما التنافسية للبلدين ليست وليدة المعطيات الجديدة في المنطقة بل تعود بتاريخها منذ نشوء الثورة الإسلامية وبروز إيران كقوة أيديولوجية إسلامية. ويقوم التنافس على توصيف معطيات راسخة تميز العلاقة بين البلدين بهذه المنطقة وأهمها الامتداد الحضاري والدين الإسلامي، أما إيران فإن لها معطيات أخرى هي تداخل الأقليات والجوار الجغرافي وانتشار اللغة الفارسية، كما للسعودية ميزة أيضاً هو وجود الحرمين الشريفين.

يتخذ معظم سكان هذه الدول الإسلام ديناً لهم ويعتنقون المذهب السني بالتحديد ما عدى أذربيجان التي تعتنق المذهب الشيعي، أما اللغات فتتكلم هذه الجمهوريات لغات ذات أصول تركية باستثناء طاجكستان التي تتكلم الفارسية. وعلى الرغم من المساحة الشاسعة التي تتمتع بها إلا أنها تعاني من معضلة كونها دولاً مغلقة بحرياً، فباستثناء بحر قزوين هو بحر مغلق كما تفرض العزلة الجغرافية التي تتصف بها آسيا الوسطى والقوقاز مما يجعل لها تبعية قوية إلى دول الجوار لا يمكن تفاديها مثل تركيا وإيران[1]. فعملت إيران على توظيف العوامل التالية: أولاً العامل الديني، ثانياً: العامل الاقتصادي بالاعتماد على إمكانية إيران في مجال الطاقة، ثالثاً: جعل إيران كخطوط عبور لتلك الجمهوريات نحو مياه الخليج وبالتالي فك عزلتها الجغرافية التي تعاني منها هذه الجمهوريات لذلك أضحى الخليج منفذاً بحرياً لها[2].

ركزت إيران في منطقة آسيا الوسطى على تقديم المساعدات مالية وتكنولوجية وتوسيع الروابط الثقافية، وان سياسة إيران تجاه هذه الجمهوريات مدفوعة بصورة رئيسية لاعتبارات جيوبوليتيكية، وأصبح لأهدافها الأيديولوجية مثل ترويج للإسلام وبالأخص المذهب الشيعي الموقع الثاني من الأهمية بالنسبة لها، واخذ اهتمام إيران الرئيسي في منع انتقال عدوى عدم الاستقرار من أسيا الوسطى والقوقاز إليها، والخوف من التأثير على

---

(1) رائد صالح علي، سياسة إيران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص43.

(2) عمار جفال، التنافس التركي_ الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز، سلسلة دراسات إستراتيجية عدد(106) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص38.

الأقليات الموجودة في إيـران التابعـة لهـذه الـدول، لـذلك مـن المحتمـل أن يكـون النفـوذ الإيراني محدوداً في هذه الجمهوريات[1].

تعاني دول آسيا الوسطى حالة من الهـشاشة البنيويـة ممّـا يـدفعها دومـاً للبحـث عـن حليف أمني من الخارج لأنها تعاني من الفقر ومشاكل بيئيـة، بالإضـافة إلـى مـشاكل تهريـب المخـدرات واللاجئـين، والـصراعات العرقيـة ومظـاهر التطـرف الإسـلامي، فكـل هـذه الأسباب تعزز الامتداد الإيراني في هذه الدول[2]. فتحد إيران مـن جهـة الـشمال جمهوريـات آسيا الوسطى وهي أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان يبلـغ طـول حـدودها (1740كـم) أي مـا نسبته 33% من حدود إيران البرية البالغة (5204كم)[3].

إن الأسلوب الثابت في السياسة الخارجية هو الامتناع عـن اللعـب فـي الهويـة العرقيـة الأمر الذي قد يسبب تصادماً، فنلاحظ أثناء زيـارة رفـسنجاني إلـى أوزباكـستان عـام 1994 عندما أراد الذهاب إلى المسجد لأداء الـصلاة اختـار مـسجداً شـيعياً صـغيراً حيـث يـتكلم المصلون اللغة الاوزبكية وتجنـب الـذهاب إلـى المـسجد الكبيـر الـسني الـذي يـتكلم فيـه المصلون اللغة الفارسية، لذلك لم تستخدم إيـران نفوذهـا العرقـي لان ذلـك قـد يـشعل نـار الفتنة العرقية على حدودها[4].

أن الوضع الحساس في دول آسـيا الوسـطى دفـع إيـران للمحافظـة علـى مرتكـزات نفوذها في هذه الدول، فإيران حساسة من النزاعـات العرقيـة والاثنيـة علـى حـدودها خـشية أن ينتقل الصراع إلى إيران، فتوجـد فـي إيـران عـدة قوميـات واثنيـات، وكـذلك لـدوافع جيوبوليتيكية تدرك إيران أهمية هذه الدول علـى حـدودها المحاذيـة لهـا والتخـوف مـن أن تستغلها القوى المعادية لإيران مما يؤثر على امن إيران، فلذلك تحـاول إيـران أن يكـون لهـا دور بارز في هذه الدول.

---

(1) أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود احمد عزت ألبياتي، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص190- 1991.

(2) إبراهيم عرفات، أسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد(167)، كانون الأول(يناير)2007، ص127.

(3) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص204.

(4) اوليفيية رولا، سياسة إيران الخارجية باتجاه أسيا الوسطى، مجلة مدارات غربية، مركز التخصص في ترجمة الفكر الغربي، بيروت،عدد(112)، خريف- شتاء2007- 2008، ص52- 54.

برز الاهتمام السعودي في تلك الجمهوريات لاجتذاب حلفاء لها لذا رأت السعودية التحرك باتجاهها وكسبها للوقوف معها إزاء التحديات التي تواجهها وبالأخص من إيران التي تتنافس معها على زعامة العالم الإسلامي، لذا تسعى السعودية إلى إبعاد النفوذ الإيراني وتطويقه، كما أن التقارب من قبل السعودية تجاه هذه الدول يلاقي ترحيباً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لكونها لها دور مكمل للسياسة الأمريكية في المنطقة الذي تمثل في أمرين: الأول هو مواجهة التأثير الروسي في هذه الدول، فجاء بناء المساجد المؤسسات الدينية وتمويل البعثات الدينية والمنح الدراسية في تلك المناطق من خلال تقوية الوعي الإسلامي والنفور من روسيا والوقوف بوجهها للحيلولة دون استعادة موقعها السابق الذي كانت تحتله في تلك الجمهوريات. والأمر الثاني هو التصدي لتوسع التأثير الإيراني في تلك الجمهوريات، والتي كانت إيران أيضاً تسعى لاستخدام القنوات الدينية لتقوية نفوذها السياسي في تلك الجمهوريات[1].

لذلك فإنّ الولايات المتحدة تدعم النفوذ السعودي في تلك الجمهوريات لأن فيها مخزوناً من الأسلحة الإستراتيجية، فكازاخستان وحدها تضم (1300) رأساً نووياً[2]، وكان قلق الولايات المتحدة من تسرب تلك الأسلحة والخبرات النووية إلى إيران، وحسب ادعاءات الغرب أن إيران تحاول أن تقايض هذه الجمهوريات بالمال مقابل أن تحصل على التكنولوجيا في إنتاج السلاح النووي، لذا تدعم الولايات المتحدة السعودية للحيلولة دون وقوع هذه الجمهوريات بيد إيران[3].

أما اليوم فترى دول آسيا الوسطى نفسها بأنها لم تعد تعيش في منطقة محصورة ومعزولة تعتمد كلياً في علاقتها مع العالم الخارجي على روسيا وإيران، كما أن الوجود المتعدد من العربي والأمريكي والصيني والتركي المتزايد هناك أعطاها إحساس بأهميتها وخيارات أوسع بكثير لانتقاء الشركاء والفرص التي لا تبدو إيران فيها أكثر جاذبية من بينها.

---

(1) تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية السلطة والشرعية والاستمرار، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص131.

(2) سعيد الجزائري، السباق التسلح بين العرب وإسرائيل: ملف السلاح النووي في دول العالم، دار إبراهيم فواز الجباوي، دمشق، ج2، 2000، ص74.

(3) علي أبو الخير، الثورة الإسلامية الإيرانية من الثورة إلى الدولة، قراءة في المشروع الإسلامي المقاوم، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2010، ص134.

الفصل الرابع

مستقبل ومحددات العلاقة بين إيران والسعودية

إن موقع كل من إيران والسعودية الجيوسياسي ضمن النظام الإقليمي للخليج تسبب بأمرين: الأول شكّل حلبة للمنافسة بينهما، والثاني تدخل القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وهذا التنافس والتدخل طبع سياسة الخارجية الإيرانية بنمط معين من السلوك السياسي الخارجي في التعامل مع تلك القوى، فقد حتم على إيران أن تتبع سياسة خارجية متغيرة تتصف بالتوازن تارة والاندفاع تارة أخرى ضمن محيطها الإقليمي والدولي مع ثبات في الإستراتيجية التي أعدتها مبادئ الثورة الإسلامية، كما أن إيران لا تحبذ التعامل مع العرب مجتمعين في أي تكتل سواء الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي بل تفضل التعامل مع أي دولة على حده وفق ثوابت تحددها أيديولوجيتها والمتغيرات تحددها أولويات السياسة الخارجية، كما أنها تمتلك شبكة من العلاقات الإقليمية يسميها بعض الباحثين "بالقوة الناعمة" لإيران في منطقة الشرق الأوسط، أما السعودية فإنها تحاول أن تمارس دوراً قيادياً في المنطقة من خلال دعم الأنظمة الحاكمة والطائفة السنية وتعمل على عدم الاحتكاك والمواجهة مع إيران.

وتشكل الإمكانيات والقدرات العسكرية مع الدبلوماسية أهم أدوات السياسة الخارجية لأي دولة بما يمنحها من إمكانية التأثير الفاعل في السياسة الدولية[1]، فعملت إيران على توظيف ذلك في تعاملها مع القوى الإقليمية والغربية بضمنها الولايات المتحدة، وحاولت أن تستغل ما لديها من أوراق رابحة تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي بغية لعب دور فعال في المنطقة من أجل حماية نظامها الجمهوري الإسلامي كما يحقق لها ضمانات أمنية من التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، ومن هذه الأوراق التحالف الإيراني مع سورية الذي أزعج دولاً إقليمية ودولية، وفي الآونة الأخيرة وبعد تسونامي الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة العربية والتي عرفت بما يسمى "بالربيع العربي"، نلاحظ أن المنطقة العربية تسير في سياق التغير المصيري الذي تطبعه تطلعات الشعب إلى تحقيق أهداف كبرى في مقدمتها الديمقراطية والحرية. "فثمة إجماعٌ لدى المفكرين والمنظرين في سائر ديار العالم أن السمة الوحيدة والبارزة بين سمات عالمنا، هي سمة

---

(1) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت، 1961، ص470.

القلق والاضطراب وعدم التعيين، فنحن أمام ماضٍ يلفظ أنفاسه، وأمام مستقبل يعاني من مخاض"[1].

وإن إيران اليوم أصبحت رقماً مهماً في معظم ملفات المنطقة وخاصة في ضوء تصاعد دور قوى الإسلام السياسي في العديد من دول المنطقة بعد الثورات التي حدثت في المنطقة. وبعد وصول حركة الثورة إلى سورية أصبحت الفرصة سانحة لمعارضي بشار الأسد من الدول إقليمية ودولية، لأجل فك وكسر تحالف سورية مع إيران، وجاء ذلك من خلال دعم المعارضين ضد النظام الحاكم في سورية لأجل الإطاحة به، من أجل خسارة طهران أهم حليف عربي في المنطقة والذي عدَّ ووصف "بالتحالف الاستراتيجي". وتعد سورية برئاسة بشار الأسد احد أركان محور الممانعة المناوئ لسياسة الغرب والكيان الإسرائيلي، ويعد تحالفه مع إيران وقوى المقاومة من حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي بالوثيق، وفي ظل السياسات الدولية والإقليمية التي تمارسها قوى على خريطة العالم السياسي، وبالذات منها التحالفات التي تشكل في مواقع جغرافية عالية الأهمية وبذلك التحالف يضع الرئيس السوري نظامه على الخطوط الأمامية للصراع على النفوذ في المنطقة.

كما أن "إيران تعد الأكثر مواظبة والأشد استفزازاً لأمريكا في العالم منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وحادثة السفارة الأمريكية في إيران واخذ العاملين فيها كرهائن، وتتميز السياسة الأمريكية تجاه إيران بعدائية، وكانت إيران الدولة الأولى التي يدرج اسمها على لائحة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب في العالم منذ عام 1984"[2].

إن التصعيد مع إيران له عدة أسباب أهمها النفوذ في منطقة الخليج، فللولايات المتحدة عدة مصالح في المنطقة تسعى إلى تحقيقها أدت إلى تدخلها المباشر وأهم هذه المصالح هي أمن إسرائيل والحيلولة دون بروز قوة إقليمية تهددها وتهدد المصالح

---

(1) عبد الله عبد الدائم، التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والثقافة والمال، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(230)، نيسان\1998، ص64.

(2) ريتشارد ن.هاس ومارتين اندريك، استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، مرجع سابق، ص270.

الأمريكية في المنطقة، وديمومة استقرار المنطقة من أجل الحصول على النفط بأسعار مناسبة[1].

أصبح الملف النووي الإيراني والوضع الحالي في سورية يعتبران من أهم القضايا الشائكة في المنطقة حالياً التي تنتظر الحسم والحل، ولكن من غير المعروف كيف سيكون شكل هذا الحل الذي يتوجس منه وينتظره الجميع!

المبحث الأول

مستقبل العلاقة بين إيران والسعودية والدفع في سورية بعد الثورة فيها

مثّلت سورية شريكاً وحليفاً إقليمياً رئيسياً للنظام في إيران منذ إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، فقد بقيت تلك الشراكة أحد المتغيرات الرئيسية في المعادلات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت تلك الشراكة مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الخارجية في دمشق وطهران وأصبح تحالفهما بما يعرف ب"التحالف الاستراتيجي" من قبل المحللين والمراقبين السياسيين، وعدّ هذا التحالف أطول تحالف في منطقة الشرق الأوسط، ولأجل ذلك أصبح هذا الحلف هدفاً من قبل المنافسين لإيران من إقليميين ودوليين.

أما العلاقات بين السعودية وسورية فمختلفة عن أي علاقة بين بلدين عربيين فحافظت السعودية على كونها نظاماً ملكياً محافظاً وتنظر بعدم الثقة والريبة تجاه سورية التي تعرّف عن نفسها بأنها دولة جمهورية علمانية، وفي بعض الأحيان نظاماً ثورياً، إضافة إلى العلاقة الوثيقة بين دمشق و طهران ، كل هذه الأمور أدت إلى عدم الثقة بين الرياض ودمشق.

وقد كان الوضع ألاثني والمذهبي حساساً في سورية، فنلاحظ أن السلطة في سورية حساسة تجاه البيانات التي تتعلق بشأن الطوائف وتبتعد عنها، وحسب تقرير "الحرية الدينية في العالم" لعام 2006 يذكر أن العلويين والإسماعيليين يشكلون ما نسبته 13% من

(1) عدنان سيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، 2001، ص133.

عدد سكان سورية وتبلغ نسبتهم ثمانية عشر مليون نسمة[1]. وأن الأقليات التي تعيش في سورية يرون أن حكومة بشار الأسد الضامن الفعلي لحقوقهم.

إن الذي سميّ ب"الربيع العربي" بدأ باحتجاجات مطلبية شعبية مشرعة اتخذت طابعاً وطنياً، وانتهى إلى مشروع دولي وإقليمي، يراد منه تغيير خارطتها السياسية والإستراتيجية، على مستوى التحالفات والتخندقات وعلى مستوى الواقع السياسي في الدول التي وقعت فيها الأحداث من أجل تقويض الدول وخلخلتها داخلياً لكي تكون مهيأة لتقبيل الاملاءات الخارجية، من هنا ينبغي أن نقرأ الأزمة السورية ونقرأ امتداداتها وانعكاساتها الإقليمية.

إن ما يجري في سورية ليس منفصلاً عن مسألة الملف النووي، فالقوى الغربية تراهن على إضعاف سورية وفك ارتباطها وتحالفها مع إيران، ليتم بعد ذلك حرمان حزب الله من الدعم الذي يتلقاه من إيران عبر سورية، مما سبب ضعفه كقوة فاعلة وعلى مستقبله بشكل عام، بذلك تكون القوى المضادة لهذا المحور قد حققت أهدافها والتي تتمثل بإضعافه وشله.

إن البيئة الدولية المتغيرة بشكل متسارع أدت إلى تغير الخارطة السياسية في المنطقة العربية وتغير الأنظمة في بعض الدول، وتخوف دول من وصول الثورات إليها. إن وصول الثورة إلى سورية التي بدأت بتظاهرات شعبية سلمية في آذار/2011 مطالبة بالتغيير والإصلاحات ورفعت شعار "إقامة الدولة الوطنية الحديثة والتخلص من الفساد وإجراء الإصلاح السياسي ونيل الحرية المفقودة"، فتطورت وأصبحت نزاعاً مسلحاً بين السلطة والمعارضين بعد استخدام دمشق القوة في قمع هذا التمرد، وأخذت سورية تواجه وضعاً سياسياً واجتماعياً معقداً، فهي اليوم تعيش في حالة حرب حقيقية وتواجه الصراع على النفوذ وعلى السلطة، فالأمر يتعلق بالتركيبة الدينية والاثنية في سورية، حيث تسيطر الأقلية العلوية على معظم المناصب المهمة في مؤسسات الدولة وهي التي اليوم تقود الدفاع عن النظام، بالمقابل قوى الثورة التي تعرف بما يسمى ب"الجيش الحر" تقوده الطائفة السنية المدعومة من دول إقليمية سنية كقطر والسعودية، فنستخلص من الوضع الحالي أن هنالك صراعين يدور رحاها في سورية، الأول صراع بين النظام الحاكم وحركة الثورة، أما الصراع الثاني هو حرب بالوكالة تدار في سورية بين القوى الإقليمية

---

(1) سركيس أبو زيد ، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مرجع سابق، ص200.

والدوليـــة المختلفـــة (ســـنية وشـــيعية) لتـــصفية حـــسابات إقليميـــة، والقـــضية معقـــدة للغايـــة وخصوصاً توجد دول فيما بينها عداء طويل وثـــأر واســـتثمر الخـــلاف (العربـــي- الإيرانـــي) فيها وجاء ميعاد سداد الدين فوق الساحة السورية.

كما توصف الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الـــرئيس الـــسوري بـــشار الأســـد علـــى أنهـــا انفصلت عن الشيعة وهم اقرب إلى الشيعة فـــي معتقـــداتهم[1]، فـــنلاحظ الكثيـــر مـــن البـــاحثين والمحللين السياسيين يصفون الصراع الـــدائر فـــي ســـورية علـــى انـــه صـــراع طـــائفي بـــين طائفتين العلوية (الشيعية) والحركات الأصـــولية المتمثلـــة بالأكثريـــة الـــسنية، كمـــا نلاحـــظ أن الثورة الدائرة في سورية اليوم أعادت إلى الأذهـــان الـــصراع الطـــائفي القـــديم علـــى الـــسلطة بين الطائفة العلوية التي تنتمي إليها عائلة الأسد وبين الأكثريـــة الـــسنية التـــي حكمـــت ســـورية لعقود مضت تعتبر نفسها اليوم مهمشة.

ووجهت سورية الاتهام إلى الغـــرب ودول إقليميـــة وخليجيـــة فـــي التـــدخل فـــي الـــشأن الداخلي لسورية وتقديم الدعم لحركة التمـــرد واســـتمراره، وأن كلمـــة التـــدخل تـــشير بمعناهـــا الأوسع إلى "الفعل الخارجي لدولة أو مجموعة دول موجـــه إلـــى أخـــرى ذات ســـيادة بمـــستوى يؤثر في شؤونها الداخلية، ويستعمل بعض المحللين هـــذا المـــصطلح بتخـــصيص أشـــد للدلالـــة على التدخل عنوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"[2].

وكانت إيران تراقب الاضطرابات الشعبية في ســـورية وهـــم قلقـــون للغايـــة ممـــا يحـــدث فيها، ولم يكن في حساباتها ذلك، التي تعاني مـــن عزلـــة دوليـــة، كمـــا تواجـــه حروبـــاً عـــدة سياسية واقتصادية وتعيش في سباق مع الزمن مـــن أجـــل إكمـــال دورة الوقـــود النـــووي، أمـــا موقفها تجاه الأوضاع في سورية هو دعم حكومة بشار الأســـد فـــي كـــل الأوضـــاع والوقـــوف إلى جانبه سياسياً ومادياً، وقد أكد وزير خارجية إيـــران وجهـــة نظـــر طهـــران حـــول الأزمـــة في سورية مبنية على ثلاثة محاور هي وقـــف العنـــف، وعـــدم التـــدخل الـــسياسي والعـــسكري الأجنبي في الشأن الداخلي الـــسوري، وضـــرورة الـــشروع فـــي الإصـــلاحات الداخليـــة مـــع ضرورة الحفاظ على حكومة بـــشار الأســـد وبقائهـــا[3]، وان الأحـــداث الجاريـــة فـــي ســـورية

(1) حيدر قاسم التميمي، العلويين في المشرق الإسلامي: وأثرهم الفكري والحضاري حتى القرن الخامس الهجري، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص342.

(2) محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص276.

(3) مهدي بزراكن، وجهة نظر إيران حول الأزمة السورية مبنية على ثلاث محاور، متاح على الموقع:
<http://www.alriyadh.com/2012/04/09/article725720.>

فتحت شهية السعودية في التدخل من أجل توسيع دائرة نفوذهـا الإقليمـي، أمـا موقفهـا الـذي أعلنته صراحة وتمثل بوقوفها إلى جانب المعارضين لحكومة بـشار الأسـد ورفـضها سياسـة القمع التي تنتهجها دمشق ووقف حمام الدم وجاء هذا الموقف فـي بيـان يحمـل اسـم العاهـل السعودي وفسر هذا البيان على انه اصطفافاً مع الطائفة الـسنية ضـد مواجهـة حكومـة بـشار الأسد التي أعدوها علوية (شيعية)[1]، وأن هذا البيان سـيؤدي إلـى تكثيـف الـضغط الـشعبي على الرئيس بشار الأسد وانخراط فئات شـعبية سـورية جديـدة أخـرى فـي أعمـال العنـف والاحتجاجات، كما مهد لرفع الغطاء العربي عن النظام الـسوري وفـتح أبـواب دمـشق أمـام التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي لسورية[2].

أخذت اليوم الحكومة في دمشق أسلوب العيش مع الأزمـة، وتلعـب الحكومـة دوراً كـأن الاستقرار والنظام موجودان في البلاد، وكأنها محاولة مـن أجـل تـرك الأزمـة تطهـى علـى نار هادئة استغلالاً للوقت، فهذه تعد مغـامرة خطـرة. ونلاحـظ سياسـة بـشار الأسـد تجـاه الأوضاع السائدة في بلاده هو الصمت ومبدأ عدم الاسـتعراض فـي الـسياسة حتـى أنـه فـي أعلى درجات تفوقه تراه متمسك بمبدأ الـصمت فـي تعاملـه مـع الأزمـة، وينتظـر الخطـوة التالية بحذر، كما انه يتجنب الإعلام والتصريحات وعـدم كـشف أوراقـه وتحركاتـه، وكـرس سياسة على أساس "قضم الوقت وربح الزمن"، إذ التمسك بمبـدأ الـصمت فـي الـسياسة يمـنح اللاعب السياسي فرصة على أخفاء أوراقة ويبعده عن الالتزام بما يصرح به[3].

وبعد مضي أكثر من عام على الأزمة في سورية مـن دون حـل، نـرى مـن الواضـح أن كلا الطرفين: النظام والمعارضة مهيأ لخـوض معـارك طويلـة وضـارية، وأن تهديـدات النظام بالحسم بين فترة وأخرى من دون أن يصل إلى هـذه الغايـة يكـشف عـن عجـزه عـن مثل هذا الحسم. ويبدو أن وقت الحسم لم يحن بعد لأن النظام يملـك الكثيـر مـن أوراق القـوة الرابحة أبرزها نجاحه في ضمان التفاف الأقليات حوله خوفاً من تسلط الأكثرية.

---

(1) مالك عوني، المأزق الإيراني: خيارات طهران تجاه احتمالات التغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 21/شباط(فبراير)/ 2012، متاح على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

(2) مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية والدور السعودي، مجلة نشرة الرسالة، مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية، النجف، عدد(56)، تشرين الأول/2011، ص50.

(3) عماد فوزي شعيبي، استراتيجيا الاشتباك والصراع: دبلوماسية الصمت، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد(8)، أيار(مايو)2007، ص50- 52.

والتساؤل حول مصير البلاد في حال سيطرت قوى إسلامية متشددة على السلطة؟! كما أنه لا زال بحوزته ترسانة ضخمة من السلاح على اختلاف أنواعه، وأن القاعدة الأساسية للجيش السوري ما زالت موالية ومرتبطة بقوة بالنظام، وأن الجيش السوري لا يزال قوياً ومتماسكاً. وعلى الرغم من حصول انشقاقات فردية كثيرة إلا أنّه لم يحصل انشقاق على مستوى القطع العسكرية على مستوى سرية أو كتيبة بعددها وعدتها، كما أن الكثير من الصنوف الرئيسية من قواته العسكرية لم تستعمل بعد، وأن الكثير من السلاح والقطعات تقع في عهدة قيادات يأمن لها النظام وان هذه القيادات ترتبط مصيرها بالنظام ومنهم قيادات من أبناء الطائفة العلوية، ويبلغ عدد العلويين في القوات المسلحة السورية 40%، أما المعارضة لا تزال بعيدة عن امتلاك مقومات الحسم إلا أنها تحصل على الدعم لاستمرارها في القتال ضد النظام، فيحصل المعارضون على الدعم المالي من قطر والسعودية وتحصل على أجهزة الاتصالات والمعلومات الاستخبارية من تركيا وفرنسا وأمريكا، وان موقف روسيا يشدد على رفض تقديم وسائل الدعم للمعارضين ويعتبر أن الأوضاع الحاصلة في سورية شأن داخلي[1].

إن دعم روسيا للنظام السوري جاء هذا الموقف من إستراتيجية متكاملة أعدها الكرملين في عهد الروسي "فلاديمربوتن" والذي عاد الآن إلى الرئاسة وتشتمل على استعادة مواقع لها ونفوذ في مختلف إنحاء العالم فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولعب دور مؤثر في السياسة الدولية وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة حيوية، وترى روسيا اليوم أن التعددية القطبية مدخل موضوعي نحو إعادة بناء نظام متعدد الأقطاب في السياسة الدولية يعيد إليها والى مصالحها الاعتبار، وعدم تجاهل دور روسيا ومصالحها في أي ترتيبات مستقبلية للوضع في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق الحيوية.

كما أن روسيا أخذت تشعر بالغبن وبمرارة الخداع الذي حصل لها في ليبيا، وتنكر الجميع لمصالحها وقد مررت أمريكا قراراً أممياً وظّفه حلف شمال الأطلسي للإطاحة بالسلطة الحاكمة في ليبيا، ولذلك استخدمت الفيتو في مجلس الأمن لإجهاض أي مشروع قرار ضد سورية، ولا ترغب بأن يكون مصير سورية بيد الغرب، وتؤيد روسيا بشار الأسد وتعده حليف لها في صراعها ضد النفوذ الأمريكي والغربي في هذه المنطقة

---

(3) حسن الشامي، الأسد يستعد لما بعد حلب، صحيفة القبس الكويتية، عدد(14072)، في1/ آب(أغسطس)/2012.

الحيوية، وتشدد موسكو على أن النزاع في سورية "داخلي ويجب أن يبقى داخلياً، وأن الفوضى الحاصلة في سورية هي مصدر الخطر واستمرارها يهدد أمن المنطقة ككل". وأن الثورات الأخيرة التي حدثت في العالم العربي "الربيع العربي" قد قلبت الأوضاع رأساً على عقب، حيث تم الإطاحة بالأنظمة العلمانية وحل مكانها الإسلاميون الذين وصلوا إلى السلطة، وهي تطورات لا تصب في مصلحة روسيا ويهدد ذلك مصالحها في المنطقة، وتعد الأنظمة العلمانية بمثابة عامل وقائي مهم ضد الإسلاميين، كما أنها تنظر إلى الدعم الذي تقدمة قطر والسعودية للمعارضة السورية بمثابة ضغط إسلامي على المنطقة، كما أن روسيا لديها قاعدة بحرية على ميناء طرطوس السوري التي توفر لها منفذاً على البحر المتوسط وممراً إلى البحر الأحمر الذي يعد مهماً جداً للروس وتعده امتدادها الاستراتيجي، لذلك لن تتخلى روسيا بسهولة عن موقفها الحالي.

من الواضح أن هناك سببين رئيسين لبقاء الأسد إلى الآن في السلطة: السبب الأول خارجي ممثل بالدعم الثلاثي المتكون من روسيا والصين وإيران، والسبب الثاني فهو الدعم الداخلي الذي يتلقاه النظام من الأقليات التي تعيش في سورية من علويين ومسيحيين وقطاع من الأكراد، والذين يخشون من وصول الإسلاميين المتشددين إلى السلطة وانتهاء الحكم العلماني في سورية.

ومن الواضح أن زعزعة الاستقرار في سورية يجرّ المنطقة كلها إلى حرب محتملة ذات عواقب كارثية. وكلما طال أمد الصراع الداخلي زاد احتمالية أن يتحرك إلى صراع خارجي تتورط فيه دول الجوار، ونلاحظ أنّ الأزمة أخذت تعبر الحدود وتصدر الصراع خارج حدود سورية كما حدث مع تصارع السنة والعلويين في شوارع طرابلس اللبنانية.

"يوجد هناك غموض يحيط بمستقبل سورية في حال سقوط نظام بشار الأسد، حيث يخشى الكثيرون في الشرق والغرب ومنهم روسيا سيطرة الإسلاميين على الحكم كما فعلوا في تونس ومصر وليبيا، وتوجد هناك ممارسة وضغوط لبعض الدول في المنطقة من أجل إقامة نظام سني حاكم في سورية، وجاء الموقف الروسي الرسمي من الأحداث الحاصلة في سورية بتصريح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" من استراليا حيث قال: "إن الرئيس بشار الأسد ليس حليفاً ولا صديقاً لروسيا" وهو تصريح لافت

للنظر فسّره البعض بأنه انعطافة مفاجئة في الموقف الروسي لكنه لا يعدو تذكيراً بإمكانية البيع والشراء واستدراج العروض في هذا الملف"[1].

كما أنه من المؤكد أن أي تغيير في سورية وما قد ينتج عنه من إفرازات سياسية، سيكون مضراً بدرجة ما بمصالح إيران وحساباتها الإقليمية، لأن إيران تعتمد على سوريا باعتبارها جسراً للعبور إلى العالم العربي وسيكون نقصاً في النفوذ السياسي والعسكري لإيران إقليمياً، كما أنها تعد من المناوئين الرئيسيين لسياسة الغرب والكيان الإسرائيلي في المنطقة ومن المتوقع هنالك عدة سيناريوهات افتراضية ومحتملة لهذا التغيير وإنهاء حالة الحرب الأول التغيير باستمرار بعض أركان النظام الحالي مع تحقيق بعض الانفتاح الداخلي والسيناريو الثاني هو رحيل النظام كاملاً والثالث السيناريو اليمني والسيناريو الرابع هو السيناريو الليبي أي التدخل العسكري ومساعدة الثوار من أجل إنهاء السلطة الحاكمة، السيناريو الخامس يتوقعه بعض المحللين السياسيين لحالة سورية وينص على تقسيم سورية إلى عدة مناطق على أساس طائفي وأثني (سنية وعلوية وكردية)، ويوجد سيناريو سادس وهو الحل اللبناني الذي يتضمن تسوية تعددية طائفية تضمن مشاركة كل الأطياف بالسلطة، وسوف نتناول تلك السيناريوهات بالتفصيل.

فلنتطرق إلى السيناريو الأول الذي ينص على تغير هرم السلطة مع البقاء على حزب البعث في الساحة السورية وإيجاد انتخابات نزيهة ويكون حزب البعث مشاركاً فيها مما يسمح لأنصار هذا الحزب في اختيار ممثليهم في السلطة الذين هم بالأساس موجودون فيها. بذلك يتم اختيار ممثلي الشعب بالانتخابات من دون إبعاد واجتثاث لأي حزب أو مكون طائفي أو اثني بذلك يحصل تقارب بين مكونات الشعب ونبذ العنف والاتجاه نحو التوحد، إلا أنه بعد تطور الأحداث واستمرارها في سورية نلاحظ أن هذا السيناريو أبعد من السيناريوهات المتوقعة لسورية.

أما السيناريو الثاني هو رحيل النظام الحالي كاملاً وبروز نظام جديد عن طريق الانتخابات كما حصل في تونس ومصر، فإذا لم يسلّم الرئيس السلطة إلى نائبه أو وزير الدفاع كما حصل في مصر فإنه قد يحمل في طياته إشاعة الفوضى الشاملة في البلاد من انهيار مؤسسات الدولة بما فيها الجيش الذي اتهم بولائه للسلطة الحاكمة بعد تدخله ودعمه

(1) غسان العزي، حول الموقف الروسي من الأزمة السورية، صحيفة المشرق العراقية، عدد(2290)، السنة التاسعة، في 12/ شباط(فبراير)/2012.

لحكومة بشار الأسد، وان الحكومة الجديدة تكون من الصعوبة عليها السيطرة بشكل تام على البلاد، كما أن هناك مؤشرات تشير إلى مخاطر من قيام نظام إسلامي متطرف يحل محل النظام الحالي فهي مخاطر محتملة، وان الطائفية ستكون هي المدخل للانشقاقات في المجتمع السوري وستكون الانقسامات الطائفية حادة بين السنة والطائفة العلوية، ومن المحتمل انزلاق سورية نحو حرب أهلية وفوضى مريرة تؤدي إلى تدمير الإمكانيات والطاقات المادية والعسكرية لسورية، وبذلك يمنع العمل مع إيران وحلفائها الآخرين في الجوار السوري من حزب الله وحماس الجهاد الإسلامي وسوف تخسر قوى المقاومة حليفها الاستراتيجي سورية التي وفرت لها الملاذ والدعم المادي والمعنوي وسيؤثر ذلك سلبياً على واقع المقاومة وقدراتها، كما من المتوقع أن تكون سورية قاعدة للتنظيمات المتطرفة الإرهابية.

إن احتمال وصول الإسلاميين إلى السلطة بأغلبية تمكنهم من قيادة الدولة كما حدث في تونس ومصر، يمكنهم بعد استقرار الأوضاع أن يلعبوا دوراً رئيسياً في إدارة البلاد وإيجاد سياسة خارجية جديدة لسورية عن طريق بناء علاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وتأكيد التزامهم باتفاقيات السلام مع الكيان الإسرائيلي بالإشارة إلى اتفاقية "كامب ديفد"، بهذا الإعلان إنهم سوف يوثقون علاقاتهم مع الغرب والدول العربية التي تدور في الفلك الغربي[1].

أما السيناريو الثالث هو السيناريو اليمني الذي ينص حسب خارطة الطريق التي رسمتها المبادرة الخليجية المدعومة دولياً، وهي الآلية التي أثبتت فاعليتها في إيجاد تسوية دبلوماسية للأزمة اليمنية، والتي تنص على تنحي رئيس الجمهورية وبقاء النظام وإعطاء للرئيس حصانة من أي ملاحقة قانونية وسياسية ويتولى نائبه السلطة خلال فترة انتقالية لعامين لحين إجراء انتخابات ودستور جديد للبلاد، وبذلك انتهت الأزمة اليمنية وتوقفت الاحتجاجات، وأن الحل في اليمن جاء نتيجة للضغط السعودي القوي من أجل توحيد صفوف المعارضة وهي المعارضة العسكرية متمثلة في قوات اللواء علي محسن والمعارضة القبلية متمثلة بقبائل حاشد وبكيل وعلى رأسها الشيخ صادق الأحمر، والجماعات الإسلامية عنهم الشيخ عبد المجيد الزنداني وحدث ذلك على حساب الثورة

(1) حمدي العبد الله، موقف الكيان الصهيوني من الأزمة السورية، مجلة دراسات باحث، بيروت، عدد(36-37)، خريف- شتاء 2012، ص78- 79.

وشبابها الطامح إلى التغيير الحقيقي وإقامة ديمقراطية التـــي تخـــشاها الجـــارة الكبـــرى للـــيمن السعودية.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي اوباما تأييده لاعتماد الحـــل اليمنـــي فـــي ســـورية فكـــان هـــذا التصريح خلال قمة مجموعة الثمان في كامب ديفد وأكد علـــى ضـــرورة رحيـــل الأســـد عـــن السلطة سلمياً والشروع في العملية الديمقراطية[1].

يبدو أن أي من السيناريوهات الثلاثة التـــي ذكرناهـــا والتـــي أدت إلـــى تغييـــر الأنظمـــة كما حدث في تونس ومصر واليمن، من الـــصعوب تطبيقهـــا فـــي ســـورية الآن لأمـــرين الأول لطالما أن القسم الأكبر من قيادات الجيش ما زالت موالية للنظـــام والثـــاني مـــا دامـــت روســـيا والصين تدعمان النظام السوري وتمنعان مجلـــس الأمـــن الـــدولي مـــن اتخـــاذ قـــرار يتعلـــق بالشأن السوري.

أما السيناريو الرابع وهو التدخل العـــسكري الخـــارجي كمـــا حـــدث فـــي ليبيـــا لمـــساعدة الثائرين ضد النظام بحجة إقامة منطقة أمنية عازلة ويبـــدو أن الـــسعودية تؤيـــد هـــذا المـــشروع وهو مطلب غير معلن من جانبها وهو ما ترفضه إيران بـــشدة. إن إبعـــاد الأســـد عـــن الـــسلطة هو بمثابة هدف استراتيجي للمملكـــة الـــسعودية، ويظهـــر هـــذا التوجـــه بـــشكل غيـــر مباشـــر للرؤى التي يطرحها الإعلام السعودي، وان غياب وزير خارجيـــة الـــسعودية ســـعود الفيـــصل عن الاجتماع الذي عقدته الدول الأربعة تركيـــا وإيـــران ومـــصر والـــسعودية علـــى مـــستوى الوزراء الخارجية من أجل إيجاد حل للازمـــة الـــسورية، ونلحـــظ ذلـــك مـــن تـــصريح داوود أوغلوا في الاجتماع الذي عقد في مصر مع نظيره المـــصري والإيرانـــي لإيجـــاد صـــيغة حـــل للازمة السورية حيث أكد زيادة التشاور مع السعودية لأنها لاعـــب مهـــم فـــي المنطقـــة ويجـــب تدخلها من أجل إيجاد حل مستقبلي للازمة السورية.

أما السيناريو الخامس هو ســـيناريو جديـــد حيـــث تـــشير الأحـــداث الجاريـــة فـــي العـــالم العربي من ظهور الهويات الفرعيـــة والانقـــسام والاحتـــراب الطـــائفي والعرقـــي الحاصـــل[2]، والذي من خلال تغذيته وشحنه أصبح مدخلاً سهلاً للتفكيـــك الـــسياسي للـــدول العربيـــة، فـــأدّى إلى ظهور مخطط قضم الجيوبولتيكي، وإعادة رسم خريطة المنطقة مـــن خـــلال تحويلهـــا إلـــى

---

(1) صحيفة المواطن العراقية، عدد(1646)، في21/أيار(مايو)/2012.

(2) د. معتز سلامة، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الازمة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة عدد(190)، اكتوبر/20112، ص97.

كانتونات طائفية وعرقية من أجل تجزئة الدول إلى دويلات متحاربة مضطربة يقودها الصراع الطائفي لاستنزاف قدراتها البشرية والاقتصادية. ويدرك الكثير من المسؤولين العرب أنه إذا تم تقسيم سورية فإن أصداء ذلك سيظهر على دول الجوار لها، وسيكون الدور القادم على باقي الدول العربية.

وإن الكثير من المؤشرات تؤكد بأنّ حرباً أهلية تدار في سورية بين الطائفة العلوية والأغلبية السنية، ويبدو أنه ليس هناك حل للفرقاء إلا التقسيم؛ لذلك يتوقع أن تتقسم سورية إلى جيوب طائفية فيها عدة مناطق، سيكون هناك إقليم كردي في الشمال وإقليم علوي في منطقة الساحل يشمل مدينتي طرطوس واللاذقية وإقليم سني وإقليم درزي في جبل الدروز.

ومن الملاحظ أن بعد عام 2003 يتجه العالم العربي إلى التقسيم وظهور دويلات متمايزة عرقياً وطائفياً ودينياً لان اتفاقية "سايكس- بيكو" عام 1916 التي قسمت العالم العربي لم تكتفِ. ولهذا يراد تقسيم الدول العربية على هذا الأساس؛ وتعد التحصينات الأخيرة في سورية حول جبال العلويين الشرقية والسهول الممتدة حولها في حمص وحماه جنوباً إلى ادلب شمالاً والتي يتم إجبار المواطنين من غير الطائفة العلوية للنزوح منها بهدف خلق مناطق خالية من الطائفة السنية تشكل حدوداً للدولة العلوية.

وتكريساً للتقسيم يدور في الآونة الأخيرة الحديث عن طرق جيدة للضغط على النظام الحاكم في سورية بعد فشل مجلس الأمن من إصدار قرار أممي حيث اصطدم مشروع القرار بالفيتو الروسي والصيني، من هنا جاء الحديث عن طرق فكرة مشروع استخدام التدخل الإنساني في خلق ملاذ آمن "منطقة عازلة" بإنشاء منطقة للحظر الجوي الجزئي مدعومة من التحالف العسكري على غرار ما حدث في العراق في شماله وجنوبه عام 1991 من دون صدور قرار من مجلس الأمن يشرع ذلك، ومن أجل توفير الأمان للاجئين المحتملين جراء الهجوم عليهم من قبل قوات النظام(1). وأن فرض منطقة عازلة داخل سورية سيشكل ذلك ضربة نفسية كبيرة للنظام ومؤيديه، وسيحصل المتمردين على دعم خارجي كبير من جهة أخرى.

---

(1) هدى صالح الحسيني ، سورية أمام حلين: حوار في موسكو أو تدخل عسكري دولي، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(1221)، في2012/5/3.

أصبحت مسألة حقوق الإنسان أداة ضغط بيد القوى الكبرى تستخدمها متى يحلو لها، لتفرض برامجها وسلطتها على الدول الضعيفة التي تخرج عن سيطرة صانعي قرارات النظام الدولي، وتوظفها لأجل مصالحها وأهدافها(1).

ويبدو أن التدخل العسكري المباشر في سورية من أجل الإطاحة بنظام الأسد سيكون مهمة ثقيلة على الولايات المتحدة وحلفائها، كما أن المحللين السياسيين يؤكدون انه لا تريد أيّة قوة غربية التورط في سورية من خلال الاندفاع نحو التدخل السريع. كما أنّ غياب الوحدة بين الجماعات المسلحة المعارضة وهذا الأمر غير مشجع للغرب.

ومن الواضح أن إدارة الرئيس الأمريكي مقتنعة بان النتيجة الوحيدة المرغوب بها هي انتصار المتمردين، وهو البديل الوحيد للتدخل العسكري المباشر ويتمثل بتقديم الدعم الدبلوماسي واللوجيستي للمعارضة والتنسيق معهم وتزويدهم بالأسلحة وأجهزة الاتصالات وغيرها من أشكال الدعم من المعدات الضرورية للقتال من أجل تسريع النصر، وهذا ما يجري الآن بحجة دعم الشعب في الدفاع عن نفسه، ولكن تسليح المعارضة لا يخلو من مخاطر فكيف يمكن للمعارضين أن يحققوا للبلاد الاستقرار وقد ساهم مناخ العنف وانكشاف الصراع الطائفي أمام الجماعات الدينية المتشددة، وهم جماعات متعددة مشاربها وأيديولوجياتها وطرقها المختلفة بعملها ومدى ارتباطها بمرجعياتها، ودخلت في الصراع كي تنتزع حيزاً مهماً في المشهد، ويتصفون باستعدادهم العالي للتضحية والشهادة، وهم الأبعد سياسياً عن شعارات الحرية والديمقراطية، ولا توجد مشاريع سياسية واضحة لهم إذا ما تم إسقاط النظام الحاكم، وما هي هوية النظام الجديد وشكله؟! وغياب الإستراتيجية لدى بعض ممولي وصانعي الحرب في سورية خصوصاً دول الشرق الأوسط، الذين لا تتعدى نظرتهم لما بعد سقوط النظام يوماً واحداً، فهم يهدفون إلى إسقاط النظام ولا يفكرون بما ستؤول إليه الأمور بعد ذلك.

وتشير التقارير أن المعارضة المسلحة في سورية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول عناصر من الجيش النظامي انشقت وانضمت إلى المقاتلين ضد النظام والقسم الثاني الثوار الذين ينتمي قسم كبير منهم إلى التيارات الإسلامية أما القسم الثالث فهم مجموعة من المقاتلين الجهاديين الوافدين من الخارج "تنظيم القاعدة" تلبية لنداء "نصرة الإسلام في

---

(1) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011، ص898- 899.

بلاد الشام"، ويتميزون بعددهم القليل وقيامهم بعمليات قتالية نوعية ضد النظام، جميعهم يتصفون بأنهم غير موحدين فيما بينهم بالرؤى والأهداف المتعلقة بوضع سورية ما بعد الأسد، وأن عدم الاتفاق بين المعارضين يهدد بإشعال حرب أهلية، لأن هذه الأسلحة ستستخدم ضد الطوائف المختلفة التي تعيش في سورية، وستكون ساحة للقتال فيما بينها وهذا الأمر من شأنه أن يجعل سورية في خطر مخيف أكثر عنفاً إذا أزيح النظام الحاكم وتسير نحو مستقبل مجهول(1).

وإن التدخل العسكري قد لا يكون مستبعداً بالكامل فثمة من يرجّح لجوء الولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية إلى توجيه ضربات عسكرية للنظام بذريعة وجود أسلحة كيماوية يمكن استخدامها أو تسريبها إلى المنظمات المسلحة المناوئة لإسرائيل مثل حزب الله اللبناني(2).

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد الذي نادت به الولايات المتحدة بعد أحداث 11/أيلول/2001، كان غامضاً لم تكشف الإدارة الأمريكية عن ثناياه بل أوكلت المهمة إلى عسكري استراتيجي هو "رائف بيترز" للإفصاح عن هذا المشروع في كتابه تحت عنوان "لا تتركوا المعركة أبداً" فقد أكد أن اتفاقية "سايكس بيكو" التي سبق وأن قسمت العالم العربي إلى عدة دول، لم تعد تفي بالغرض، وهذا التقسيم أدى إلى إلحاق الأذى بالأقليات دينية وعرقية التي تعيش في العالم العربي، لذا يجب إعادة تقسيم العالم العربي على هذا الأساس، واقترح تقسيم كل من العراق وسورية ولبنان والأردن واليمن ودولة الإمارات العربية وسلخ الأراضي العربية من إيران، وأن اللافت للنظر أن المشروع الجديد لم يستثنِ السعودية من التقسيم، فقد اقترح اقتطاع مكة المكرمة والمدينة المنورة من أجل إقامة دولة إسلامية يتولى فيها الحكم الحركات الإسلامية واعتبر المشروع أن السعودية دولة غير طبيعية، أما هذا المشروع فيلغي فلسطين من الوجود وأكد أن هذا المشروع سيؤدي إلى نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب وليسهل ربطها بالاقتصاد المعولم(3).

---

(2) ريتشارد هاس، داخل سوريا بلا أسلحة، صحيفة الجريدة الكويتية، عدد(1687)، في 2012/8/1.

(2) أمين قمورية، سويا بعد الطوفان: سيناريوهات الحل،مجلة الأسبوعية، مؤسسة خندان للبث والنشر، بغداد، عدد(242)، 4- 1/تشرين الثاني(نوفمبر)/2012، ص16.

(3) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 2010، ص230- 231.

أما السيناريو السادس هو الحل اللبناني فتشير التقارير أن مبعوث الأمم المتحدة "الأخضر الإبراهيمي" للملف السوري يحاول أن يجد حل على غرار الطائف اللبناني عام 1989 الذي استضافته السعودية وأنهى الحرب الأهلية (1975-1990) ووضع حداً للصراع بين الطوائف اللبنانية، ويتوقع الكثير من الباحثين في الشأن السوري وجود رئيس من الطائفة العلوية بصلاحيات محدودة جداً، ورئيس حكومة سني بصلاحيات تنفيذية واسعة ورئيس مجلس نواب مسيحي ولكن هذا الحل يعاني إلى الآن صعوبة تطبيقه لأن كل طائفة متمسكة بموقفها، وممكن في المستقبل تغير المعارضة السورية موقفها وتسير نحو هذا الحل.

أما الرئيس السوري بشار الأسد فهو يراهن ومتمسك على عامل الوقت لإيجاد حل الأزمة، بينما يوجد إجماع لدى المسؤولين الأمريكيين والخليجيين عن إدراكهم كلما طالت الأزمة في سورية من دون حل كانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية مثلاً فإن التنظيمات المتطرفة كتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة ستجد أرضاً خصبة لها في سورية لنشاطها.

ومن المؤكد أن النظام السوري غير قادر على حسم الأزمة، وكذلك قوى المعارضة المسلحة، مع طول مدة الصراع واستمراره أصبحت سورية بالفعل ساحة ومسرحاً للتدخل الخارجي، وان هذا التدخل يعمل على إدامة القتال وليس على إنهائه، ومن الواضح أن حل الأزمة لم يعد بيد الأطراف السورية المتنازعة كما كان الأمر في بداية الأزمة بل أصبحت الورقة السورية بيد اللاعبين الإقليميين والدوليين ولهم كلمتهم في هذا الشأن بعد أن امتلأت الساحة السورية بالسلاح والعنف، وإن الأوضاع في سورية لا زالت محل عدة تساؤلات ومن الصعب التنبؤ بنهايتها، لأنها لم تعد قضية المطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية بل تحولت إلى صراع طائفي تنافسي بين أجندات إقليمية ودولية، ومن المؤكد أن الأزمة في سوية لا تنتهي بسقوط النظام الحالي وإزاحته عن السلطة، كما أن المميزات والخصائص في سورية تجعلها أكثر خطورة وسط خصومات عرقية ودينية وإقليمية مما ينذر انسياق سورية إلى فوضى شاملة قد تؤدي إلى حرب أهلية شاملة.

وهناك أطراف إقليمية ودولية تسعى إلى استنزاف سورية وتعطيل فعاليتها السياسية والقتالية الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبياً على حلفائها بين قوى المقاومة "محور الممانعة" مما يسهل على إسرائيل الانفراد بإيران وضربها بأسلحة تقليدية متطورة في محاولة للجمها قبل أن تصبح قوة إقليمية لا يمكن السيطرة عليها، ولكن تبدو أن هناك

نقطتين في هذه الحالة هي احتمال قدرة سورية على الانخراط في الحرب مع إسرائيل رغم أزمتها المتفاقمة، والنقطة الثانية هي قدرة إيران على الرد أيضاً على إسرائيل باستخدام صواريخ بعيدة المدى وذلك بأسلحة متطورة. ويتعذر الآن تقدير قوة إيران العسكرية لأنها لم تشترك في أي حرب منذ الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت عام 1988.

أما اليوم فإن إيران تحاول الانتقال من دور الطرف الداعم والمناصر للنظام الحاكم في سورية إلى دور الوسيط الداعي إلى حل الأزمة بعد تطور الأوضاع فيها، وكانت قد دعت إلى حل سياسي من الداخل سورياً وليس مفروضاً عليها من الخارج، وقد دعت إلى الوساطة بين النظام الحاكم وأطراف المعارضة التي لديها امتدادات إقليمية تدعمها بالمال والسلاح وهذه القوى هي بالتأكيد في الطرف المضاد إلى إيران، إلا أن هذه المبادرة جاءت متأخرة ورفضتها أطراف المعارضة.

في المحصلة النهائية نرى أن المشهد في سورية مفزع وأن الأوضاع تنزلق إلى متاهات أشد خطورة، وصعوبة التكهن بمستقبل سورية، وسيكون السلام حلم بعيد المنال، مع ذلك يبقى الأمل ضئيلاً ومعقداً اقرب إلى معجزة تأتي بحل سياسي غير منظور حتى الآن، لذلك فأن على الجميع وبخاصة الدول المجاورة لسورية الاستعداد للهزات الارتدادية التي ستعقب زلال الأزمة السورية التي ستحدث بعد سقوط النظام الحاكم ورحيله، وفي أي سيناريو من السيناريوهات المطروحة إذا تحقق وأدت إلى مغادرة النظام الحالي السلطة في سورية، سيكون له تداعيات وخيمة وسلبية على إيران، لأن سورية هي شوكة إيران في خاصرة جميع من في المنطقة. ستقوم حكومة سنية متشددة ضد إيران بسبب دعمها لبشار الأسد، وإن هذه الحكومة سترسخ ما يسميه البعض بأن هلالاً سنياً يمتد من السعودية إلى تركيا ويقطع ما اسماه العاهل الأردني بالهلال الشيعي وبذلك يقطع شريان الحياة لقوى الممانعة، وبذلك تكون طهران الخاسر الأكثر وسوف تخسر حليفاً استراتيجياً في المنطقة، أما السعودية فستكون مسرورة برؤية إيران تخسر أهم شريك إستراتيجي وحليف عربي لديها، فإذا سقط هذا النظام سيكون بمثابة نصر للسعودية.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقة بين إيران والسعودية بعد الثورات العربية "الربيع العربي"

ظهرت في عام 2011 تظاهرات مؤيدة للديمقراطية وهي ظاهرة تاريخية في العالم العربي على غرار الثورات الكبرى التي عرفها التاريخ الإنساني وأطلقت تسمية "الربيع العربي" على الثورات العربية، والتي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن والبحرين ثم سورية، ويلاحظ هناك عدة أسباب أدت إلى اندلاع الثورات العربية منها الفقر والتهميش والهيمنة على السلطة والتذرع بالأخطار الخارجية وغياب الحريات والتسلط على رقاب الناس وأموال وثروات الشعب التي يهيمن عليها **(القائد أو الزعيم)** ويعتبرونها ملكاً لهم[1]، فهذه الأنظمة الشمولية والدكتاتورية تعتمد غالبا على قبضتها الأمنية لترويع الأصوات المعارضة لها، وتعتبر أجهزتها الأمنية والمخابراتية جزءاً أساسياً من النظام.

فغيرت هذه الثورات بتداعياتها المتلاحقة على الوضعين: الإقليمي والدولي العديد من المفاهيم التقليدية والثابتة المعروفة عن الأنظمة الشمولية والدكتاتورية.

إن المشكلة التي تعانيها الدول العربية هي محدودية فكرة الدولة والسيطرة السلبية عند الكثير من النخب الحاكمة العربية وتعرض المنطقة إلى ضغوط خارجية تمارسها القوى الدولية الكبرى[2]. وقد أخذت الثورات العربية مسارات متعددة ومتنوعة في نضال ثوارها، وتنوع أساليب إسقاط الأنظمة الحاكمة، كما أن التدخل الخارجي أتخذ ادواراً وأشكالاً مختلفة تجاه هذه الثورات وتوجيهها نحو مسارات قد لا تخدم مطالب الثوار الداعين إلى الإصلاح وتحسين أوضاع بلادهم، فبعض الدول حسم فيها الأمر ونجحت الثورة مثل تونس ومصر ليبيا وهناك ودول لا تزال تصارع من أجل تحقيق أهدافها.

فجعلت هذه الثورات هاجساً لكل من إيران والسعودية ضمن سياستهما الخارجية لاعتبارها أولويات إقليمية، وتزامنت الثورات العربية مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011 وصعود التوتر بخصوص الملف النووي الإيراني. وقد احتجت إيران على تسمية الثورات التي حدثت باسم الربيع العربي مطالبة بتسميتها

---

(1) حسين الصدر، من التاريخ إلى الجغرافيا: مقارنات ومقاربات، دار الحكمة للنشر، لندن، 2012، ص370.

(2) عدنان سيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار المجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3، 2010، ص245.

"بالصحوة الإسلامية"[1]، ونلاحظ أن إيران تعمل على استدعاء أيـديولوجيتها فـي الكثيـر مـن الأحيان عندما تكون مع مصالحها، أما إذا خالفـت مـصالحها تـستبعدها. فقـد دعمـت إيـران الثورات والاحتجاجات التي شهدتها الـدول العربيـة مثـل تـونس ومـصر والبحـرين ورأت أنها مستوحاة من روح الثـورة الإسـلامية الإيرانيـة، وفـي حـين وصـفت الإحـداث التـي شهدتها سورية أنها شأن داخلي وأيدت النظام الـسوري، مـستندة فـي ذلـك أن الوضـع فـي سورية ليس المراد منه الاصلاح وإنما التدمير على عكس الثورات الأخرى[2].

وبعد التطورات الأخيرة المسماة ب"الربيـع العربـي" الـذي هيـأ وضـعاً أكثـر ملائمـة للتحرك لكل من إيران والسعودية واستخدام نفوذها، فـسعت إيـران إلـى توسـيع قوتهـا فـي الخليج الذي يعد مجال التنافس الأساسي بين الـدولتين حـول النفـوذ، أمـا الـسعودية حافظـت على مستوى أعلى في مجال النفوذ السياسي والديني لدى الـدول الإقليميـة بـل علـى مـستوى نطاق أوسع كونها دولة ملكية إسلامية سنية محافظة بحتة تعمـل علـى توثيـق العلاقـات مـع الحكومات الملكية العربية والخليجية من أجل بقائهـا والمحافظـة عليهـا، لأجـل ذلـك أخـذت تشعر بالقلق من انتقال عدوى موجة الاعتراضات إلى ملاعبهـا فـي منطقـة الخلـيج فتنقلـب الأمور وتتغير قواعد اللعبة[3]، فالسعودية لم تعتمد على التـدخل المباشـر فـي شـؤون الـدول، وإذا تدخلت مضطرة فيكون بشكل شـديد الحـذر، أمـا اليـوم نراهـا تتـدخل بـشكل مباشـر لحماية مصالحها أولاً، وثانياً لتجنب الانعكاسـات الـسلبية لـبعض الأزمـات علـى الاسـتقرار والسلم والأمن الإقليميين، وهذا الأمر يطمـئن الـدول الحليفـة والـصديقة للمملكـة الـسعودية على وحدة واستقرار أكثر دولة مصدّرة للطاقة في العالم[4].

أما إيران فهي تحاول التفوق على النفـوذ الـسعودي فـي منطقـة الخلـيج، كمـا تنظـر إيران للتطورات الحاصلة في المنطقة مـن ثـورات بمنظـور الدولـة التـي تعـي مـصالحها وليس الثورة التي تلتزم بالأيديولوجية، كما تـسعى إيـران إلـى ممارسـة الـضغط علـى دول

---

(1) صحيفة المشرق العراقية، عدد(12220)، في13/آب(أغسطس)/2012.

(2) محمد عباس ناجي، مستقبل الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، متاح على الموقع:

<http://www.siyassa.org/news content/3/111/1817/.>

(3) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص51.

(4) عادل الطريفي، السياسة السعودية: الثابت والمتحول، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12258)، 20/حزيران(يونيو)/2012.

الخليج العربية لأجل التقليل من علاقاتهـا العـسكرية مـع الغـرب أو إلغائهـا ويبـدو التـوتر السني– الشيعي في الخليج قد بدأ يتصاعد منذ عـام 2003 ووصـل إلـى أعلـى مـستواه بعـد عام 2011، وأخذت العلاقات الإيرانية السعودية منحى آخر باتجـاه الأسـوأ بـسبب الخلافـات القوية حول موجة الثورات المعروفـة باسـم الربيـع العربـي والتـدخل العـسكري الـسعودي تحت عنوان قوات درع الجزيرة في آذار/2011 لأجـل إخمـاد الثـورة فـي البحـرين تحـت ذريعة الحد من النفوذ الإيراني فيها.

إن هذه الثورات استقطبت تأييد الأكثرية ورحبوا بها، بـل جمعـت تأييـد المنـاوئين لكـل من إيران والولايات المتحدة.

كما نلاحظ أن الولايات المتحدة استخلصت الدروس مـن عـدم التأييـد المطلـق للأنظمـة الاستبدادية وأن لا تكرر الخطأ الذي اقترفتـه بتأييـدها شـاه إيـران عـام 1979 خوفـاً مـن البديل، لذلك عمدت واشنطن إلى عدم تقديم الدعم للأنظمة التـي سـقطت بفعـل ثـورة الـشعب بل أيدتها.

وفي ضوء تجربة وإرهاصات ما عـرف بـالربيع العربـي فـان سـيناريوهات التغييـر تباينت بين دولة وأخرى بحـسب ظـروف كـل بلـد الاجتماعيـة والـسياسية، إلا أن اللاعـب المحوري في كل سيناريوهات التغيير بمختلف مراحلهـا المؤسـسة العـسكرية والـذي حددتـه مسافتان الأولى مدى وقرب المؤسـسة العـسكرية مـن إرادة التغييـر الجماهيريـة، والأخـرى موقف المؤسسة العسكرية من عملية التغيير، فنلاحظ عندما تحـدث ثـورة فـي بلـد مـا فـإن كل المؤسسات الأمنية سـرعان مـا تتهـاوى وتنهـار ويتبخـر دورهـا باسـتثناء المؤسـسة العسكرية التي تتميز عن جميع المؤسسات الأخـرى بـضبطها العـسكري الـصارم والتزامهـا بالمعايير المهنية العسكرية.

إن المتابع لمراكز الدراسات الأمريكية منـذ مطلـع الثمانينيـات سـوف يلاحـظ تـسويقها فكرة تقسيم الدول على أساس عرقي واثني وطـائفي إلـى دويـلات متعـددة وأن هـذا التقـسيم كأفضل مشروع يلبي احتياجات ومطالب هذه الكيانات مـن حريـة وديمقراطيـة بعـدما فـشلت الدولة الوطنية في تلبيتهـا والتـي عاملـت الأقليـات الدينيـة والعرقيـة والقبليـة بنـوع مـن العنصرية وعدم المساواة. وبهذا المـشروع سـوف نجـد أن القائمـة سـوف تطـول لتـشمل الأقباط والنوبة في مصر، والامازيغ في المغـرب العربـي، والـشيعة والـسنة والأكـراد فـي

العراق، والحوثيين في اليمن، وقبائل النوبة في السودان، والشيعة في البحرين، والدروز والعلويين في لبنان، والطوارق في الجزائر وغيرها[1].

بالمقابل في بداية الثورات التزمت الكثير من الدول العربية الصمت خوفاً من وصول موجة الاعتراضات إليها، وإن السعودية الدولة الأكثر حساسية تجاه التغيير الذي حدث بالمنطقة، فالعالم لم يحبذ رؤية نظم ملكية مطلقة في وقت تحولت فيه الديمقراطية سمة العصر، وشرع الكثير منهم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

فباركت إيران الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا ودعمتها في البحرين، أما في سورية فأعدتها إيران مؤامرة خارجية تحقيقاً لمصالح دول إقليمية ودولية ضد قوى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي "محور الممانعة"، أما السعودية فقد عملت على استقبال الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي" على أراضيها بعد تنحيه وخروجه من تونس، كما عملت على استقبال الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" وعلاجه أثناء إصابته، ودعمت الرئيس المصري "محمد حسني مبارك" قبل تنحيه، وتدخلت لاحتواء الأزمة في البحرين من خلال قوات درع الجزيرة التي تشكل القوة السعودية الكبرى فيها، كما اتهمت السعودية إيران في التدخل بالشؤون الداخلية في الدول المجاورة لها، وتهديد وحدة المجتمع السعودي بالإشارة إلى الإطراف الشيعية داخل السعودية في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية التي تشهد اضطرابات بين الحين والآخر، الأمر الذي يؤكد أن الطرفين مدفوعان في صراعهما الحالي بعد الثورات التي حدثت في المنطقة بالخوف من حركات المعارضة في بلدانهم، ووصول تلك التحركات إليهما[2].

كما أن الحرب التي شنها حلف الناتو في ليبيا أثناء الثورة التي حدثت فيها تحت ذريعة مساعدة الثوار ضد قوات كتائب القذافي التي كادت أن تقضي على معاقل الثوار، ولولا الدعم الغربي لما نجح الثوار في الانقضاض على معاقل القذافي ويخشى الكثيرون أن يتكرر ذلك السيناريو على دول مماثلة لليبيا ويشكل مثالاً يحتذى به ويجري تعميمه

---

(1) عماد الدين أديب، تحدي القرن: الطائفية أم الوطن، صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12311)، في 12/ آب(أغسطس)/2012.

(2) رانيا مكرم، سياسات إيران تجاه أزمة محاولة اغتيال السفير السعودية بواشنطن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 21/فبراير/2012، متاح على الموقع:

< http://www.siyassa.org.eg/NewsContent >

ضد الدول والجماعات العصية على المشاريع الغربية. إذ أصبح سلاحاً قوياً في يد الدول الكبرى وأداة تستخدمها لتغيير الأنظمة في البلدان التي تعارض سياساتها، فللمرة الأولى يحقق طرف مهاجم أهدافه المرجوة من دون أي تكلفة مادية أو بشرية، عن طريق إيجاد قوى داخلية غير منسجمة مع سياسات النظام الحاكم بحجة المطالبة بالحرية والديمقراطية، ومن ثم تحريضها للخروج بمظاهرات احتجاجية للإطاحة بنظام الحكم، ومن ثم تقديم كافة أشكال الدعم للمحتجين، فقد تكلفت دول الخليج متمثلة في السعودية وقطر مجمل النفقات المادية للحرب، أما ميدانياً فاقتصرت العمليات العسكرية على الجهدين الاستخباراتي والجوي حيث لم يسجل أي خسائر تذكر، فبعد مقتل القذافي وانهيار نظامه الحاكم سارع الرئيس الأمريكي باراك اوباما في تصريح مفاخراً بالإنجازات التي تحققت إذ قال أن قواته المسلحة أنجزت المهمة من دون خسارة جندي أمريكي واحد وكان الهدف من التصريح هو إرسال رسالة إلى سلفه السابق جورج بوش الابن الذي أشعل حربين ضروسين في أفغانستان والعراق أثناء رئاسته للبيت الأبيض تسببت في استنزاف الكثير من القدرات المادية والعسكرية الأمريكية، أما الرسالة الثانية فقد لوح بعصا السيناريو الليبي بوجه المتمردين على سياسة الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة[1].

أما الأزمة في البحرين التي ظهرت في 2011/2/14 فقد أعطتها إيران بعداً طائفياً من خلال تصويرها على أنها مواجهة بين أغلبية شيعية مضطهدة ومحرومة من حقوقها السياسية وأقلية سياسية تسيطر على مقاليد الحكم كما هددت بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التدخل السعودي في البحرين وقد نتج عن ذلك التصريح توتر وتصعيد إلى درجة غير مسبوقة بينهما[2]. ويتهم الكثير من قادة السنة الطائفة الشيعية بإن ولائهم لإيران وليس لبلدانهم، وتعتبر البحرين مهمة لمستقبل المنطقة، فمن ناحية الاستجابة الكاملة لمطالب الشيعة في البحرين يعد خطراً أمنياً على دول الخليج، وخاصة السعودية والكويت فأي استجابة من الحكومة البحرينية لمطالب الشيعة سيضع ضغوطاً على السعودية والكويت لتقديم القدر ذاته من التنازلات للمعارضة الشيعية، وهو ما يهدد أمن الأسر المالكة ويقلص حجم نفوذها في السلطة الذي تتمتع به الآن، مما يجعل الشيعة في هاتين

---

(1) محمد خواجة، حروب أمريكا المقبلة، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد(140)، خريف 2011، ص110– 111.

(2) محمد السعيد إدريس، أفاق تطور علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، عدد(129)، ابريل/ 2011، ص4– 5.

الدولتين تتضامن مع شيعة البحرين، ومثال على ذلك تنظيم شيعة المنطقة الشرقية في السعودية في 2011/2/26 مظاهرات للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين المحتجزين[1].

لذلك فإن السعودية وحلفائها في مجلس التعاون الخليجي يرون أن مصير البحرين مهدد بشكل خطير إزاء التهديد الإيراني فيجب حمايتها جماعياً عن طريق أنشاء اتحاد خليجي وهو الأمر الذي تطالب به السعودية منذ سنوات ليشكل نوعاً من الاتحادات التي تصل في النهاية إلى اتحاد كونفدرالي، ويبدو أن البحرين وحدها من دول الخليج متحمسة لإقامة هذا المشروع بسبب أزمتها الداخلية، إلا أن باقي دول الخليج تتخوف من هذا المشروع لسببين: الأول لأنها سوف تتنازل عن السيادة الوطنية لصالح السيادة المشتركة، والثاني من هيمنة السعودية على دولها لكونها الدولة الأكبر.

وقد حذّر الرئيس السابق للاستخبارات السعودية الأمير تركي الفيصل إيران من أي عمل يؤدي إلى التصعيد في منطقة الخليج ووصفها بأنها "مغامرة غير محسوبة"، وأكد على جهوزية دول الخليج في الدفاع عن مصالحها، كما حذر إيران بالقول "على القادة الإيرانيين الكف عن تدخلاتهم في الشؤون الداخلية لدول المجلس الخليجي ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسياستها واستقلالها والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للأعراف والقوانين والمواثيق الدولية"[2].

أما اليوم فقد أصبح الإسلام في السياسة سلاحاً ذا حدين: الأول كطريق لإضفاء الشرعية للدولة والنظام، والثاني كطريق رئيسي تستخدمه العناصر المعارضة للنظام وإضفاء شرعية على معارضتها، وإن العلاقة بين الدين والسياسة أصبحت اليوم جوهر كل تغيير الواقع والمتوقع.

ويستبعد بعض المحللين السياسيين نجاح الثورات في منطقة الخليج وذلك لطبيعة الأنظمة الوراثية التي ترفض المعارضة وإنها تعطي سقفاً محدداً للمطالب السياسية ويشير البعض إلى العامل الخارجي والمصالح النفطية مع الغرب التي تدعم تلك الأنظمة. أما بخصوص السعودية فتوجد علاقات وثيقة واستثنائية بين المسؤولين الأمريكيين والعائلة

(1) إيمان احمد رجب، الطائفية والاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، مجلة السياسة الدولية القاهرة، عدد(184)، ابريل/2011، ص77- 78.

(2) صحيفة البينة الجديدة العراقية، عدد(1465)، في27/شباط(فبراير)/2012.

الحاكمة في السعودية فالكثير منهم أصدقاء للقادة الأمريكيين الرسميين كالأمير سعود الفيصل والأمير بندر والسفير السعودي عادل الجبير، كما أن الإدارة الأمريكية وقفت عند مصالحها الاقتصادية الضخمة، دون أن تقحم نفسها في الشؤون الداخلية للمملكة خوفاً من ردود فعل التيار الوهابي والقبلي. فما دامت مصالح أمريكا مضمونة باستمرار تدفق النفط إليها وبأسعار مناسبة، وما دام النظام السعودي في سياسته الخارجية منسجماً مع الإستراتيجية الأمريكية، والتحالف وثيق معها لذلك فإن الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة ليس إرادياً أو حكمة أمريكية، بل هذا الأمر فرضه التيار الديني المتشدد والمهيمن في المملكة، كما أن للولايات المتحدة قناعات بأن تغيير العائلة الحاكمة في السعودية ربما يصعد الجهة المعادية للأمريكان إلى السلطة وهذه الجهة قد تغذي القوى المعادية للأمريكيين كطالبان وغيرهم[1].

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي الابتعاد عن السياسات الداخلية لدول الخليج، والبقاء خارج النزاعات بين المعارضة والأنظمة الحاكمة[2]، لذلك فإنّ واشنطن قلقة على مصير ما أسمته "المملكة الشائخة" بعد وفاة ولي العهد الأمير سلطان ثم وفاة الأمير نايف، ويتركز قلقها على الصراع بين الشباب من الأمراء (الجيل الثالث) والمعمّرين الذين يمسكون السلطة ويعانون من المرض والشيخوخة، ومما يثير الغرب قلقه على مستقبل الدولة النفطية العملاقة، وفي النهاية فان العرش السعودي في أزمة وجودية من الناحية السياسية الداخلية لأنه لم يستطع تجديد نفسه وتسليم السلطة إلى جيل الشباب مما أدى إلى حدوث جمود سياسي داخل المملكة.

وبما إن السعودية قد تشكل النواة الجيوستراتيجية الروحية للعالم الإسلامي وبالأخص السني، وعلى الرغم من حسن علاقتها وتحالفها مع الولايات المتحدة، إلا أن هناك سياسة احترازية تتبعها الإدارة الأمريكية لقياس المستوى الكمي المتراكم للسياسة الإسلامية السعودية مستقبلاً، ومدى تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة داخل القطاع الإقليمي الشرق الأوسطي[3].

---

(1) مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي للنشر، بيروت، 2011، ص172- 173.

(2) نهاد الغادري، كلمات للريح، منشورات الغادري، واشنطن، 1995، ص253.

(3) علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة، مركز الدراسات العربي- الأوربي، دار بلال للطباعة، بيروت، 1998، ص565.

واتجاه الدبلوماسية السعودية في بعــدها الــديني والعربــي يــسير بــشكل هــادئ وحــذر ويتوخى استثارة أو اســتفزاز القــوى العظمــى وبــالأخص الولايــات المتحــدة، وان المملكــة العربية السعودية كانت دائماً تسير في سياستها الخارجيــة مــع الولايــات المتحــدة باعتبارهــا قوة عظمى وصديقة للمملكة، وهذا الاتجاه في الــسياسة لــم يجعــل الولايــات المتحــدة تعــادي السعودية أو تتخذ إجراءات ضدها(1).

وقد رُفعت إلى السلطة في السعودية مجموعة من العــرائض تطالــب بإصــلاحات عديــدة بعد عام 2003، وهذه العرائض قدمت من مختلــف الفئــات والتيــارات مــن علمــاء وأســاتذة جامعات ومثقفين، ودعت إحدى العرائض إلى رؤية حاضــر الــوطن ومــستقبله المقدمــة إلــى ولي العهد السعودي آنذاك "عبد الله بن عبد العزيز" كما دعــت إلــى الــشروع ببنــاء مؤســسات دستورية عبر تطوير النظام الأساسي للحكم وضمان الحقوق الأساســية للمــواطن، وفــي ظــل حركة العرائض قدمت بعض الطوائــف التــي تتــصف بالأقليــة فــي الــسعودية كــشفاً عــن أوضاعها وهمومها. ومن هذه الطوائــف الــشيعة فقــد قــدموا وثيقــة بعنــوان "شــركاء فــي الوطن" في نيسان/ 2003 ووقعتها المئات مــن الشخــصيات الــشيعية المعروفــة فــي مختلــف مناطق المملكة السعودية والتي دعت إلى وأد الفتنة الطائفيــة وتجــاوز الخلافــات مــن خــلال الإعلان الصريح عن احترام المملكة جميع المذاهب بما فيهــا المــذهب الــشيعي، وان العربيــة السعودية هي الــوطن النهــائي الــذي "لا بــديل عنــه ولا ولاء لغيــره"، وقــد عبــرت تلــك العريضة عن تطلعات المواطنين الشيعة لمساواتهم مع بقية المواطنين في المملكة(2).

وفي عام 2011 تكررت تلك المطالــب والعــرائض والتــي تبــدو أنهــا امتلكــت رؤيــة اشمل في الطرح، فدعت العريضة التي أرسلت إلــى الملــك عبــد الله بــن عبــد العزيــز فــي آذار/ 2011 وحملت عنوان "إعلان وطني للإصــلاح" نــداء مــن المثقفــين الــسعوديين إلــى القيادة السياسية إلى إقامة نظــام ملكــي دســتوري. وقــد ســعت دول الخلــيج إلــى ملاحقــة الثورات في مناطقها وعلى الأرض عبر الاعتقــالات والتــدخل العــسكري، كمــا توجــد قــوى مضادة للثورة متمرسة في قلب النظام تتمثل فــي المؤســسات الدينيــة التــي أقامــت تحالفــات

(1) نفس المرجع، ص600.

(2) معتز سلامة، الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشيعية في الخليج، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(184)، ابريل 2011، ص10.

حديدية مع السلطة من أجل إخماد تلك الثورات، وان التفسير السلفي للإسلام هو التفسير الوحيد المتاح اليوم في السعودية[1].

لذلك تجد اليوم السعودية الفرصة سانحة أمامها لتمتد عربياً وإقليمياً ودولياً في ظل المتغير الاستراتيجي الجديد الذي حدث في المنطقة من غياب مصر عن الساحة العربية والإقليمية بعد الثورة التي حدثت وأطاحت بنظام مبارك، وكذلك تعرض إيران لضغوط اقتصادية وسياسية بسبب برنامجها النووي، كما تحتاج الدول الخليج العربية إلى عمق جغرافي لها من أجل تعزيز وضعها الأمني في المنطقة، لذلك نلاحظ أن السعودية تحاول لعب دورٍ قيادي في المنطقة وقد برزت في الآونة الأخيرة قطر التي أخذ يتنامى حراكها السياسي وأصبحت تنافس السعودية بعد الثورات العربية، ولعب الإعلام السعودي والقطري بواسطة القنوات الفضائية "العربية" و"الجزيرة" دوراً واسعاً وفاعلاً لا يمكن إنكاره لضخامة الدور وتأثيراته في تهيج الحراك الثوري في الشارع العربي.

وتحاول قطر التحرك فردياً بما يفيد عدم تبعيتها للسعودية، ولعب دور ريادي إقليمي، بعد تراجع دور السعودية في لعب دور الوسيط الناجح عند المحاولة للبحث عن حلول لبعض مشاكل المنطقة بعد تقدم الدور القطري ليشغل هذه المهمة، ممّا أدى إلى وجود تنافس بين قطر والسعودية، ووصل إلى حدّ سحب السعودية سفيرها من الدوحة عام 2002 حتى كانون الأول/2007، وقد استغلت الإدارة الأمريكية هذا الأمر في تنفيذ إستراتيجيتها في التواجد في المنطقة، بحيث بعد انسحابها من قاعدتها العسكرية في السعودية "قاعدة الأمير سلطان الجوية" نقلت قواتها إلى قاعدة "العيديد" القطرية منهية بذلك تواجداً عسكرياً أستمر طيلة ثلاثة عشر سنة في تلك القاعدة السعودية[2].

كما وقّعت قطر عدة اتفاقيات أمنية ودفاعية مع الولايات المتحدة في كانون الأول/2004 وحصلت الولايات المتحدة بمقتضاها على قواعد عدة في قطر منها "قاعدة السيلة وأم سعيد" ولمدة عشرين سنة[3]. فتحاول قطر البروز في الآونة الأخيرة، والخروج من العباءة السعودية التي تغطي دول الخليج وتبني سياسة مستقلة عنها، وتحاول سلخ نفسها من الواقع المحيط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبذلك تعتبر قطر

---

(1) نفس المرجع، ص10.

(2) صحيفة السفير اللبنانية، في28/شباط(فبراير)/2003.

(3) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مرجع سابق، 314-315.

أول دولة خليجية تتمرد وتخرج عن بيت الطاعة السعودي، فقد سعت إلى التوسط بين الكثير من الأطراف المتنازعة في المنطقة كما حدث بين الحكومة اليمنية والحوثيين محاولة منها منافسة الدور السعودي في اليمن(1)، كما أنها لعبت دوراً في الثورات التي حدثت في المنطقة العربية " الربيع العربي" كتدخلها في ليبيا وسورية.

"وتحاول إيران عزل قطر عن النظام الرسمي العربي مستغلة، أن قطر بلد التناقضات السياسية، وبلد يجمع بين الماء والنار والإيمان والكفر، تروج إلى الديمقراطية وهي فاقدة لها، وفيها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية موجودة خارج الولايات المتحدة، وهي دولة عربية قريبة من إسرائيل، ويفسر البعض هذه التناقضات غير المنطقية، بإن قطر هي المحور المركزي لحركة الأخوان المسلمين، فلعبة التناقضات هذه تسمح لها بأداء هذا الدور دون أن يلحقها أي شك"(2).

كما أدير في أروقة البيت الأبيض سيناريو بتشديد العقوبات على إيران مما يسبب تذمر الشعب الإيراني من الحكومة وسياساتها، وقد يؤدي هذا التذمر إلى حدوث ثورة وتقليب الجماهير ضد النظام الإيراني من أجل الحرية وضد القوانين القاسية وقيام الجماهير بثورة ضد النظام، وبعد التصدي لهم يقوم الثوار بمناشدة قوات التحالف بالتدخل وبذلك يكون ذريعة للولايات المتحدة لتقديم المساعدات لفرض التوازن لصالح الشعب الإيراني(3).

فنجد العالم اليوم يعيش صراعاً بين نزعتين في القانون الدولي هو: "حق التدخل الإنساني" التدخل الخارجي فوق سيادة الدول، والثاني هو "احترام السيادة الوطنية" وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، والمثبت كلاهما في ميثاق الأمم المتحدة(4). فنلاحظ الولايات المتحدة تستغل الأول في تدخلها في الشأن الداخلي للدول، أما الصين وروسيا فهي من أنصار الرأي الثاني مع مبدأ تثبيت أولوية سيادة الدول الوطنية وتحاولان نزع ذريعة تدخل الولايات المتحدة في الشأن الداخلي لسورية.

---

(1) نفس المرجع، ص159– 160.

(2) نجيب غلاب، الاسلامويات بين تخريب السياسة وتشويه الدين: اليمن المحاصر بين إخوان القبيلة والقاعدة وأموال الملالي، دار بيسان للنشر، بيروت، 2010، ص285.

(3) جيمس روبتر، مخاطر الردع، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد(12)، أيلول (ديسمبر)/2007، ص104.

(4) انظر: المادة الثانية الفقرة الأولى والفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المؤكد أن قدرت إيران في التأثير على الوضع الإقليمي أصبحت محدودة بشكل كبير بسبب المشاكل التي تعانيها إيران بسبب العقوبات والتغيير الذي حدث في المنطقة "الربيع العربي" والرغبة في تفادي توترات صريحة مع لاعبين إقليميين معينين مثل السعودية وتركيا.

كما نجد أن كلاً من إيران والسعودية محصنتان من هذه الاضطرابات السياسية التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، فإيران ظهرت فيها احتجاجات عام 2009 عقب الانتخابات الرئاسية وقد احتوتها طهران بالقوة وأخمدتها والتي عرفت باسم "الحركة الخضراء"، أما السعودية شهدت ظهوراً محدوداً للاحتجاجات متأثرة بالربيع العربي ويبدو أن الرياض قد احتوت تلك الاحتجاجات بالقوة وأيضاً عن طريق تقديم برامج إصلاحية ذات مكاسب اقتصادية ضخمة وجديدة لمواطنيها، ومن المؤكد أن كلا البلدين بالحد الممكن سيقوم بالإصلاحات وتعديل سياساتهما المحلية والخارجية لضمان بقاء النظام واستمراره.

إن استشراف مستقبل وهوية النظام الإقليمي السياسي ليس بالأمر الهين، فنجد العالم العربي يتعرض لتغيرات جيوسياسية كبرى ستعيد تغير الأدوار لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط كإيران السعودية وقطر وتركية، ومن الواضح أن السعودية تعد العدة لإعادة تقييم أساليب عملها في السياسة الخارجية، فالمطبخ الاستراتيجي في السياسة السعودية يضم عدداً من الشخصيات المنفتحة على الخارج، لذلك اختارت الأمير "بندر ابن سلطان" رئيساً للاستخبارات بدلاً من الأمير "مقرن ابن عبد العزيز"، وجاء هذا التغيير من أجل لعب دورٍ أكثر حزماً في المنطقة ولتحديد نتائج الثورات العربية واحتواء إيران، كما تتصف بمحدودية القيادات الموهوبة في عائلة آل سعود لمجابهة مثل هذه التحديات، ويتصف الأمير بندر بأنه من دبلوماسي السعودية وأكثر الأشخاص في السعودية فهماً للسياسة الأمريكية واستراتيجيها في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبره رجل المرحلة، واستطاع التعامل مع صناع القرار الأمريكي وبنى علاقات متينة معهم حيث عمل سفيراً في الولايات المتحدة طيلة اثنين وعشرين عاماً، ويشكل تعينه انعكاساً لمخاوف الملك عبد من التطورات الجارية في الشرق الأوسط، ولاسيما في سورية، كما يطمح من تعينه أن يحقق تفاهماً جيداً في المستقبل مع الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إلا أن الهاجس الرئيسي للسعودية هو إيران، وهمها الحالي هو سورية.

إن الثورات التي لا تضيف جديداً للتــراث الإنــساني مــن حيــث القــيم الجديــدة ليــست ثورات بالمعنى الواسع للكلمة، فالثورة تغيير في منظومــة القــيم والقواعــد الحاكمــة للمجتمــع، ونحن نراها في العالم العربي مجرد تغيير وجوه السلطة.

إن الديمقراطيــة بــضاعة يحــاول الغــرب فرضــها علــى المجتمــع العربــي لتــسويق مصالحه، وينظر الغرب أن دعمه لحركات التغيير هي ضرورية مــن أجــل إضــعاف العقيــدة القومية والنزعة العروبية لدى الشعب العربــي، مــن أجــل تمكــين الكيــان الإســرائيلي فــي المنطقة وضمان أمنه وبقائه كقوة وحيدة، كمــا أن الكيــان الإســرائيلي اســتغل الأحــداث فــي العالم العربي من ثورات وذلك بتوسيع الاستيطان فــي مــا تبقــى مــن الأراضــي الفلــسطينية وتهويد القدس المحتلة واستغلال انــشغال الــرأي العــام العــالمي والإعــلام عنــه بالأحــداث الجارية في الدول العربية.

المبحث الثالث

مستقبل التصعيد بين إيران والولايات المتحدة وأثره على العلاقة بين إيران والسعودية

أن الموقع الجغرافي لإيران أعطاهــا مكانــة حيويــة نافــذة فــي تــشكيل مــساحة للعــب والتأثير إقليمياً، وان الأحداث التي وقعــت فــي الــسنوات الأخيــرة أعطتهــا مــساحة أوســع للتأثير إقليمياً، كما أنها تمتلك الأدوات والوسائل الكفيلة في التــأثير علــى المعــضلات الأمنيــة التي تعيشها المنطقة، وان عند الأمريكيين قناعة انه مــن غيــر الممكــن أن يــصاغ حــل لأي من الأزمات التي تعيشها المنطقة من دون موافقة إيــران أو مــساعدتها، كمــا أن إيــران تتبــع نهجاً متمرداً على السياسة الأمريكية في المنطقــة. ويتــسم تــاريخ العلاقــات بــين الجمهوريــة الإيرانية الإسلامية والولايات المتحدة بالفرص الضائعة، عنــدما كــان احــد الطــرفين مــستعداً للتقارب لم يكن الآخر متحفزاً لذلك، وكان ينظر كــل طــرف إلــى مبــادرات الطــرف الآخــر بالريبة.

وسعت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة إلى التواجد المباشر فــي المنطقــة. وقــد أوجــد الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 واقعاً إقليمياً جديــداً أمــام إيــران مــن ســماته توســيع الوجود الأمريكي عموماً في منطقة الخليج بالإضافة إلــى القواعــد العــسكرية فــي أفغانــستان وتركيا واسيا الوسطى وهو تكريس للسياسة الأمريكيــة التــي تهــدف لأمــرين، الأول القــدرة

على الوصول إلى المخزون النفطي في المنطقة، والثاني عدم الـسماح لأيـة قـوة معاديـة إلـى الولايات المتحدة الاستفادة مـن المنطقـة وثرواتهـا، فقـد ارتـبط تواجـد الولايـات المتحـدة وتعزيز قوتها في المنطقة بجانب كبير منه بتوتر العلاقات بينها وبين إيران[1].

ويتفق كل من أعضاء مجلـس التعـاون الخليجـي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى فرضية مفادها أن وجود القوات الأمريكيـة ضـروري للمنظومـة الأمنيـة الإقليميـة لمنطقـة الخليج[2]، وإيران اعتبرت أن وجود القوات الأمريكية والاتفاقيـات الأمنيـة التـي وقعتهـا مـع دول الخليج العربية لحمايتها وإقامة قواعد عسكرية لها في تلـك الـدول يعتبـر تهديـداً لأمـن إيران القومي. فبعد العجـز الأمريكـي الواضـح فـي العـراق بعـد اجتياحـه مـن القـوات الأمريكية والبريطانيـة، وخاصـة بعـد حـدوث الفـراغ الاسـتراتيجي الـذي ملأتـه إيـران إستراتيجيا وامنيـاً وسياسـياً فـي العـراق أدى تقـدم المـشروع الإيرانـي علـى المـشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وأجبرت الولايات المتحدة علـى الجلـوس معهـا لمناقـشة الوضع في العراق وشكل ذلك انتصاراً ودافعـاً للمـشروع الإيرانـي، ممـا أدى إلـى تـصعيد اللهجة الخطابية بينهمـا، لـذلك جعـل الـصراع المـستمر بـين إيـران والولايـات المتحـدة الأمريكية من دون حل له تأثير على الأمـن فـي المنطقـة كلهـا، والولايـات المتحـدة اليـوم بحاجة إلى الدعم السعودي أكثر مـن أي وقـت لأجـل احتـواء إيـران، لأن امـتلاك إيـران للأسلحة النووية بنظرها سيكون له عواقـب مـدمرة، وان تـصريحات القـادة الإيـرانيين بـان الحاجة تدعو إيران للشروع في برنامجها النووي وذلك لخلق نـوع مـن التـوازن للقـوى فـي المنطقة، فان هذا المفهوم خطير جداً وباعث للقلق ويجعل المنطقة في توتر مستمر[3].

وان تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان والعـراق هـو شـعورها بـامتلاك مـا سـمته ب"فائض القوى" في عـالم أحـادي القطبيـة بعـد الحـرب البـاردة، وإنهـا تـرى أنـه مـن

---

(1) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سابق، ص182- 183.

(2) جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد(90)، أبو ظبي، 2005، ص19.

(3) مجموعة من المؤلفين، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص146.

الضروري أن تزيد من إحكام سيطرتها على دول العالم، وتهميش دور القوى الأخرى الفاعلة[1]، وكانت نظرتها إلى منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة كالآتي[2]:

التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة ليست فقط من الدول العظمى بل أيضاً من دول في الشرق الأوسط القادرة والطامحة إلى أداء دور إقليمي فعال لا يخضع للضوابط الأمريكية.

على الولايات المتحدة الإمساك بالدول النفطية بصورة مباشرة وذلك عن طريق إقامة قواعد عسكرية فيها.

العمل على تحويل معركة سهلة إلى انتصار سياسي كبير، واستخدام الإعلام في إبراز ذلك للتخلص من عقدة فيتنام وبشكل نهائي، والعمل على تضخيم المعركة وإبراز النصر بأنه نصر عظيم من أجل تخويف الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.

هنالك معطيان يحددان الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: الأول وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وشراكته الإستراتيجية وتحالفه العسكري مع الولايات المتحدة، والثاني توافر أكبر مخزون نفطي في هذه المنطقة من العالم. وإن هدف الولايات المتحدة الأساسي هو تأمين أمن إسرائيل والتحكم بمصادر الطاقة. وإيران تحاول إضعاف الولايات المتحدة في المنطقة من خلال استغلال الأزمات الموجودة في المنطقة، والأستياء والمعاداة منهم بسبب دعمهم لإسرائيل التي تعتبر مغتصبة للأرض العربية.

ومع إقامة سلطة شيعية للمرة الأولى في العراق بعد عام 2003، يُلاحظ تنامي شعور لدى النخبة الحاكمة في طهران بأن إيران تتجه نحو الظهور بمظهر الدولة العظمى في الشرق الأوسط، فحاولت مد نفوذها إلى الطائفة الشيعية في الدول المجاورة لها وأيضاً حاولت الوصول للعرب السنة من أصحاب الفكر الثوري، وعملت على تطوير قدراتها النووية وتطوير أنظمة صواريخ طويلة المدى تستطيع بها أن تهدد أي قوة معادية لها، وكانت إيران مستعدة لتحمل كل المخاطر والمصاعب المترتبة بالنهوض نحو الدولة

(1) روبرت مورالي، المصالح الأمنية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، عدد(2)، صيف 1999، ص70.

(2) كريم بقرادوني، لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج ، منشورات TOP عبر لشرق للمنشورات، بيروت، بلا ت، ص240- 241.

العظمى[1]. لكن بعد الإطلاع على الواقع الإيراني السياسي والاقتصادي والعسكري نجد أن إيران بعيدة عن امتلاك مقومات الدولة العظمى.

عملت القيادة الدينية في إيران على تأييد محمود احمدي نجاد في انتخابات عام 2005 ثم انتخابات عام 2009 باعتباره قادراً على إثارة الحماسة الشعبية والثورية لدى الطبقة الدنيا، والتصدي لموجة تطلعات الإصلاحيين الآخذة في التصاعد، كما أن له تطلعات أيديولوجية، فأعاد تجديد الروح للثورة الإسلامية التي نادى بها آية الله الخميني، وقد أكد الأمريكيون أن إيران احمدي نجاد الحالية هي مصدر أساسي لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سواء كان ذلك بواسطة الدعم الذي تقدمة إيران بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى المنظمات المرتبطة بها والتي تتصف بالمعادية للولايات المحتدة[2].

وكانت أولى قرارات نجاد بعد وصوله إلى السلطة أن إيران ستواصل عملية تخصيب اليورانيوم، وأكد أن البرنامج النووي الإيراني أعد للأغراض سلمية بحتة، فأثار الأمر حفيظة الولايات المتحدة وأكدت أنها لن تسمح لإيران بإنتاج سلاح نووي، فهذا يعني بنظر الولايات المتحدة أن النظام الديني الحاكم في إيران سيتمكن من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط إذا استمر بحركة التطور[3].

بعد وصول نجاد إلى السلطة في إيران عمل على تحوّل في السياسة الخارجية الإيرانية تمثل ذلك في تشكيل مكتب متخصص وفاعل سمّي "مكتب السياسة الخارجية"، ويتمتع هذا المكتب بصلاحيات واسعة، ويرأسه رئيس الجمهورية، وأسندت إليه كافة الملفات الرئيسية بما فيها الملف النووي، والتنفيذ الدقيق من جانب المسؤولين لتعليمات رئيس الجمهورية التي يعطيها بعد اخذ مشورة هذا المكتب، ومن الواضح أن هذا المكتب

---

(1) دوري غولد، إيران. حزب الله. حماس والجهاد الإسلامي: مقاربات أساسية جديدة إزاء المتغيرات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات باحث، مركز باحث للدراسات ش.م.م، بيروت، شتاء- ربيع2011، ص100.

(2) نذير جزماتي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دار العراب للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 2011، ص103.

(3) جورج بوش، مذكراته: قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص552- 554.

تحت إشراف المرشد(القائد) السيد الخامنئي، واستند في صياغة السياسة العامة للدولة على الأسس والعناصر التالية[1]:

تحقيق المصالح الشعبية.

فشل النظام الأحادي القطبية، والقيام بدور فاعل في إطار النظام العالمي الجديد.

تعديل الخطوط الحمراء في السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات الدولية.

دعم العلاقات مع دول الجوار وخاصة العراق وأفغانستان والدول العربية.

الترحيب بأي تعاون من أجل دعم الأمن والسلم الدوليين على أساس العدالة والكرامة الإنسانية.

استمرار الحوار حول البرنامج النووي في ظل الإستراتيجية العامة للنظام.

الاتجاه نحو دعم العلاقات وترسيخها مع كل من روسيا والصين باعتبارهما من أقطاب العالم.

وبسبب الدور الإيراني المتصاعد في المنطقة، والعلاقة الوثيقة بين إيران وحزب الله شنت إسرائيل حرباً على حزب الله اللبناني في تموز/2006 بإيعاز من الولايات المتحدة، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، وبعد انتصار حزب الله أخذت المنطقة تعيش تحت كابوس حرب جديدة انتقاماً للهزيمة يمكن أن تشنها أمريكا مع إسرائيل على إيران وحلفائها في المنطقة من سورية وحزب الله[2].

ولقد أكد الرئيس الأمريكي أوباما في أكثر من مناسبة أن سياسته تجاه إيران ليست سياسة الاحتواء ولكن "سياسته تسعى لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية"، وأن كلّاً من إسرائيل والولايات المتحدة متفقان على هذا الأمر، وان اختلافهما ليس سوى في مواضع تكتيكية تتصل بمسألتي الوقت والتوقيت.

وقد أكد صانعو القرار في الولايات المتحدة بان كل الخيارات في التعامل مع إيران مفتوحة وما زالت على الطاولة بما فيها الخيار العسكري. وهنالك آفاق مستقبلية محتملة لسلسلة من الخيارات لسياسة الإدارة الأمريكية وما ستؤول إليه العلاقات الإيرانية الأمريكية في المستقبل، وسنحاول التطرق إلى هذه الاحتمالات للعلاقات بينهم:

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة، مرجع سابق، ص24.

(2) نفس المرجع، ص178.

أولاً: استمرار السياسة الحالية:

وهو استمرار الحال كما هو عليه أي المقصود أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة العقوبات تارة والحوار تارة أخرى في تعاملها مع إيران، والقبول بالأمر المحتوم من أجل السيطرة والحفاظ على سلامة وأمن المنطقة التي تعد حيوية وشريان الاقتصاد الأمريكي، وقد يتطور الأمر بما يقتضيه الصراع بين الدولتين، فقد عملت الإدارة الأمريكية بالتوجه نحو إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ثم التحرك نحو العقوبات وتشديدها وهذا على مراحل، فقد قدمت الدول الدائمة العضوية الخمسة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا خطة تشمل بعض المحفزات مقابل توقيف تخصيب اليورانيوم داخل إيران، وكان الرد من طهران بالرفض(1). كما عملت الإدارة الأمريكية على زعزعة استقرار النظام الإيراني وإسقاطه بواسطة المعارضة الإيرانية سواء من الداخل أو في الخارج والعمل على رصد مبالغ ضخمة له من الميزانية الأمريكية(2).

أما روسيا فقد كانت تشعر بتطويقها عن طريق الدرع الصاروخي الذي كانت أمريكا تنوي بناءه في بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة دول البلطيق وأوكرانيا، مما يعني إفراغ دورها وفقدان تأثيرها وانحسار نفوذها السياسي في مجالها الحيوي، لذا كان عليها لعب الورقة الإيرانية من خلال الإيحاء باتخاذ مواقف مضادة لتوجهات الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، فرغم معرفة إيران إن الروس لا يحبذون إيران نووية لما لذلك من تأثير سلبي على الأمن الروسي، جاءت المبادرة الأمريكية بإلغاء العمل بالدرع الصاروخي في تلك المناطق، بذلك جردت إيران من مراهنتها على مواقف روسيا داخل مجلس الأمن، فقد أوضحت أمريكا أن إيران هي المقصودة باعتبارها الأكثر خطورة على الاستقرار العالمي.

كما نرى أن قوى فاعلة على مستوى السياسة الدولية مثل روسيا والصين اللتين يفضلان اعتماد الحلول الدبلوماسية إزاء التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وتفعيل عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق نصوص اتفاقية منع الانتشار النووي والبروتوكول الملحق به والذي وقعت إيران عليه، ورفض الحلول العسكرية أو العقوبات

---

(1) سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية- الإيرانية: إلى أين؟ سلسلة دراسات إستراتيجية، عدد(159)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص17.

(2) وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص168- 169.

الاقتصادية، وتفضّل عوض عن ذلك وبشدة اعتماد لغة الحوار بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد " الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وهي الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة زائداً ألمانيا" من أجل إيجاد الحلول المناسبة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

وقد حدث اجتماع لدول الاتحاد الأوربي في حزيران/2003 وفي هذا الاجتماع قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي ضم أصواتهم إلى جانب واشنطن حينما هددوا بأنه في حال إخفاق الجهود الدبلوماسية في معالجة مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل فإن التدابير القسرية هي الحل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي يمكن أن تكون عقوبات اقتصادية، وقد تتطور إلى استخدام القوة متى كان ذلك مناسباً[2].

كما تعمل إيران على بقاء الحال عما هو عليه الآن وعدم إعطاء ذريعة للمواجهة مع الولايات المتحدة، وإزاء التهديدات المتصاعدة من الولايات المتحدة ضد إيران صرح الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني قال " إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا إستراتيجيتين، أولهما أن نظهر اللين والمرونة تجاه الولايات المتحدة، وأن نبدأ بالتقهقر خطوةٍ خطوة، وينتهي بنا الأمر إلى تركيع الجمهورية الإسلامية أمام الولايات المتحدة، وهو يعني تغيير ماهية النظام، فأساس هوية النظام هو الاستقلال، وفي النهاية سنصل إلى انه لا يوجد في البلد أي شخص يقوى على الصمود، وهنا سنضطر إلى مواجهة الولايات المتحدة بعد أن نكون قد استسلمنا وفقدنا عزتنا، وثانيهما إستراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة، وأفضل آلية في إستراتيجية المقاومة هي الردع، أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة، والردع يعني أن ترى الولايات المتحدة أن حربها مع إيران ستكون باهظة من خلال معادلة الكفة، وان ضررها سيكون اكبر من نفعها لو وصلنا إلى هذه المرحلة لن تهاجمنا الولايات المتحدة"[3].

---

(1) باتيس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنيه جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص236.

(2) ديفيد م. ماليوم، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2005، ص34- 35.

(3) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، دار الساقي للنشر، بيروت، 2006، ص258.

إن إصرار الرئيس الأمريكي أوباما على إنهاء أزمة الملف النووي الإيراني بالوسائل السياسية وليس بالوسائل العسكرية، وان الجزاءات والعقوبات تلحق ضرر بإيران لكن لا يمكنها شل الحياة الاقتصادية الإيرانية، لاشك أن العقوبات قد عقدت من حركة التبادلات التجارية غير أن إيران تملك خبرة كبيرة في أساليب الخداع والتضليل مما يسمح لها بالتهرب من تلك العقوبات، واحد هذه الطرق التفاف إيران على العقوبات في تأسيس شبكة من الشركات الواجهة التي تمكن التجار الإيرانيين من إتمام تبادلاتهم التجارية تحت أسماء شركات وهمية، وسيكون تطوير أسواق الإقليمية على الأرجح هو الدافع الرئيسي لدبلوماسية طهران في المنطقة على المدى القريب بسبب العقوبات الاقتصادية.

فإيران لديها الكثير من المشاكل الداخلية بما فيها اقتصادية وآثار الحصار الواضح الذي مس الاقتصاد الإيراني واثر على المواطنين، ولا ترغب الدخول في حرب جديدة تأتيها بضربات قد تكون موجعة وتؤثر على مقومات حياة الشعب الإيراني، وهذا ما لا تريده الحكومة القائمة في إيران.

ثانياً: التوصل إلى اتفاق:

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تبني علاقات طيبة عليها أن تحسن صورتها في نظر إيران وأن تثبت حسن نيتها تجاهها، بالمقابل يجب أن تثبت إيران أن ليس لها أي مطامع تجاه جيرانها[1]. فتبدأ بتخفيف التوتر الحاصل عن طريق الحوار والاستمرار بالمساعي الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر، والدخول في مفاوضات متعدد الاتجاهات كإعادة مسألة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادتها إلى سابق عهدها قبل الثورة، ومسألة البرنامج النووي ووضع حد معقول للبرنامج بالإضافة إلى ترسانة إيران من الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى، وإبداء حسن النية في العلاقات بين ضفتي الخليج وإعادة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج والقضايا الإقليمية الأوسع نطاقاً. كما تقوم الإدارة الأمريكية بتعيين منسق خاص للعلاقات مع إيران وأن يكون مرغوباً فيه وخبيراً في الشأن الإيراني، يأخذ على عاتقة تنسيق الجهود الدبلوماسية والابتعاد عن المواضيع التي

(1) Jams n. Miller…etal، the case for Game- changing Diplomacy with Iran، policy Brief، canter for new American security، Washington، 2008، p2.

تعكر صفو المفاوضات والعثور على وسطاء فاعلين للقيام بدور فعال من أجل تقارب وجهات النظر بين الجانبين.

كما أن هناك اتفاقاً بين المحافظين والإصلاحيين في إيران على حتمية التفاوض والجلوس إلى طاولة الحوار مع أمريكا من أجل وضع حد للصراع بينهم، وان السبيل المطروح هو الحل الدبلوماسي لازمة الملف النووي الإيراني يمر عبر المحادثات مع أمريكا التي تتحكم في قرار مجلس الأمن الدولي.

إن الحوار مع أمريكا يتطلب تهيئة الداخل الإيراني وإقناع الشعب بأن الحوار مع الولايات المتحدة ليس سببه ضعف إيران، بقدر ما يعبر عن مصلحة إيران القومية. وقد حاول السيد الخامنئي المرشد (القائد) أن يضع النقاط على الحروف عندما أعلن صراحة أن المباحثات المباشرة مع أمريكا يجب أن تكون محدودة جداً، وهذا لا يعني عودة العلاقات معها، محذراً من الترويج لاستسلام الجمهورية الإسلامية الإيرانية للولايات المتحدة وسياستها، مؤكداً أن التحدي الأمريكي المستمر لإيران يهدف إلى خلق مجال أوسع لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة(1).

قد تسمح الولايات المتحدة بوجود إيران نووية طالما توصل كل من الطرفيين إلى اتفاق ينهي الخلاف ويسمح بمضمونه تدفق النفط عبر مضيق هرمز بشكل سلس، فكل شيء قابل للتفاهم عن طريق المفاوضات والتي ستضفي إلى مرحلة التفاهم الاستراتيجي بين طهران وواشنطن وبناء الثقة بين الطرفين.

كما نلاحظ أن إيران إذا دخلت في حوار مباشر مع الولايات المتحدة فيجب عليها تغيير إستراتيجيتها تجاهها والتي ارتكزت على مبادئ الثورة الإسلامية، والتي وصفتها بالشيطان، ويكون هذا الأمر من الصعوبة تحقيقه لأنه يعد انقلاباً على مبادئ الثورة الإسلامية التي أرسى أسسها قائدها السيد الخميني الذي أكد على قطع العلاقات مع القوى والكيانات غير الإسلامية(2).

"فإيران أرادت ولا تزال تطمح إلى الاضطلاع بدور يحقق لها الأمن والاستقرار، فضلاً عن بسط نفوذها السياسي على منطقة الشرق الأوسط من خلال كسبها تأييد

(1) صحيفة بازتاب الإيرانية، في 22/آذار(مارس)/ 2006.

(2) السيد الخامنئي، الإمامة والولاية: قيادة المجتمع الإسلامي ومسؤولية المسلم، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012، ص52.

وتعاطف شعوب العالم الإسلامي لأطروحتها المذهبية مقابل استحقاقات العولمة الغربية"[1].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قناعة بأن البرنامج النووي الإيراني يحظى بمساندة شعبية وسياسية عارمة داخل إيران وان اغلب الإيرانيين يرون أن بلادهم دولة ذات تاريخ وقوة إقليمية كبيرة لها كامل الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية، كما أن اغلب الإيرانيين يرون ازدواجية الولايات المتحدة في سياستها من خلال دعمها لإسرائيل وامتلاكها السلاح النووي بينما ترفض امتلاك إيران للبرنامج النووي السلمي، وهو ما يدفعهم إلى دعم النخب الحاكمة والالتفاف حولهم، وان أي هجوم عليها سيؤدي إلى إثارة غضب الشعب الإيراني ضد الولايات المتحدة وحلفائها لذلك يفضل اغلب الساسة الأمريكيين الحل الدبلوماسي في التعامل مع إيران.

ثالثاً: اللجوء إلى الخيار العسكري:

قبل عام 2003 طبقت الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق سياسة "الاحتواء المزدوج" من أجل تجميد البرنامج النووي الإيراني عند مستوى معين والتعامل معه من خلال الردع بالعقوبات، وبعد هذا التاريخ حدثت نقطة تحول في البيئة الأمنية لمنطقة الخليج، فقد أدى اجتياح العراق إلى عواقب غير محسوبة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة، ومن نتائجها تقويض ركائز الوضع الأمني الذي كان سائداً في منطقة الخليج وبروز إيران قوة إقليمية وتصاعد الأزمة معها بسبب برنامجها النووي، وفي ظل عدم التوصل إلى تسوية للازمة بين إيران والمجتمع الدولي، فهناك احتمال قيام إسرائيل والولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران، مما يعني اندلاع حرب جديدة قد يترتب عليها آثار مدمرة للمنطقة بأسرها.

ويصر صناع القرار في الولايات المتحدة بأن تأخذ العقوبات مجراها وهو ما يمهد استخدام القوة لاحقاً، وإن العقوبات غالباً ما تكون مقدمة لاستخدام القوة العسكرية حسب

---

(1) خليل شمه، صفقة مع الشيطان: محاولة تقسيم العراق، دار ألجواهري للنشر، بيروت، 2012، ص173-174.

البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب عدم قدرت العقوبات إحداث التغيير المطلوب بالكامل[1].

أخذ كلٌ من الطرفين تذكير احدهما الآخر بالخطوط الحمراء التي وضعاها، ويبدو إن الطرفين حرصا على الالتزام بتلك الخطوط، لأن العواقب ستكون وخيمة إذا ما تم تجاوزها. وبعد التقرير الذي صدر في 2006/3/16 حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي جاء فيه "أن النظام الإيراني الحاكم يتبنى الإرهاب ويهدد إسرائيل ويسعى إلى إفشال السلام في الشرق الأوسط، ويعوق الديمقراطية في العراق، وينكر على شعبه طموحاته من أجل الحرية، وان الولايات المتحدة ستتخذ الإجراءات الضرورية كافة لحماية مصالحها إذا رفضت إيران أن تتغير"، ونلاحظ أن التقرير يشير إلى المواجهة الحتمية مع إيران وان المسألة مسألة وقت لا غير[2].

يبدو أن التخوف من مؤشرات الحرب بين إيران وإسرائيل حليف أمريكا باتت حقيقية، وأصبح الكلام يدور حول تداعيات هذا الهجوم وموعده وأساليبه. إذ أن تصاعد التوتر بينهما يضع منطقة الشرق الأوسط على أعتاب حرب، والتخوف من سياسة حافة الهاوية، وقد أكدت إسرائيل نيتها بشن ضربة عسكرية بهدف تدمير منشات إيران النووية، وأن أي هجوم إسرائيلي على منشات إيران النووية سوف ينظر إليه من جانب إيران والعالم على انه عمل موافق عليه أمريكياً إن لم يكن بدافع أمريكي، ويشير الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين أن الانسحاب الأمريكي من العراق ترك الأجواء العراقية من دون مراقبة أو حماية لان العراق لا يمتلك في الوقت الحالي أي دفاعات جوية فتكون مهمة إسرائيل سهلة بتوجيه ضربة إلى إيران بعد اختراق الأجواء العراقية. وان إسرائيل في حروبها السابقة تعتمد على عنصر المباغتة أو ما يسمونه بالضربة الأولى وتمكنت بهذه الطريقة من فرض السلام على مصر فكان ذاك سبباً أدى إلى إخراج مصر من محيطها العربي آنذاك[3]. غير إنه من المتوقع أن يكون الرد الإيراني عنيفاً على إسرائيل

---

(1) ريتشارد هاس، حرب الضرورة وحرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورما نابلسي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 2010، ص323– 324.

(2) أليسون. ج. كي. بيلز، الأوربيون يكافحون الانتشار النووي حالة اختبار إيران، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(328)، حزيران(يونيو)/2006، ص21.

(3) شاكر العاني، نهاية دولة إسرائيل، صحيفة الزمان العراقية، عدد(4199)، في 14/أيار(مايو)/2012.

في حال وجهت وحدها ضربة على منشآة إيران النووية، وسيكون الرد مباشراً على إسرائيل وهناك قلق غربي من أن قصف مدينة واحدة سيعادل قصف وإزالة إسرائيل[1].

بالمقابل استعادة إيران خطابها المتوعد بإزالة إسرائيل عن وجه الأرض، مما يثير تساؤلات صعبة حول كيفية وقوع الهجوم ومن الذي سيشارك فيه، وما هي العواقب المترتبة، كما نلاحظ أن أمريكا تضغط على إسرائيل لأجل تأجيل الخيار العسكري في الوقت الحالي وتحث إسرائيل على عدم شن هجوم من جانب واحد، لأن ذلك سيشعل المنطقة برمتها وسترد إيران بقوة إذ ستحرك حلفائها في المنطقة، وأن قوة الرد ستعزز مكانة إيران في المنطقة، غير أن أمريكا مصممة على منع إيران من امتلاك السلاح النووي، وأنها تعطي العقوبات المفروضة على إيران مزيداً من الوقت لتحدث مفعولها وجعل إيران أكثر طواعية وأكثر استعداداً للتفاوض ووقف تخصيب اليورانيوم[2]، وقد أكد اغلب المسؤولين في البيت الأبيض أن إيران ليست على وشك امتلاك سلاح نووي في الوقت الحالي، وان طهران لم تتخذ قراراً بالسعي نحو هذه الغاية.

إن الكثير من الباحثين في السياسة الأمريكية يؤكدون أن الغرض من العداء الأمريكي والإسرائيلي لإيران يتجاوز البرنامج النووي الإيراني والهدف منه إيجاد حالة من الرهبة والخوف في المنطقة حتى لا تفكر أي من دول المنطقة اللحاق في بإيران وإنشاء برنامج نووي، وأن هناك تخوفاً عند الساسة الأمريكيين من الخيارات لدول إقليمية في منطقة الخليج بسبب الغموض الذي يكتنف البرنامج النووي الإيراني مما يسبب إطلاق جهود وسعي قوى إقليمية منافسة لإيران من أجل امتلاك السلاح النووي مثل السعودية وتركيا لكي تصبح كلها قوة نووية في المنطقة، كما أن إسرائيل تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دون حدوث ذلك.

وتعمل إيران على اتخاذ سياسة "المواجهة الوقائية" في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية المستمرة من خلال عناصر كثيرة منها تحشيد الدعم الجماهيري للبرنامج النووي، إعداد قوة مسلحة وبنائها عقائدياً، تنشيط الحركة الإعلامية من أجل إثارة الرأي العام ضد التهديد الأمريكي والإسرائيلي، استثمار العامل الجغرافي في إقامة حزام شيعي

---

(1) سعيد الجزائري، السباق النووي بين العرب ...، ج2، مرجع سابق، ص261- 262.

(2) طلال عتريسي، إيران سترد بأقصى ما تملك من قوة، آفاق، متاح على الموقع:

<http://www.aafaq. org/reports. aspx? Id_ rep=737.>

حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة بغض النظر إن كانوا حزباً أو أقلية لإظهار الشيعة كقوة إقليمية.

ومن المسلم به أن العقيدة العسكرية الأمنية للولايات المتحدة لا تسمح بوجود قدرة نووية لدى دولة لا علاقات رسمية معها، كما أن إيران تعارض عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وهي التي تملك صواريخ بعيدة المدى تهدد الشريك الاستراتيجي الإسرائيلي للولايات المتحدة[1].

أما إذا بادرت الولايات المتحدة بالهجوم فسيكون مفاجئاً وسريعاً، ويستبعد الكثير من الخبراء العسكريين الحرب التقليدية والهجوم البري بل ستكون عملية عسكرية جراحية سريعة ومباغتة والاعتماد بشكل رئيسي على القصف الجوي المكثف بواسطة طائرات متطورة يصعب كشفها من الدفاعات الإيرانية وصواريخ (توماهوك) والقنابل الموجهة عن بعد[2]، هدفها ضرب القوة الإيرانية في الصميم وإصابتها بالشلل وتحطيم المنشات النووية والعسكرية الإيرانية، لإجهاض البرنامج النووي الإيراني على غرار ما حدث في العراق عام 1981 عندما قصفت طائرات إسرائيلية مفاعل تموز وأنهت البرنامج النووي العراقي، كما يؤكد اغلب الاستراتيجيين العسكريين بان الأعمال القتالية لن تستغرق إلا أياماً معدودات قد تصل إلى أسبوعين كحدٍ أقصى. ونظراً لوجود القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في دول الخليج فضلاً عن التسهيلات والدعم والإسناد المتعدد والمتنوع الذي يمكن الحصول عليها من هذه الدول، ويرون أن الأنسب في انطلاق أي ضربة جوية باتجاه إيران تكون من هذه القواعد، مع ترجيح القيام بعمليات خاصة ضد بعض المواقع السرية، وهذا يضع دول الخليج في حرج شديد لأن كل دولة ملتزمة باتفاقية دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة، ترتبط في آن واحد مع إيران بعلاقات جوار، قد ترفض دول الخليج السماح للولايات المتحدة استخدام أراضيها وأجوائها منطلقاً لأي عمل عسكري، لكنها قد تقدم لهذه القوات التسهيلات المختلفة في تنفيذ مثل هذه الأعمال، والواقع العملي يثبت هذه الفرضيات، حيث لم تأذن السعودية للطائرات الأمريكية المرابطة في قاعدة الأمير سلطان الجوية بالمشاركة في ضرب العراق عام 2003 لكنها

---

(1) محمد سريع القلم، قراءة إيرانية لخيار المواجهة مع أمريكا، مجلة المعلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد(39)، شباط(فبراير)/2007، ص137.

(2) خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث، شركة المنبر للطباعة، الخرطوم، 2009، ص231.

لم تعارض قيام مركز العمليات الجوية المشاركة في القاعـدة بتنـسيق الهجـوم الجـوي وجمـع المعلومات الاستخبارية والاستطلاعات الجوية في المنطقة(1).

من المسلم به من الناحية العـسكرية أنـه لا يمكـن تـدمير البرنـامج النـووي الإيرانـي بالضربة القاضية من خلال شن غارة جويـة، فـي أحـسن الأحـوال تـؤخر قلـيلاً البرنـامج النووي. ويستند الخبراء العسكريون إلى انتـشار المنـشآت النوويـة المموهـة، لـذلك تتخـوف دول الخليج استخدام أراضيها منطلقاً لأي مـن الأعمـال العدائيـة ضـد إيـران لأن الأخيـرة ستعتبر هذه الدول مشاركة للعدوان على إيـران فتـصبح مـستهدفة، ومـن ثـم سـتوجه إليهـا ردود فعل الثأر الإيرانية مما قد يسبب بحرباً إقليمية.

ويؤكد بعض الاستراتيجيين الأمريكيين أن من مـصلحة أمريكـا منـع بـروز أيـة دولـة إقليمية مسيطرة في أي مكان، ولا سيما الدولـة التـي تـستطيع أن تهـدد الاسـتقرار العـالمي من خلال استخدام القوة، وتتركز هذه المعادلـة علـى بقـاء الـدور الأمريكـي كحكـم أمنـي رئيسي في الخليج وإدامة الوجود الأمريكي وسيطرته عليـه، وان أمريكـا تنظـر إلـى إيـران على أنها خطر وتعتبر عنصر تهديد لمـصالحها فـي منطقـة الخلـيج وهـذا الخطـر يكمـن بالأمور التالية:

أن القدرات العسكرية التقليدية لإيران تعتبـر محـدودة ويمكـن أن تـصبح القـوة الأكثـر خطراً إذا قامت بتحديث العناصر الرئيسية في قواتها.

تسعى إيران إلى استخدام سياسة الترهيب والهجـوم وتهديـد مـصالح الولايـات المتحـدة باستخدام حروب غير تقليدية للاسـتنزاف عبـر حلفائهـا فـي تلـك الـدول لتنفيـذ عمليـات انتقامية.

احتمال بروز إيران كقوة نووية مسلحة بصواريخ بعيـدة المـدى، كمـا أن لـديها أسـلحة كيماوية ونشاط في مجال الأسلحة البايلوجية غير معروفة.

تمثل إيران خطراً دينياً وأيدلوجياً كامناً في المنطقـة والعـالم الإسـلامي يـتم الاسـتقطاب إليها على أسس طائفية.

---

(1) غسان العزي، القواعد العسكرية الأمريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركزي العربي للمعلومات، بيروت، عدد(51)، شباط/2008، ص98- 99.

قد تتسبب في وقف شحنات النفط المصدر من الخليج الذي يمر عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الغربية مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي والأمريكي.

أما موقف السعودية بشأن الهجوم الأمريكي على البرنامج النووي الإيراني فقد صرح أحد المسؤولين الأمنيين في المملكة السعودية قائلاً: "مثل هذا العمل في اعتقادي سيكون حماقة وتنفيذه سيكون كارثياً... إن هذا العمل لن يفعل سوى جعل الإيرانيين أكثر تصميماً وعزماً على إنتاج سلاح ذري، وسيحشد التأييد للحكومة بين الشعب، وقال: "أن السعودية لا تحبذ الخيار العسكري لكنها ستواصل الضغط على إيران علانية بما في ذلك الأمم المتحدة، أملاً في تفادي المخاطر في المستقبل"[1].

وقد هددت إيران في حال تشديد العقوبات عليها أو التعرض إلى سفنها في الخليج أو استخدام مضيق هرمز لتهديد أمنها القومي فإنها لن تتردد بإغلاقه، وتشكل هذه إستراتيجية ردع دفاعية لإيران من أجل الحفاظ على أمنها القومي، وتستند هذه الإستراتيجية إلى الجانب السياسي بهدف تعليل شرعية الأمن المرتبط في الخليج فيها. وقد وضعت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني (مجلس الشورى) مشروع قانون للإغلاق، وقد أيد أكثر من نصف أعضاء البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) قرار إغلاق المضيق رداً على العقوبات الأوربية، وان القرار النهائي والحاسم بإغلاق المضيق بيد المرشد(القائد) السيد الخامنئي وحده، إلا أن القانون سيعطي دعماً سياسياً لأي قرار بالإغلاق، فان التوافقات الثنائية بين إيران وعمان اللتين تشرفان على مضيق هرمز وتنظيم الأمن فيه، إذ يعد هذا المضيق الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي الذي يعتبر ممراً دولياً لاحتياجات النفط العالمي.

لذلك يعمل الأمريكيون عن الكشف المبكر لعملية زرع الألغام الأمر المهم لأنه يعطل الملاحة في الخليج، فعمل الأمريكيون على مراقبة الغواصات الإيرانية في الخليج ورصد نشاطها في المضيق، وهنالك احتمال قد تطول عمليات تطهير المضيق من الألغام ويمكن أن تتحول إلى حرب الموانئ والسواحل لإبعاد القوات العسكرية الإيرانية[2].

---

(1) صحيفة المواطن العراقية، عدد(2011)، في 17/تشرين الثاني(نوفمبر)/2011.

(2) كيتلين تالماج، وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز، سلسلة دراسات عالمية، عدد(83)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص48- 49.

فثمة مخاوف من أن يؤدي التوتر الغربي الإيراني في الخليج، مع اشتداد وطأة العقوبات الدولية ضدها مما يضطر الإيرانيين إلى اصطناع مغامرة أو افتعال أعمال تصعيدية غير محسوبة، أو الانزلاق في المواجهة بطريق الخطأ وسوء التقدير بالقوة المتواجدة بمنطقة الخليج، وترى طهران أن بعض دول المنطقة تساهم في المؤامرة عليها وتعمل على تفعيل تلك العقوبات، ولدى الإيرانيين وسيلتان في إغلاق مضيق هرمز، الأولى تلغيم المضيق وهذا يستغرق أياماً من قبل الولايات المتحدة لأزالتها، أما الوسيلة الثانية فهي العمليات الانتحارية باستخدام الزوارق الصغيرة وتعتمد على سرعتها وصعوبة رؤيتها عن قرب ويمكنها أن تتفادى السونار الكاشف كما حدث في مهاجمة المدمرة الأمريكية "كول" في عدن، كما يدرك الأمريكيون خطورة هذه الزوارق وتعد العدة من أجل تدريب قواتها لأجل مواجهتها من خلال دفاعات متتالية ونيران مباشرة واستخدام الطائرات المروحية المسلحة بصواريخ (Hellfire) كما تستخدم آلات تصوير حرارية فائقة الدقة مزودة بنظام (Aegis) المتطورة من أجل كشف المراكب الصغيرة[1].

وقد عملت دول الخليج جاهدة منذ سنوات عدة لتفادي إغلاق مضيق هرمز من العمل والدراسة والتخطيط وكانت في طليعتها دولة الإمارات العربية التي شرعت بإنشاء أنبوب لضخ النفط "حبيشان- الفجيرة" الاستراتيجي الذي يبلغ طوله (400كم) ويمر بعيداً عن مضيق هرمز ويصل من أبو ظبي حقل حبيشان إلى مرفأ الفجيرة على خليج عمان وبعد ذلك يتم تصديره إلى العالم الخارجي[2].

ويرى المراقبون من حيث المبدأ، لا تبدو عملية إغلاق المضيق أمراً عصياً أو صعباً على إيران، ولكن استمرار الإغلاق هو أمر أكثر صعوبة فهو بمثابة "انتحار سياسي" مؤكد ويفتح جبهة عليها، وإيران تدرك تبعات ذلك العمل. كما أنهم يتوقعون من إيران بأنها لن تغلق مضيق هرمز لثلاث أسباب هي:

يعتمد الاقتصاد الإيراني على إيرادات النفط المصدر عبر هذا المضيق.

---

(1) نفس المرجع، ص26- 27.

(2) نيل باتريك، ((الحبيشان- الفجيرة)): أهمية إستراتيجية لحماية مصالح الإمارات وأمنها، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثالثة- أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر/ 2012، ص34.

قد تثير هذه الخطوة الإيرانية ردود فعل عسكرية عنيفة من الولايات المتحدة وحلفائها ربما يعلنونه ممراً دولياً وضرورة حمايته من المجتمع الدولي.

كما أن إغلاق المضيق يسبب ردود فعل سلبية محتملة مع إيران من البلدان المجاورة لها التي تجمعها معها علاقات ودية.

كما يوجد سيناريو يتوقعه العسكريون الأمريكيون هو قيام إيران بغزو بري من خلال جنوب العراق إلى الكويت والوصول إلى السعودية من أجل الإمساك بمنابع النفط، إلا إن هذا السيناريو مستبعد من ارض الواقع لان إيران تعرف النتائج التي تعرض لها صدام حسين بعد غزوه للكويت عام 1991 والنتائج المترتبة على ذلك ستكون كتلك التي تعرض لها العراق بعد انسحابه(1).

كما أن المناورات العسكرية التي تجريها إيران في مياه الخليج رسالة واضحة إلى الدول الغربية المتواجدة في المنطقة والى الدول العربية وخاصة دول الخليج، لتستعرض وتثبت بما يوجد لديها من قدرة دفاعية، والتأكيد على التهديد التي يمكن أن تشكله هذه التمارين بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز الحيوي، كما تؤكد في كل مناوراتها العسكرية أنها ليست موجهة ضد احد من دول المنطقة، وليس هناك ما يقلق جيرانها بل أنها موجهة ضد أي قوة تحاول الهجوم عليها، وتستند الإستراتيجية الإيرانية في هذه المناورات على تحقيق قدر من الامتلاك لمساحة أمنية تقويها وتبعدها من أي هجوم تتعرض له إيران في المستقبل، وتحجّم قدرة القوات الأجنبية المتواجدة والمنتشرة في منطقة الخليج مع إثبات قدرتها على إمكانية ردع لهذه القوات متى ما تحركت ضدها، فضلاً عن تقوية قدرة قواتها في الدفاع عن البلاد باعتبار أن هذا القرن هو قرن المواجهة والتسلح العسكري.

كما يتطلب الخيار العسكري من قبل الولايات المتحدة ضد إيران إلى مجموعة من التحضيرات الضرورية لإنجاحه وتحقيق أهدافه واهم هذه التحضيرات هي:

لابد من أن تبذل الدبلوماسية الأمريكية جهوداً من أجل دفع مجلس الأمن لإدانة إيران لكونها ترفض الانصياع للإدارة الدولية بوقف عملية تخصيب اليورانيوم وإصدار قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة.

---

(1) جيمس روبتر، مخاطر الردع، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد (12)، أيلول(سبتمبر)/2007، ص104.

شن حملة إعلامية واسعة لتغليب الرأي العام الأمريكي والدولي ضد إيران، وإظهار ما يمثله امتلاك إيران سلاحاً نووياً من تهديد مباشر لأمريكا وحلفائها والتركيز على إمكانية استخدام السلاح النووي من قبل الجماعات الإرهابية، والضغط على دول الخليج العربية لاتخاذ موقف واضح من إيران، من أجل مشاركة أكبر عدد ممكن من الحلفاء في العملية العسكرية.

في حال توجيه ضربة عسكرية سوف يتطلب العمل إعلامياً على تصوير نفسها بأنها ضحية.

التركيز على العراق على المستويين السياسي والأمني وبما يقتضيه ذلك من خطوات لإقامة حكم عراقي مستقل بعيد عن أي نفوذ إيراني.

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المنشآت النفطية وطرق الإمداد في منطقة الخليج، ويتطلب ذلك عملية عسكرية كبيرة للسيطرة على مضيق هرمز.

استكمالاً للعملية العسكرية يتم فرض حصار بري وجوي كامل ضد إيران من أجل إجبارها على التسليم بالنتائج التي ترتبت على الضربة العسكرية بواسطة قرار يتخذ من مجلس الأمن كما حدث مع العراق عام 1991.

وقد يترتب على هذه الضربة العسكرية مخاطر جمة، إذا ما قررت إيران الرد على الهجوم بتوجيه ضربة إلى إسرائيل وعلى القواعد الأمريكية في الخليج أو على دول الخليج باعتبارهم حلفاء للأمريكان، أو بتحريك حلفائها في الدول للقيام بمهمات ضد المصالح الأمريكية في تلك الدول.

الخاتمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2003 مرحلة جديدة من المتغيرات والتطورات والأزمات، تركت بصمتها على الأوضاع في المنطقة، بدأت باجتياح العراق واحتلاله مما تسبب بإبعاده عن ميزان القوى الإقليمي، وافرز هذا التغير ظهور قوى إقليمية برزت كقوة فاعلة لها تأثير على الأوضاع السائدة في المنطقة. وهذه المتغيرات الجوهرية تسببت في تغير نمط من التنافس الدولي والاحتكاك الحربي الإقليمي غير المباشر عبر الحروب الإعلامية، وأخرى بالرسائل الحربية والنزاعات الإقليمية الدائرة.

وكانت العلاقات السياسية بين إيران والسعودية من أبرز وأهم هذه التطورات لما لها من دور فاعل في الملفات الإقليمية التي تمر بها المنطقة، فبعد عام 2003 برزت مرحلة أساسية في تطور العلاقات بينهما، تمثلت في التنافس الذي يصل حد الصراع المبطن والغير معلن والتأثير التراكمي لسياسات الحكومة الإيرانية الحالية جعلت الظاهر في العلاقة بينهما هو توتر نسبي.

وكان للنظام السياسي في كلا البلدين الأثر الكبير في إبراز عوامل التنافس القائمة. كما أن التعارض الأيديولوجي بين المشروع الإيراني والمشروع السعودي لا يزال مستمراً، فأن البلدين حاولا وكل حسب منطلقاته الأيديولوجية وأجنداته السياسية للاستفادة والتأثير في البلدان العربية التي حدثت فيها الثورات بما تسمى بـ"الربيع العربي".

ومن خلال دراستنا للعلاقات الإيرانية السعودية أمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: أصبح من المتعذر تصور مستقبل المنطقة من دون أن تدخل في الحسابات دول إقليمية غير عربية، من بين هذه الدول إيران لأهميتها وتأثيرها في الملفات العربية. وهناك إصرار من بعض الأنظمة العربية على إعطاء أولوية العداء لإيران على العداء لإسرائيل.

ثانياً: أن الحيثية التاريخية بين هذين البلدين كونهما على طرفي نقيض بما يدينان به من مذهب وهذا السبب الرئيسي للخلاف بينهما وارتباط النظام السياسي بالدين والدعم الذي يحصل عليه من المؤسسة الدينية والذي يعطيه شرعية لأجل استمرارية نظام الحكم،

وإن الإعلام في كلا البلدين هو إعلام تبشيري عقائدي مذهبي بقصد إثبات الوجود والتأثير عالمياً.

ثالثاً: من الممكن هدم الهوة وتجاوز الشك بين إيران والسعودية وإرساء قواعد جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي والاستفادة من أخطائه لتجاوزها، فكانت هناك علاقات طيبة وحسنة في فترات سابقة (في عهد الشاه)، أما اليوم فيمكن بناء علاقات تقوم على مبدأ الأخوة الإسلامية والجوار التاريخي والتعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإنشاء مؤسسات وآليات لتوطيد أواصر التعاون والتفاهم الثقافي، على أساس البراغماتية التي تنطلق من القاعدة الذهبية في السياسة "لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة بل مصالح مشتركة" بالتالي هذه القاعدة هي التي ستقود إيران والسعودية إلى التعايش السلمي.

رابعاً: يوجد في إيران تياران داخل المؤسسة الرسمية أحدهما يرغب في علاقات جيدة مع السعودية ويبرر ذلك بأن معاداتها يعرض إيران لعزلة إقليمية، ويدفع بالدول الإسلامية (السنية) للاصطفاف معها ضد إيران لأسباب طائفية، كما إن مشاكسة السعودية يجعل التعاون في تحديد أسعار النفط من خلال "أوبك" مستحيلاً، فضلاً عن عدم إقامة علاقات طيبة يدفع بالسعودية نحو التسليح ومساعدة دول في آسيا الوسطى من أجل محاصرة التمدد الإيراني.

خامساً: يشكّل التواجد العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة حالة استنفار دائم لإيران ويجعلها متحفزة ضد دول المنطقة المساندة للولايات المتحدة والمؤيدة لتواجدها في المنطقة. حيث أن تمسك دول الخليج العربية بالوجود العسكري الأمريكي تحت تبرير حماية أمن الخليج، وهو ما يدعو إليه أغلب القادة العرب معتقدين أن وقوف واشنطن إلى جانبهم وحلفائها في المنطقة، يعدونه انتصاراً لهم، بينما الأمر لا يعدو كونه تكتيكاً أمريكياً له عمق استراتيجي يهدف التفرد بالمنطقة، حيث تستمر إيران بالتذرع ب"التهديد الأمريكي" واستمرار واشنطن والدول العربية المتحالفة معها في التذرع ب"الخطر الإيراني" كغطاء للهيمنة الأمريكية على المنطقة، غير أن الصورة ستكون مغايرة لو أدخلت إيران في الترتيبات الأمنية وقبولها كعنصر أساسي وفاعل، وسيكون عاملاً ضرورياً لاستقرار المنطقة، ومؤثراً في مجرى العلاقات بينهم. وان كل المعطيات تؤكد رفض إيران جوهرياً أية فكرة ترسخ "عصر الهيمنة الأمريكية" على الشرق الأوسط، وما دام الأمر على هذا الحال فإن هذين البلدين محكوم عليهما أن يظلا خصمين.

سادساً: يعد مستقبل العراق أحد أهم القضايا في منطقة الخليج لما يتمتع به من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية وعالمية، لذلك يعتبر عنصر مهم في تحديد وتقرير معادلة توازن القوى في المنطقة حتى في أحلك أوضاعه الصعبة التي يمر بها.

سابعاً: إن تجاوز الخلافات السياسية المتفاقمة بين إيران والسعودية يعزز استقرار المنطقة، وكذلك التخفيف من حدة لهجة الخطاب السياسي والإعلامي الذي قد يعكر صفو العلاقات، والنظر في القرارات التي تصدر في مسألة الأمن ووقف سباق التسلح في المنطقة.

ثامناً: ما نشهده اليوم في سورية ليس أكثر من صراع دولي فوق الساحة السورية، ويمكن لهذا الصراع أن ينتهي إلى تسوية سياسية بين الدول الكبرى (أمريكا وروسيا والصين) وإيصال تلك التسوية إلى اللاعبين البارزين في الملف السوري ومن ضمنهم إيران والسعودية من أجل تطبيقها، وحينها سيكون على السوريين (السلطة والمعارضة) أن يتجرعوا تلك التسوية سواء رضوا أو رفضوا، لذا على الطرفين أن يبادرا ويحلا مشاكلهما بينهما.

لقد آن الأوان لدول المنطقة أن تتجاوز كل خلافاتها، وعلى إيران والسعودية أن يكونا دولتين جارتين يربطهما حسن الجوار والمصالح المشتركة، وإن يبنوا علاقاتهما على الثقة المتبادلة بينهما من دون صراع.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1- احمد طحان، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير: العراق- السعودية- مصر- إيران، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2006.

2- د.إدريس هاني، حزب الله البعد الاستراتيجي، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، بيروت، 2008.

3- أسامة الغزالي وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

4- عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2002- 2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

5- د.أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، سلسلة اطروحات الدكتوراه(100)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

6- أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود احمد عزت ألبياتي، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

7- افغيني بريماكوف، العالم بعد11أيلول، ترجمة: احمد ألهاشم وفلاح السوداني، دار المدى للنشر، دمشق، 2006.

8- د.أنور عبد الله، العلماء والعرش: ثنائية السلطة في السعودية، مكتبة الشرق، باريس، 2004.

9- أيرا م. لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، ترجمة: فاضل جتكر، ج2، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008.

10- إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

11- باتيس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنيه جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009.

12- برنار لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: د.إبراهيم شتا، دار قرطبة للنشر، القاهرة، 1993.

13- د.بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2012 سلسلة جامعية، بغداد 2012.

14- د.بهجت القرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، ترجمة: د.جابر عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة' القاهرة، 1994.
15- تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الايوبي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
16- توفيق حسن علوية، الإمام الخامنئي ورؤاه المعاصرة، دار الأميرة للنشر، بيروت، 2010.
17- تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية السلطة والشرعية والاستمرار، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.
18- ج. م. روبرتس، موجز تاريخ العالم، ترجمة: فارس قحطان، ج2، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2004.
19- ج.ج. لوريمر، تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، تعليق وجمع: د.محمد بن سلمان الخضيري، دار غارنت للنشر، لندن، 2001.
20- جان ميشال فولكية، السعودية دكتاتورية محمية، تعريب:د.سليم المفتي، منشورات البان ميشال، باريس، 1995.
21- جان ميشال فولكيه، السعودية الدكتاتورية المحمية، تعريب: د. سليم المفتي، منشورات ألبان ميشال، باريس، 1995.
22- جواد كاظم الهنداوي، بحوث في القانون والسياسة، دار الرافدين، بيروت، 2005.
23- جورج بوش، مذكراته: قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
24- جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط: من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.
25- جوزيف أ.كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، دار الساقي للنشر، بيروت، 2002.
26- جوزيف سيمونز، عراق المستقبل، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي للنشر، بيروت، 2004.
27- جون جارفر، الصين وإيران: شريكان قديمان ففي عالم ما بعد الامبريالية، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
28- جون مير شيمر و ستيفن واط، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.

29- جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد(90)، أبو ظبي، 2005.
30- جيمس روبتر، مخاطر الردع، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد(12)، أيلول (ديسمبر)/2007.
31- جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية- العربية، سلسلة محاضرات الإمارات(94)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
32- جين ساسون، أميرات العرش السعودي:القصة الكاملة لحياة الأميرات في القصور الملكية، ترجمة: أياد احمد، دار الحرية للنشر، دمشق، 2000.
33- د.حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 2010.
34- حسن أبو طالب، من يحكم السعودية:دراسة في بناء السلطة السياسية بالمملكة، دار سينا للنشر، القاهر، 1990.
35- حسن حنفي، الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي، مكتبة الأسرة والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.
36- السيد حسن نصر الله، حزب الله: المقاومة والتحرير من المنشأ إلى المقاومة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ج1، 2006.
37- حسين الصدر، من التاريخ إلى الجغرافيا: مقارنات ومقاربات، دار الحكمة للنشر، لندن، 2012.
38- حيدر قاسم التميمي، العلويين في المشرق الإسلامي: وأثرهم الفكري والحضاري حتى القرن الخامس الهجري، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
39- الشيخ خالد البغدادي، آفة العصر الوهابية وآل سعود: قصة التحالف المشؤوم، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف، 2012.
40- السيد الخامنئي، الإمامة والولاية: قيادة المجتمع الإسلامي ومسؤولية المسلم، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012.
41- د.خضير مظلوم فرحان ألبدري، إيران: تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران1941- 1943، دار الضياء للنشر، النجف،2007.
42- خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث، شركة المنبر للطباعة، الخرطوم، 2009.
43- د.خليل شمه، صفقة مع الشيطان: محاولة تقسيم العراق، دار ألجواهري للنشر، بيروت، 2012.

-44 د. خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
-45 د.خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011.
-46 دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010.
-47 ديفيد م. ماليوم، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2005.
-48 رفعت سيد احمد، الشاه و أنا، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1993.
-49 روجر هاورد، نفط إيران ودورة في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، دار الزهراء للنشر، بيروت، 2007.
-50 روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت، 1961.
-51 رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي 1968- 1971، ط3، دار رياض الريس، بيروت، 2004.
-52 ريتشارد لابيفيير وطلال الأطرش، حين تستيقظ سورية، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2012.
-53 ريتشارد ن. هاس و مارتين انديك وآخرون، استعادة التوازن: إستراتيجية الشؤون للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
-54 ريتشارد هاس، حرب الضرورة وحرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورما نابلسي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 2010.
-55 زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة(5)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
-56 سامي رينيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد للنشر، القاهرة، 2011.
-57 سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004.
-58 سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون؟، سلسلة دراسات إيرانية – عربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010.
-59 سعيد الجزائري، السباق التسلح بين العرب وإسرائيل: ملف السلاح النووي في دول العالم، دار إبراهيم فواز الجباوي، دمشق، ج2، 2000.
-60 سعيد ألسعيدي، معجم تاج المعاجم: فارسي- عربي، مكتبة نشر أديان، قم ، 2006.

61- د.سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983، مركز دراسات الإيرانية والعربية، لندن، 1994.
62- سليمان الظاهر، تاريخ الشيعة: السياسي الثقافي الديني، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ج3، 2002.
63- سنت جون فيلبي، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)، تعريب: عمر الديراوي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، بلا ت.
64- السيد احمد حسن احمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار الهلال، بيروت، 2008.
65- سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية- الإيرانية: إلى أين؟ سلسلة دراسات إستراتيجية، عدد(159)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.
66- شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
67- صالح المانع، البعد الأيدلوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
68- صالح زهير الدين، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر، دار الساقي للنشر، بيروت، 2012.
69- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، دار مكتبة الحياة للنشر، بيروت، ج2، 1957.
70- د.طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، دار الساقي للنشر، بيروت، 2006.
71- د.طلال عتريسي، جيوستراتيجية الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سلسلة الدراسات الإيرانية- عربية، مركز الحضارة للتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2009.
72- د.ظافر العجمي، أمن الخليج: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الدولية، سلسلة اطروحات الدكتوراه(56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
73- عادل احمد سركيس، الزواج وتطور مجتمع البحرين، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1989.
74- عادل الجوجري، اليمن فوق البركان: صراع القبيلة والسلطة النصر لمن، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010.
75- عاطف لافي مرزوك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق: دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة، المركز العراقي للبحوث والدراسات، نجف، 2009.

76- عباس نور الدين ، ولاية الفقيه ظل الحقيقة العظمى: تجليات الفكر عند الإمام الخميني والإمام الخامنئي، مركز باء للدراسات، بيت الكتاب للنشر، بيروت، 2011.
77- عبد الحليم حمود(إشراف)، السلاح النووي الإيراني، ترجمة: مركز دراسات (onoff)، دار المؤلف للنشر، بيروت، 2010.
78- عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني في المنطقة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2010.
79- عبد الرحمن سلطان، أضواء على الإستراتيجية السعودية، شركة الشرق الأوسط للنشر، عمان، 1990.
80- د.عبد العزيز بن محمد الشيخ، الإستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار جوانا للنشر، بيروت، 2011.
81- د.عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية: وعلاقاتها الاقتصادية أقطار الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم (2)، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، البصرة، 1987.
82- د.عدنان سيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، 2001.
83- د.عدنان سيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار المجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 2010.
84- عصام نعمة إسماعيل، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
85- عصمت الحجار، دبلوماسية واجهة ومواجه، دار الساقي للنشر، بيروت، 2005.
86- د.علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة، مركز الدراسات العربي- الأوربي، دار بلال للطباعة، بيروت، 1998.
87- د.علي أبو الخير، الثورة الإسلامية الإيرانية من الثورة إلى الدولة، قراءة في المشروع الإسلامي المقاوم، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2010.
88- د.علي اكبر ولايتي، الإسلام وإيران: ديناميكية الثقافة وحيوية الحضارة، تعريب: عبد الرحمن العلوي، ج4، دار الهادي للنشر، بيروت، 2006.
89- د.علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية: دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية(1897م- 1979م)، تعريب: عبد الرحمن العلوي، ط2، دار الهادي للنشر، بيروت، 2007.
90- د.علي البغدادي، إيران تاريخ وحضارة، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، بغداد، ط2، 2010.
91- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

92- عمار جفال، التنافس التركي_ الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز، سلسلة دراسات إستراتيجية عدد(106) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
93- غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير: الليبرالية الجديدة- الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2011.
94- غلام رضا نجاتي، تاريخ إيراني المعاصر: إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، 2008.
95- فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيري ضامن وجلال الماشطة، دار الفارابي ومكتبة السائح، بيروت، 2011.
96- فايز القزي، من حسن نصر الله إلى ميشيل عون: قراءة سياسية لحزب الله، منشورات رياض الريس، بيروت، 2009.
97- فرهنك رجائي، الاسلاموية والحداثة: الخطاب المتغير في إيران، سلسلة دراسات مترجمة(42)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010.
98- فنسان غريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
99- د.فؤاد إبراهيم، السعودية أزمة هوية الكيان، دار الملتقى، لندن، بلا ت.
100- د.فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، دار الساقي للنشر، بيروت، 2007.
101- د.فؤاد إبراهيم، العقيدة والسياسية: الوهابية وآل سعود مثالاً، دار الميزان، بيروت، 2012.
102- قدري قلعجي، اكتشاف الجزيرة العرب: خمسة قرون من المغامرة والعلم، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2006.
103- قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
104- د.كريم ألسراجي، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام للنشر، بيروت، 2010.
105- كريم بقدراني، صدمة وصمود: عهد الاميل لحود(1998- 2007)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 2009.
106- كريم بقرادوني، لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج ، منشورات TOP عبر لشرق للمنشورات، بيروت، بلا ت.
107- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985.
108- كيتلين تالماج، وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز، سلسلة دراسات عالمية، عدد(83)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

109- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، سلسلة دراسات مترجمة(3)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996
110- كينيث كاتزمان، إيران والعراق، دراسات عالمية مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد(48)، 2003.
111- مأمون كيوان، اليهود في إيران، دار بيسان للنشر، بيروت، 2000.
112- مايكل اوبرسكالسكي، الموساد: ذراع داوود الطويلة، ترجمة: أبو علي ياسين، دار الطليعة الجديدة للنشر، دمشق، 2002.
113- مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي للنشر، بيروت، 2011.
114- مجموعة من الباحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2012.
115- مجموعة من المؤلفين، الانتخابات التشريعية في إيران مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.
116- مجموعة من المؤلفين، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
117- مجموعة من المؤلفين، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.
118- مجموعة من المؤلفين، الدستور في الوطن العربي: عوامل الإثبات وأسس التغيير، سلسلة كتب المستقبل العربي(47)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
119- مجموعة من المؤلفين، العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2001.
120- مجموعة من المؤلفين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.
121- مجموعة من المؤلفين، إيران والخليج البحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.
122- مجموعة من المؤلفين، بندقية ولي الفقيه حزب الله في لبنان، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، دبي، 2012.
123- مجموعة من المؤلفين، تحرير وتقديم: رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية- الغرب- إيران، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
124- مجموعة من المؤلفين، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

125- مجموعة من المؤلفين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، دار الوراق للنشر، لندن، 2008.
126- مجموعة من المؤلفين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا راهنة وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2007.
127- مجموعة من المؤلفين، مصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية أم نووية متجددة؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
128- مجيد خدوري، حرب الخليج: جذور ومضامين الصراع العراقي- الإيراني، ترجمة: وليد خالد احمد، مكتبة مصر للنشر، بغداد، 2008.
129- د.محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات: بين الماضي والحاضر، دار المدى، دمشق، 2012.
130- د.محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه(34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
131- د.محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.
132- محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، دار الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1995.
133- د.محمد السيد سليم، مشروع الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منة وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
134- د.محمد بن ضيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكوين الكيان السعودي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
135- د.محمد بن ضيتان، السعودية السياسي والقبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
136- محمد تقي مصباح اليزدي، الحكومة الاسلامية وولاية الفقية، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012.
137- محمد رضا فوده، العلاقات الإيرانية- الخليجية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1994.
138- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997.
139- د.محمد هاشم الربيعي، التنافس الإيراني – السعودي على الخليج العربي: دراسة تاريخية سياسية 1922- 1988، دار البصائر للنشر، بيروت، 2012.
140- مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، ط3، دار الشروق للنشر، بيروت، 2008.

141- المكتب السياسي لممثلية الفقية في الحرس الثورة الإسلامية، إيران الإحداث المهمة في العقد الأخير، ترجمة: عبد الرضا افتخاري، دار الرسول الأكرم للنشر، بيروت، 2004.
142- المنجد في اللغة ولأعلام، دار المشرق، بيروت، ط43، 208.
143- مهدي شحاتة و د. جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مركز دراسات العربي- الأوربي، باريس، 1999.
144- مهدي نور الدين، الحصار المتبادل العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد احتلال العراق، ، مركز الحضارة والتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012.
145- مؤسسة المعارف الإسلامية الثقافية، بحوث في ولاية الفقيه، مؤسسة بضعة الرسول، بغداد، 2012.
146- مي يماني، هويات متغيرة: تحدي جيل الجديد في السعودية، ترجمة: إبراهيم درويش، ط2، دار رياض الريس للنشر، بيروت، 2010.
147- ناصر مظاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، ترجمة: منير المسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني قسم الشؤون الدولية، طهران، 2006.
148- د.ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية: الخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول(ديسمبر)/2001، دار النهضة العربية، بيروت، 2006.
149- نجيب غلاب، الاسلامويات بين تخريب السياسة وتشويه الدين: اليمن المحاصر بين أخوان القبيلة والقاعدة وأموال الملالي، دار بيسان للنشر، بيروت، 2010.
150- نخبة من الأساتذة والباحثين، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة: على ضوء إعلان المبادئ(أبعادها ونتائجها)، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.
151- نذير جزماتي، الموسعة الجغرافية السياسية، دار العراب للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 2011.
152- د.نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، بلا ت.
153- نعيم قاسم، الإمام الخميني الأصالة والتجديد، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، 2012.
154- نعيم قاسم، حزب الله: المنهج- التجربة- المستقبل لبنان ومقاومته في المواجهة، دار المحجة البيضاء، ط8، بيروت، 2011.
155- نهاد الغادري، كلمات للريح، منشورات الغادري، واشنطن، 1995.
156- نهاد الغاردي، كلمات الريح-2: صراع الحيتان والسلام النفط، منشورات الغاردي، واشنطن، بلا ت.

157- د.نيفين عبد السلام مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
158- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988
159- هاينس هالم، الشيعة، ترجمة: محمود كبيبو، دار الوراق للنشر، لندن، 2011.
160- هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي-سياسي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2009.
161- د.وجيه قاسم حمقه، الربيع العربي: آمال وآلام، دار المحجة البيضاء للنشر، بيروت، 2012.
162- ولفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سلسلة دراسات مترجمة (17)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
163- ولفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سلسلة دراسات مترجمة (17)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001
164- ولي نصر، الانبعاث الشيعي كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم، ترجمة: مختار ألأسدي، دار الكتب العراقية، بيروت، 2011.
165- ولي نصر، صعود قوى الثورة: نهضة الطبقة الوسطى في العالم الإسلامي وانعكاسها على عالمنا، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، 2011.
166- د.وليد الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج العربي في الوثائق غير المنشورة (1965-1991)، دار الحكمة، بغداد، 1992.
167- د.وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج في الوثائق غير المنشورة (1965- 1991)، دار الحكمة، بغداد، 1413ه.
168- د.وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997.
169- د.وليد عبد الناصر، من بوش الى اوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
170- ياسين السويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
171- يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة العروبة للنشر، بيروت، 1989.

2- **البحوث في الدوريات:**

1- إبــــراهيم عرفـــات، أســـيا الوســـطى التنـــافس الـــدولي فـــي منطقـــة مغلقـــة، مجلـــة السياسة الدولية، العدد(167)، كانون الأول(يناير)2007.

2- احمـــد باســـل البيـــاتي، دور إيـــران فـــي المنظومـــة الامبرياليـــة، بحـــث فـــي دراســـات عـــن تـــاريخ الخلـــيج العربـــي والجزيـــرة العربيـــة، مركـــز دراســـات الخلـــيج العربـــي، جامعة البصرة، بصرة، 1985.

3- احمـــد ديـــاب، دور المخـــاطر الخارجيـــة فـــي طـــرح مبـــادرة الاتحـــاد الخليجـــي، مجلـــة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(149)، ربيع 2012.

4- أســـامة عبـــد الـــرحمن، مجلـــس التعـــاون الخليجـــي: التوجـــه نحـــو الانـــدماج أم نحـــو الانفـــراط، مجلـــة المـــستقبل العربـــي، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، بيـــروت، السنة19، عدد(218)، نيسان (ابريل)1997.

5- اليـــاس حنـــا، العـــالم والمنطقـــة مـــن تحريـــر الكويـــت- العـــام 1991- وحتـــى اليـــوم، مجلـــة عـــالم المعرفـــة، المجلـــس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب، الكويـــت ، العدد(2)، المجلد(36)ديسمبر 2007.

6- أليـــسون. ج. كـــي. بيلـــز، الأوربيـــون يكـــافحون الانتـــشار النـــووي حالـــة اختبـــار إيـــران، مجلـــة المـــستقبل العربـــي، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، بيـــروت، عدد(328)، حزيران(يونيو)/2006.

7- أمـــين قموريـــة، ســـوريا بعـــد الطوفـــان: ســـيناريوهات الحـــل،مجلـــة الأســـبوعية، مؤســـسة خندان للبث والنشر، بغداد، عدد(242)، 4- 1/تشرين الثاني(نوفمبر)/2012،

8- اوليفييـــة رولا، سياســـة إيـــران الخارجيـــة باتجـــاه أســـيا الوســـطى، مجلـــة مـــدارات غربيـــة، مركـــز متخـــصص فـــي ترجمـــة الفكـــر الغربـــي، بيـــروت،عـــدد(112)، خريف- شتاء2007- 2008.

9- إيمـــان احمـــد رجـــب، الطائفيـــة والاحتجاجـــات: ملامـــح الأزمـــة الداخليـــة والإقليميـــة لمظـــــاهرات البحـــــرين، مجلـــــة الـــــسياسة الدوليـــــة القـــــاهرة، عـــــدد(184)، ابريل/2011.

10- بهـــرام كـــاظمي، العلاقـــات الإيرانيـــة، مجلـــة مختـــارات إيرانيـــة، مركـــز الدراســـات الـــسياسية ولإســـتراتيجية بـــالأهرام، القـــاهرة، العـــدد(1)، لـــسنة الأولـــى 2001

11- د.توفيـــق الـــسيف، العوامـــل المـــؤثرة فـــي العلاقـــة بـــين الـــشيعة والحكومـــة السعودية، مجلة مسارات، بغداد، عدد(15)، السنة السادسة2011.

12- تـــيم هـــاني خـــلاف، القـــدرات النوويـــة الإيرانيـــة: المنظـــور الـــدولي والإقليمـــي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(142)، تشرين الأول (أكتوبر)/2000.

13- جاســـم ي.الحريـــري، الـــسياسة الخارجيـــة الـــسعودية: المتغيـــرات والمـــستقبل، مجلـــة شـــؤون الأوســـط، مركـــز الدراســـات الإســـتراتيجية، بيـــروت، عـــدد(129)، صيف(2008).

14- جيمس روبتر، مخاطر الردع، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد (12)، أيلول(سبتمبر)/2007.
15- حسام عيتاني، إيران: من "تصدير الثورة" إلى حماية الدولة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(6)، السنة الأولى يوليو/ اغسطس2010.
16- حمدي العبد الله، موقف الكيان الصهيوني من الأزمة السورية، مجلة دراسات باحث، بيروت، عدد(36- 37)، خريف- شتاء 2012.
17- حمزة حسن، السعودية وإيران الاتجاه فرادى من المستنقع العراقي، مجلة شؤون سعودية، لندن، عدد(24)، 2003.
18- حيدر قاسم الحجامي، العلاقات العراقية – السعودية: الصحراء في مواجهة النهرين، مجلة المتابع الإستراتيجي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الإستراتيجي، ناصرية، عدد(24)، كانون الأول(ديسمبر)2011.
19- خير الدين حسيب، المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (307)، 2004.
20- دوري غولد، إيران. حزب الله. حماس والجهاد الإسلامي: مقاربات أساسية جديدة إزاء المتغيرات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات باحث، مركز باحث للدراسات ش.م.م، بيروت، شتاء- ربيع2011.
21- دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد(184)، ابريل2011.
22- راي تاكي وفورين أفيرز، حان الوقت الانفراج مع إيران، مجلة محاور إستراتيجية، مركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، العدد(6)، آذار (مارس)/2007.
23- روبرت موراللي، المصالح الأمنية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، عدد(2)، صيف 1999.
24- رياض القهوجي، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(168)، ابريل/2007.
25- سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، عدد (135)، ربيع 2010.
26- د.سعود المولى، شيعة لبنان: من حركة المحرومين إلى حزب الله، مجلة مسارات، بغداد، العدد(15)، السنة السادسة2011.
27- سيد زهره، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد(65)، القاهرة، يوليو1981.

28- صلاح سالم، رابطة الجوار العربي بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ، مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(142)، صيف 2010.

29- د.طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، عدد (84)، حزيران(يونيو) 1999.

30- د.طلال عتريسي، ما هو" المشروع الإيراني"؟ مناقشة للذين يعتبرونه توسعياً، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات ، بيروت، العدد(76)، آذار(مارس)/2010.

31- عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد(328)، حزيران(يونيو)2006.

32- عبد الحي علي قاسم، الفكر العربي المعاصر: دراسة في النقد الثقافي المقارن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(399)، أيار(مايو)2013/5.

33- عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 26، العدد(299)، الكانون الثاني(يناير)2004.

34- عبد الله عبد الدائم، التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والثقافة والمال، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(230)، نيسان (ابريل)1998.

35- عبد الوهاب بدر خان، قراءة في العلاقات العربية- العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد(142)، صيف 2010.

36- عماد فوزي شعيبي، استراتيجيا الاشتباك والصراع: دبلوماسية الصمت، مجلة محاور إستراتيجية، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، بيروت، عدد(8)، أيار(مايو)2007.

37- العميد الركن الدكتور صبحي ناظم توفيق، مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، بغداد، عدد(3)، تموز(يوليو) 2005.

38- عياد البطنيجي، التحالف السوري- الإيراني: تاريخه – حاضرة- مستقبلة، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(21)، شتاء2009.

39- غراهام آي. نولز وايان و. ليسر، الوجود الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد(51)، شباط(فبراير)/2008.

40- د.غسان العزي، القواعد العسكرية الأمريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركزي العربي للمعلومات، بيروت، عدد(51)، شباط(فبراير)/2008.

41- د.غسان العزي، مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، عدد(129)، صيف(2008).

42- مايكل كلير، النفط وتجارة السلاح: حكاية حب خليجية غربية، مجلة بدايات، توزيع شركة ناشرون للصحف والمطبوع، بيروت، عدد(2)، صيف/2012.

43- د.مجدي حماد، جامعة الدول العربية:مدخل إلى المستقبل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد(345)، نوفمبر 2007.

44- مجلة الوطن العربي، تكتيك إيران في البحرين، لندن، عدد (1796)، في 2011/8/3.

45- مجلة معلومات، (وثيقة) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد(76)، آذار (مارس)/2010.

46- مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية والدور السعودي، مجلة نشرة الرسالة، مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية، النجف، عدد(56)، تشرين الأول(أكتوبر)/2011.

47- د.محمد السعيد إدريس، أفاق تطور علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، عدد(129)، ابريل/ 2011.

48- د.محمد السعيد إدريس، الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد (178)، أكتوبر 2009.

49- محمد المسعد ألشابي، نحو إستراتيجية للعالم الإسلامي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(311)، كانون الثاني(يناير) 2005/1.

50- د.محمد خليل، إعادة نشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة بلادي، وزارة الدفاع العراقية، بغداد، السنة الأولى/ العدد(2)/ أيلول(سبتمبر)2004

51- محمد خواجة، حروب أمريكا المقبلة، مجلة الشؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد(140)، خريف 2011.

52- د.محمد سريع القلم، الديناميكية الدولية والإقليمية للخليج(الفارسي): آفاق التعاون بين الدول المطلة على الخليج، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد (21)، يوليو(سبتمبر)/ 1999.

53- د.محمد سريع القلم، قراءة إيرانية لخيار المواجهة مع أمريكا، مجلة المعلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد(39)، شباط(فبراير)/2007.

54- د.محمد سعد أبو عامود، إيران ودول الخليج العربية: علاقة متوترة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(176)، ابريل/2009.

55- محمد عبد الله رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، عدد(105)، القاهرة،1991، ص196.

56- د.محمد قدري سعيد، حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(184)، (ابريل)2011.

57- د.محمد قدري سعيد، حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(184)، (ابريل)2011.

58- مرتضى شجاع، التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية والتوازن القوى في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، القاهرة، العدد(89)، كانون الأول(ديسمبر)2007.

59- مرتضى عبد الرحيم ألحصيني، العلاقات العراقية- الإيرانية، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ناصرية، عدد(24)، كانون الأول(ديسمبر)2011.

60- د.معتز سلامة، الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشيعية في الخليج، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(184)، ابريل 2011.

61- معمر عطوي، الخليج بين ضفتين جهود حثيثة للتعاون، مجلة شؤون الأوسط، مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث، بيروت، عدد(128)، شتاء- ربيع 2008.

62- د.ممدوح أنيس فتحي، إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية ولإستراتيجية، القاهرة، العدد(130)، تشرين الأول1997.

63- د.ممدوح أنيس فتحي، إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد(130)، اكتوبر1997.

64- د.معتز سلامة، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة عدد(190)، أكتوبر/20112.

65- د.نعيم جاسم محمد، موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1947، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، عدد(15) السنة الخامسة، 2011.

66- نيل باتريك، ((الحبيشان- الفجيرة)): أهمية إستراتيجية لحماية مصالح الإمارات وأمنها، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثالثة- أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر/ 2012.

67- د.هاشم كاظم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(200)، 1995.
68- يوسف خليفة اليوسف، عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(351)، أيار(مايو)2008/5.

3- الأطاريح والرسائل الجامعية:

1- انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية – الإيرانية 1990- 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، بغداد، 2004.
2- مصطفى جبار الطائي، العلاقات الإيرانية- السعودية: دراسة في أبرز العوامل والقضايا المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص9.
3- كمال عزيز فرمان الراوي، السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990- 2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004.
4- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز بين السياستين الأمريكية والإيرانية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية غير منشورة، الجامعة الإسلامية في لبنان، خلده، 2011.
5- علي حسين علي، أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 1982.
6- خالد إبراهيم السامرائي، الخليج العربي في الإستراتيجية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.

4- الصحف:

1- صحيفة الشرق الأوسط، عدد(12209) في 2012/5/2، الشرق، وعدد (12270) في 2012/7/2، و عدد(12222) في2012/5/15، و عدد(12192) في 2012/4/15، و عدد(1221) في2012/5/3، و عدد(12258)في 20/حزيران(يونيو)/2012، وعدد(12311) في 12/ آب(أغسطس)/2012.
2- صحيفة المشرق العراقية، عدد (2264) في 7/كانون الثاني(يناير)/2012، و عدد(2290) السنة التاسعة في 12/ شباط(فبراير)/2012، و عدد(12220) في13/آب(أغسطس)/2012.
3- صحيفة اطلاعات الإيرانية ، في23/ بهمن 1381/ ه.ش.
4- صحيفة بازتاب الإيرانية، في 22/آذار(مارس)/ 2006.

5- صحيفة المواطن العراقية، عدد(1646) في21/أيار(مايو)/2012. وعدد(2011) في17/تشرين الثاني(نوفمبر)/2011.
6- صحيفة الجزيرة السعودية، عدد(6211)، 1989/9/30.
7- صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية ، في 1994/10/5.
8- صحيفة البينة الجديدة العراقية عدد (1406) في 2011/10/30 وعدد(1465) في27/شباط(فبراير)/2012.
9- صحيفة المدى العراقية، عدد(2443) في4/نيسان(ابريل)/ 2012.
10- صحيفة إيران، الإيرانية، في15/ 2003/5.
11- صحيفة السفير اللبنانية، في28/شباط(فبراير)/2003. و في 13/تموز(يوليو)/2006.
12- صحيفة الجريدة الكويتية، عدد(1687)، في 1/آب(أغسطس)/2012.
13- صحيفة الحياة اللندنية، في 2006/7/16.
14- صحيفة الزمان العراقية عدد(4170) في 10/نيسان(ابريل)/2012، و عدد(4199) في 14/أيار(مايو)/2012.
15- صحيفة القبس الكويتية، عدد(14072) في1/ آب(أغسطس)/2012.

ثانياً: القنوات الفضائية

قناة بي بي سي بالعربية، 5/15/ 2005، وفي 2012/6/16.

ثالثاً: المواقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1- احمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمد نجاد، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(16)، آب/(اغسطس)2005، متاح على الموقع: <http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2rn111.htm.>

2- احمد سامي العنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد(92)، القاهرة، مارس2008، متاح على الموقع: <http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/c2rn111.htm.>

3- بول سالم، مراحل تطور وتفكيك النظام الإقليمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، عدد(9)، تموز(يوليو)/2008، متاح على الموقع: <http://www carnegiendowment.org/programs/Arabic.>

4- تقرير الأوربي حول إيران، أوراق إستراتيجية، مركز الخدمات البحثية، في7/شباط(فبراير)2007، متاح على الموقع: < http://www.ipileb.com >

5- حسن خليل، النظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي، متاح على الموقع: http://drkhalilhussin. <blogspot.com12009/01/b10g-post_1982.htm1.>

د. و. اندروتيل، التنافس السعودي الإيراني ومستقبل أمن الشرق الأوسط، الكلية الحربية للجيش الأمريكي، واشنطن، متاح على الموقع: <htt://www.rsgleb.org>

6- رانيا مكرم، سياسات إيران تجاه أزمة محاولة اغتيال السفير السعودية بواشنطن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 21/فبراير/2012، متاح على الموقع:

< http://www.siyassa.org.eg/NewsContent >

7- شحاته محمد ناصر، الظاهرة الشيعية في الشرق الأوسط: مراجعة للأدبيات، مجلة السياسة الدولية، عدد(167)، نيسان(ابريل)2009، متاح على الموقع:

< http://www.siyassa.org.eg/NewsContent >

8- د. طلال عتريسي، إيران سترد بأقصى ما تملك من قوة، آفاق، متاح على الموقع:

<http://www.aafaq. org/reports. aspx? Id_ rep=737.

9- د.ظافر محمد العجمي، هل تغير التعاون الخليجي، متاح على الموقع:

<http://www carnegiendowment.org/programs/Arabic.>

10- عبد الله العمادي، المبادرة السعودية ومحاولات التطبيع في الخليج العربي، متاح على الموقع:

.<http://www.aljazeera.nat/nr/exres/25/3/2002 >

11- علاء مطر، اثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2006، متاح على الموقع:

<http://www.asharqalarabi..org.uk/markaz/m_abhath-55.htm>

12- مالك عوني، المأزق الإيراني: خيارات طهران تجاه احتمالات التغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 21/شباط(فبراير)/ 2012، متاح على الموقع:

< http://www.siyassa.org.eg/NewsContent >

13- محمد بن صقر السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني وخاتمي، مجلة المجلة، في10 /ابريل/2012، متاح على الموقع:

< http://www. Majalla. Alla. Com / arb. >

14- محمد عباس ناجي، مستقبل الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، متاح على الموقع:

<http://www.siyassa.org/news content/3/111/1817/.>

15- مهدي بازركان، وجهة نظر إيران حول الأزمة السورية مبنية على ثلاث محاور، متاح على الموقع:

<http://www.alriyadh.com/2012/04/09/article725720.>

16- مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، عدد94/ تموز(يوليو) / 2008، متاح على:

<http://www.carnegieendowment .org \ programs\Arabic. >

17- < http://www. ipileb. com. >

18- موقع منظمة أوبك متاح على:

<http://www.opec.org>

19- موقع وزارة الخارجية السعودية:

<.http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/pages/foreig policy24605.aspx>

20- هيثم الخياط، الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية، متاح على الموقع:

< http://www.alhejazi.net/seyasah/018607.htm >

رابعاً- المراجع باللغة الانكليزية:

1- christen marshal, Iran s Persian gulf policy: from Khomeini to khatami (new York: rout ledge, 2003).
2- Cordesman, Anthony H, Iran oil, and the strait of hormuz, center for strategic and International studies, Washington dc, 2007.
3- Craig Unger, House of Bush, House of Saud: the Secret Relationship between the worlds two most powerful Dynasties (New York, Scribner, 2004).
4- Darius Bazargan, Iran: Politics the Military and Gulf Security, MERIA, Vol.1 , No.3, September , 1997.
5- Hosein snai,foreeign policy in thy service of development International Affairs Review, Belgrade Vol. XVIII ,No., October 15 1995.
6- Jams n. Miller…etal, the case for Game- changing Diplomacy with Iran, policy Brief, canter for new American security, Washington, 2008, p2.
7- Markus, Kaim.(ed.), great powers and Regional orders: the united state and the Persian gulf, 1st, England Goiania re orders: the united state and the Persian gulf, 1st , England, Ash gate publising Limited, 2008.
8- R.K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East, John Hopkins University, London, 1986.
9- Robert d. Hanks, Oil and Security in the United States Policy Towards the Arabian Gulf and the Indian Ocean, Arab research center, Croom Hetm London, 1981.
10- Ruhallah Ramazani, Iran s Foreign policy, middle East Journal Vol.43 NO.2, Spring 1998.
11- Simons, Geoff, future Iraq, saqi Books, London.

فهرس المحتويات